العدد ٤٨
ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٤

نشرة الهجرة القسرية

العقيدة والاستجابات للتَّهجير

بالإضافة إلى مقالات عن: الذكرى الأربعون لدخول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حيز النفاذ، والعمل وإدماج اللاجئين في السويد، والباندیون الكشميريون في الهند، والعنف في أمريكا الوسطى والتَّهجير في المكسيك ووضع دمج اللاجئين في أوغندا.

مركز دراسات اللاجئين
UNIVERSITY OF OXFORD
النشرة للتوزيع المجاني فقط
OXFORD INTERNATIONAL DEVELOPMENT

٣ كلمة أسرة التحرير

العقيدة والاستجابات للتَّهجير

٤ القادة الدينيون يتَّحدون لنزع الكراهية من القلوب والعقول
مونسينور ديودوني نزاباليغا والإمام عمر كيبني لاياما والقس نيكولاس غيريكوبامي غبانغو

٥ الفاعلون الدينيون المحليون والحماية في البيئات المعقَّدة وغير الآمنة
جيمس تومسون

٧ قيمة المرافقة
جو هامبسون وتوماس م كريا وروشيو كالفو وفرانسسكو ألفيراز

٩ كيف تقدِّم المجتمعات الدينية المحلية المساعدة لطالبي اللجوء
كيلي بارنيش و "جو"

١٠ دور الدين في إقامة العلاقات بين المجتمعات المحلية
ساديا كيدواي ولوسي ف مور وعطا الله فيتسغيبون

١٤ مساهمات المنظمات القائمة على العقيدة العاملة مع النازحين
ديفيد هولدكروفت

١٦ الإيمان والعلمانية : توترات في تحقيق المبادئ الإنسانية
ألاستير آجير

١٨ الحافزية والفعالية الدينية: الخبرة الكاثوليكية
روبرت كروكشانك وكات كاولي

٢٢ كرامة الشخص الإنسان
نتالي لاميرت

٢٤ رحلات إحدى المنظمات العلمانية في جنوب لبنان
جايسون سكوير وكريستين هوب

٢٧ طالب اللجوء: منظور قائم على العقيدة
فلور ماريا ريغوني

٢٨ العصيان المدني المسيحي واحتجاز الهجرة الإجباري في أستراليا
ماركوس كامبل

٣٠ بتوجيهات من المبادئ الإنسانية
أندرياس فوغت وصوفي كولسيل

٣١ منظورٌ لحكومة لوكسمبورغ حول العقيدة في إبرام الشراكات
ماكس لامخ

٣٢ خارج نطاق مسؤوليتنا
موريس هيرسون

٣٣ العقيدة والإغاثة والتنمية: سبع سنوات على نموذج اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة والمعونة الإسلامية
أمجد سليم وغاي هوقي

٣٦ اللجوء الكنسي
بيرغيت نويفيرت

٣٨ منح المأوى لأصحاب طلبات اللجوء المرفوضة في كندا
كريستين مارشال

٣٩ التعاون الإنساني بين الأديان: من منظور لوثري
إليزابيث غانو

٤٠ صِدام العقيدة وسيطرتها: تقديم المعونة للاجئين في غانا وكينيا
إليزابيث فيرتس وجوناس إيكي

٤٢ استجابة إنسانية متعددة الأديان في جمهورية أفريقيا الوسطى
كاثرين ماهوني

٤٥ احترام العقائد وتفادي الضرر:
المساعدة النفسية الاجتماعية في الأردن والولايات المتحدة
مريم زوما

٤٧ المساحة الدينية والمساحة الإنسانية
مي نو

٤٨ العمل الإنساني القائم على العقيدة في شمال ميانمار
إدوارد بينسن وكارين جاكت

٥١ تكاليف الأخذ والتسلُّم: معضلات في بانكوك
سابين لاريبو وشارون برودهيد

٥٣ العقيدة وسياسات إعادة التوطين
شوشانا فاين

٥٤ المبادئ والتبشير: ممارسة حميدة في أثيوبيا
زينيبي ديستا

٥٦ جذور يهودية للمساعدات الإنسانية
ريكاردو أوغمان وإينريكي بوربنسكي

٥٦ التشينيون في ولاية ميزورام، الهند: استجابة قائمة على العقيدة
جيني يانغ

٥٩ إشراك النَّازحين في سريلانكا: مقاربة بوذيَّة
إيميلي باري-مورفي وماكس ستيفينسون

٦٠ منظمة مسكونية لطالبي اللجوء في سويسرا
سوسي موغنيس وفيليسيتا بروسربيو ولويزا ديبونتي

٦٢ اللاجئون الأفارقة والدور الخاص للكنائس في المملكة المتحدة
صمويل بيكالو

٦٣ الاستشفاء بعد الكوارث والدعم في اليابان
كيمياكي كاواي

٦٤ "الترحيب بالغريب" والتعاون مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مع المنظمات القائمة على العقيدة
حوسيه ريبرا و ماري-كلاود بواريي

٨٤ التنقل على أنّه حل
لوكاس أوش

مقالات عامة

٦٨ إدماج اللاجئين في أوغندا سيتطلب تشكيل جماعات ضغط متجددة
جورجيا كول

٧٠ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ٩٦٩١ واستمرار التحديات أمام الاتحاد الأفريقي
ج أو موسيس اوكيلو

٧٤ من عنف إلى مزيد من العنف في أمريكا الوسطى
إسرائيل ميدينا

٧٦ العمل وإدماج اللاجئين في السويد
ميغيل بيرومنغو

٧٨ التَّهجير المجمد: الباندیت الكشميريون في الهند
ماهيما ثاسو

٧٩ على السياسية العامة أن تتصدى للنُّزوح في المكسيك
حوسيه رامون كوسيو دياز

٨٠ تأمُّلات من قرار إقامة المخيمات الصادر عن المحكمة العليا في كينيا
آنا ويرث

نشرة الهجرة القسرية

نشرة الهجرة القسرية

نهدف في "نشرة الهجرة القسرية" إلى توفير منتدى لتبادل الخبرات العملية والمعلومات والآراء بشكل منتظم بين الباحثين واللاجئين والنازحين داخل أوطانهم، ولمن يعملون معهم أو يُعنون بشؤونهم وقضاياهم. وتصدر النشرة ثلاث مرات في السنة باللغات الإنجليزية والإسبانية والعربية والفرنسية عن مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد وتم تأسيسها عام 1998 بالتعاون مع المجلس النرويجي للاجئين.

أسرة التحرير

ماريون كولدري وموريس هيرسون (أسرة التحرير)

نينا ويفر (مساعدة المالية والترويج)

شارون إليس (مساعدة الاشتراكات)

نشرة الهجرة القسرية

Refugee Studies Centre
Oxford Dept of International Development, University of Oxford
3 Mansfield Road,
Oxford OX1 3TB, UK

fmr@qeh.ox.ac.uk

هاتف: 281700 1865 44+

سكايب: fmreview

www.fmreview.org/ar

إخلاء المسؤولية

لا تعكس الآراء الواردة في أعداد النشرة بالضرورة آراء أسرة تحرير النشرة أو آراء مركز دراسات اللاجئين في جامعة أكسفورد أو آراء المنظمات التي ينتمي إليها بعض كتاب هذه المقالات.

حقوق الطبع:

يمكن اقتباس أية مواد واردة في النشرة بحرية بشرط ذكر مصدرها وعنوان موقع النشرة إذا أمكن أو إلى المقالة المعينة. ونرحب بتعليقاتكم بخصوص محتويات أو تصميم النشرة - الرجاء الاتصال بنا عن طريق البريد الإلكتروني المبين أعلاه.

ISSN 1460-9819

التصميم:

Art24
www.art24.co.uk

طباعة:

LDI Ltd
www.ldiprint.co.uk

كلمة أسرة التحرير

للعقيدة دور في القطاع الإنساني ليس من الأمور التي يمكن قياسه بسهولة. فالعقائد والنصوص الدينية عامَّة تؤيد الترحيب بالغريب، بل هناك كثير من المنظمات (والأفراد) الذين دعتهم العقيدة أو الدين إلى توفير الحماية والمساعدة للناس المحتاجين، وكثير من القادة العقيديين والمجتمعات القائمة على العقيدة تعمل على المستوى المحلي لتأمين الحماية والمساعدة. ولعل المساهمة الأعظم للمجتمعات القائمة على العقيدة تتمثل في شبكاتها وقدرتها على السماح للناس المتنقلين أثناء هجرتهم بالاتصال معهم والحصول على الترحيب في بيئة لا يُستبعَد أن تكون عدائية تجاههم. ليس من السهل قياس دور العقيدة في القطاع الإنساني. ومع ذلك، فإنَّ قياس النشاطات التي تلهمها العقيدة أسهل من قياس الاختلاف الناتج عن اعتناق عقيدة ما، وقد يظهر نوع من التوتر بين المعايير التي تحددها العلمانية لمثل هذه النشاطات وبين الإلهام العقيدي.

وبالإضافة إلى ذلك، يزداد عمل الفاعلين الإنسانيين القائمين على العقيدة صعوبة في عالم يمثل فيه الدين جزءاً (أو يُستخدم) في تخفيف كثير من النزاعات أو إدامتها. أما المجتمعات الدينية وقادتها أيضاً فسوف يواجهون مهاماً أصعب بكثير إذا ما وجدوا أنفسهم عالقين في مثل هذه النزاعات. تقدم المقالة الأولى في هذا العدد التي جاءت من واقع تجربة قادة ثلاثة مجتمعات قائمة على العقيدة في جمهورية أفريقيا الوسطى مثالاً محفزاً للشجاعة والتصميم في مثل هذه الظروف.

ونتقدم بالشكر الجزيل لإلينا فيديان-قاسمية من مركز دراسات اللاجئين/كلية لندن الجامعية وجيمس تومسون من منظمة العمل من أجل السلام، ائتلاف العمل للمنظمات غير الحكومية (ACT Alliance) على مساعدتهما ,وعلى آرائهما التي أثريا العدد بها بصفتهما مستشارين خاصين لهذا العدد. نود أن نشكر أيضاً الهيئة الكاثوليكية للإيماء فيما وراء البحار ومؤسسة هيتري لوسي، ومنظمة الإغاثة الإسلامية ووزارة الشؤون الخارجية الفدرالية السويسرية والمؤتمر الأمريكي للأساقفة الكاثوليك ومنظمة الإغاثة العالمية على دعمهم المالي لهذا العدد، كما نثمّن دور مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين خاصة خوسيه ريرا على إدخال نشرة الهجرة القسرية في هذا الحوار.

العدد الكامل والمقالات المنفردة متاحة على الإنترنت بصيغة html وpdf بالإضافة إلى تسجيلاتها الصوتية على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/faith. وسوف تُتاح بإصداراتها المطبوعة والإلكترونية على الإنترنت باللغات الانجليزية والعربية والفرنسية والإسبانية. وهناك قائمة أيضاً موسّعة بالمحتويات الخاصة بهذا العدد على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/faith/hijra48listing.pdf.

يرجى المساعدة على تعميم هذا العدد على أوسع نطاق ممكن من خلال إرساله إلى الشبكات وروابط الإعلان وذكره في وسائل التواصل الاجتماعي تويتر وفيسبوك وإضافته إلى قوائم المصادر. يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk في حالة رغبتم بالحصول على نسخ من الإصدار المطبوع لهذا العدد.

تجدون تفاصيل أعدادنا القادمة - حول التغير المناخي والكوارث والتَّهجير وحول "دايتون+ ٢٠" (البلقان بعد عشرين عاماً من توقيع اتفاقية دايتون)- على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/forthcoming.

للحصول على تنبيهات فور صدور الأعداد الجديدة، انضم إلينا على فيسبوك أو تويتر أو انضم إلى قائمة التنبيهات التي نرسلها للمشتركين عبر البريد الإلكتروني على الرابط التالي: www.fmreview.org/ar/request/alerts.

مع أطيب التمنّيات

ماريون كولدري وموريس هيرسون

المحرّران، نشرة الهجرة القسرية

القادة الدينيون يتَّحدون لنزع الكراهية من القلوب والعقول

مونسينور ديودوني نزابالاينغا والإمام عمر كبيني لاياما والقس نيكولاس غيريكويامي غبانغو

في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث اُستُخدم الدين كأداة لتفريق السكان والتأثير عليهم، تلاقى القادة الدينيون من أجل الترويج للتسامح والمغفرة كأساس لِإعادة بناء التعايش السلمي.

هددت الأزمة التي اندلعت مؤخراً في جمهورية أفريقيا الوسطى والممتدة في جذورها إلى صراعات سياسية على السلطة بتدمير النسيج الاجتماعي الذي كان حتى أمد قريب مصدراً للتسامح الديني. وفي أثناء ذلك، أُجبر قرابة مليون شخص، أي خمس السكان في البلاد، على النُّزوح عن بيوتهم وديارهم. وفي الوقت الحالي، هناك ما يقارب ٤٨٥ ألف نازح في الداخل و١٨٠ ألف لاجئ ممن فروا إلى البلدان المجاورة منذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣.

وعلى أعقاب الأزمة ظهرت بيئة من الشكوك والخوف والرغبة العميقة في إحقاق الحق والعدالة وهو أمر تعجز عن فعله الحكومة الوطنية ضمن الضغوطات التي تعاني منها. وقد أتاحت البيئة أيضاً الفرصة المثالية لقادة المتمردين والمليشيات والقادة السياسيين ممن لهم مصلحة في تأبيد حالة عدم الاستقرار في استخدام الدين كأداة لتعميق التفرقة بين صفوف الشعب في جمهورية أفريقيا الوسطى والتأثير عليها. ومع ذلك، بصفتنا قادة دينيون، نعرف حق المعرفة أنَّ الأزمة التي حدثت مؤخراً لم تكن في صميمها أزمة دينية.

ومع أنَّ الدين لم يكن السبب الأصلي للنزاع، فمن الممكن أن يُستخدَم الدين كأداة قوية لتحويل القلوب والعقول وتوحيد الناس في قضية مشتركة هي التصالح السلمي. وفي عام ٢٠١٢، قبل اندلاع الأزمة الأخيرة، أسسنا المنبر الأفريقي الوسطي للحوار بين الأديان، وضمَّ التحالف الإنجيلي والمجتمع الإسلامي والمؤتمر المسكوني لجمهورية أفريقيا الوسطى. وبالشراكة مع منظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية والوكالة الأمريكية للإنماء الدولي، أطلقنا حملة وطنية للتماسك الاجتماعي جمعت آلاف المسلمين والمسيحيين في مظاهرات تعبر عن التضامن فيما بينهم. ودرَّبنا مئات من القادة الدينيين ومنظمات المجتمع المدني والموظفين الحكوميين وممثلي الجماعات المسلحة ليصبحوا سفراء للتعايش السلمي. ومن ثمَّ، قاد كثير من هؤلاء القادة قاعداتهم الشعبية ومجتمعاتهم نحو عملية مماثلة.

وفي بلد تحظى فيها الكنائس والمساجد قدراً من الشرعية يفوق ما تحظى به الحكومة وتصل فيه إلى قلب البلاد حيث تتضاءل الموارد الحكومية، تتمتع المؤسسات الدينية بوضع فريد من نوعه للاستجابة للحاجات الإنسانية. وفي جميع أنحاء البلاد، اتَّخذ النازحون المسلمون منهم والمسيحيون على حد سواء من الكنائس والمساجد ملاذاً لهم. ونحن نشهد أيضاً أمثلة حية متنقلة لقادة دينيين يخاطرون بحياتهم في سبيل خدمة النازحين وتلبية حاجاتهم ولو كانوا من ديانة أخرى. وهذه الأمثلة القوية والمؤثرة عن الغفران والتصالح ليست استثناءً للقاعدة بل هي القاعدة ذاتها. وكما يدرج على ألسنتنا هنا في جمهورية أفريقيا الوسطى، نقول: "نحن معاً".

مونسينور ديودوني نزابالاينغا كبير أساقفة بانغوي، والإمام عمر كبيني لاياما رئيس المجتمع الإسلامي في جمهورية أفريقيا الوسطى والقس نيكولاس غيريكويامي غبانغو رئيس التحالف الإنجيلي في جمهورية أفريقيا الوسطى.

"التحدي الرئيسي الذي يواجهنا هو أن نعيش معاً في وقت تمزَّقنا فيه بسبب العنف الذي جعل بعضنا يشك في بعض إلى درجة جعلت الجار يشك في أنَّ جاره يعمل مخبراً أو متعاوناً عليه. لكنَّ إعادة بناء النسيج الاجتماعي سوف يأخذ وقتاً. نزع السلاح من الناس شيء، لكنَّها تصغر أمام مهمة أكثر صعوبة ألا وهي نزع الكراهية من القلوب."

رئيس الأساقفة ديودوني نزابالاينغا.

الفاعلون الدينيون المحليون والحماية في البيئات المعقَّدة وغير الآمنة

جيمس تومسون

القادة الدينيون والمنظمات القائمة على العقيدة و المجتمعات الدينية المحلية يمثلون دوراً رئيسياً في حماية الأشخاص المتأثرين بالنِّزاع والكوارث والتَّهجير. لكنَّ المنخرطون في العمل الإنساني بالكاد بدؤوا في إبداء فهم كامل لعمق ونطاق وتنوع عمل الحماية الذي ينجزه الفاعلون الدينيون ودرجات تعقيد العلاقات القائمة بين العقيدة والحماية.

رغم التشارك في القيم والمبادئ الإنسانية والمصالح المشتركة في توفير الحماية، غالباً ما كان الفاعلون الإنسانيون الدينيون والعلمانيون يعملون في عالمين منفصلين ومتوازيين نوعاً ما. فعلى المستوى الوطني، ليس من الغريب أن نرى مجموعتين من الفاعلين الإنسانيين وهم يجاهدون في فهم النظم والطرق التي يعملون بها، فضلاً عن قدرة أي منهما على فهم هيكلية الطرف الآخر، وذلك رغم أنَّ كلاهما يناضل من أجل حماية المجتمعات ذاتها.

ويعود أحد أسباب هذا الانقسام إلى أنَّ العمل الإنساني الغربي غالباً ما كان موسوماً بالقيم العلمانية وكان يميل إلى تجاهل تأثير العقيدة أو التقليل من شأنها خارج نطاق الإيمان الخاص بالفرد. لكن وإن تقلصت مساحة تأثير الدين في البلدان الصناعية، فغالبية الناس المتأثرين بالنِّزاعات والكوارث والتَّهجير هم أشخاص يؤمنون بعقائدهم. وبالنسبة لكثير من الناس، تمثل المعتقدات والقِيَم الدينية دوراً محورياً في حياتهم وتساعدهم في رسم ملامح الطريقة التي يفهمون بها العالم من حولهم ويجدون لأنفسهم دوراً فيه، بل تقدم هذه المعتقدات لهم بُوصلة أخلاقية تشير إلى ما هو صحيح وخطأ وتساعد الناس على التكيف في أوقات الأزمات. وقد تشجع العقيدة أعمال الحنو والشفقة والتسامح والاحترام لكرامة الإنسان مع إلهامها لمعتنقيها بالعدالة الاجتماعية والتصالح وفض النزاعات.

لكنَّه لن يكون من السهل تجسير الهوَّة في العمل الإنساني بين الجانبين الديني والعلماني وتعزيز مشاركة الفاعلين في المجالين وتقوية الشركات فيما بينهما لتحقيق الحماية. فللفاعلين الدينيين حوافز وطرق متنوعة في العمل كتنوع الثقافات والمجتمعات التي تديم تلك الحوافز والطرق، ويمكن القول إنَّ قليلاً من البحوث نسبياً أُجري لفهم نطاق وتنوع عمل هؤلاء الفاعلين في مجال الحماية أو لتوضيح أدوار الحماية الأنسب لتمثيلها ومسوغات ذلك. وبما أنَّ عمل هؤلاء الفاعلين لا يكاد يظهر للعيان وبما أنَّ المنظمات القائمة على العقيدة والقادة الدينيين نادراً ما يرتبطون في منظومة العمل الإنساني فذلك يجعل من التنسيق والتعاون وتكميل الأدوار من التحديات.

وهناك تحديان آخران أيضاً. فكثير من المنظمات القائمة على العقيدة تفتقر إلى الخبرة وبعضها لا يرغب في تولي قضايا الحماية الحساسة. وبما أن هذه المنظمات تتجذر في الثقافات التقليدية والمعتقدات، فقد تؤيِّد الممارسات التقليدية المؤذية أو تشجع الوصم بالعار (وصم الناجيات من العنف الجنسي والقائم على الجندر على سبيل المثال) في حين هناك قادة دينيون آخرون ومنظمات قائمة على العقيدة تحاول التصدي لتلك المسائل. وهناك البعض منهم من يبشر بعقيدته. وإضافة إلى ذلك، في حين تمارس كثير من المنظمات القائمة على العقيدة نوعاً من الحيادية النسبية ويؤمن معظمها بالمبادئ الإنسانية أو بقيمها، هناك من المنظمات المماثلة ممن تخفق في ذلك بسبب السياق السياسي الذي تعمل به.

ومع ذلك، هناك فوائد محتملة من العمل مع الفاعلين الدينيين وهي فوائد مهمة. فللمنظمات المحلية القائمة على العقيدة روابطها المحلية وحضورها المنتشر فهي بلك تصل إلى المجتمعات المتأثرة بالأزمات بل تتجاوزها إلى ما وراء ما يصل إليه الفاعلون الإنسانيون الآخرون بل حتى السلطات الحكومية خاصة في البيئات المعقَّدة وغير المأمونة حيث توضع علامات الاستفهام والشك حول شرعية السلطات الحكومية والفاعلين الإنسانيين.

وغالباً ما يكون القادة الدينيون المحليون والمنظمات القائمة على العقيدة جزءاً قوياً أساسياً من المجتمعات المحلية ويحصلون على احترامها، كما أنهم أكثر انسجاماً مع القيم الثقافية المحلية وعوامل التغيير الاجتماعية والسياسية. وعادة ما يميلون إلى إلهام درجة عالية من الثقة ضمن مجتمعهم ما يمنحهم تأثيراً كبيراً أكبر من تأثير المعايير والثقافة والسلوك المحلية وكلها من الأمور الحيوية المهمة لعمل الحماية القائم على المجتمع المحلي. ولا بد من الانتباه إلى أنَّ مجرد حجم القاعدات الشعبية لتلك المنظمات وتأثيرها وترابطها غالباً ما تمنح المنظمات نفوذاً لا يُستهان به إزاء السلطات الحكومية والفاعلين من غير الدول. وهناك المشاركة بعيدة الأمد بين الفاعلين الدينيين والمجتمعات المحلية والسلطات الحكوومية فهي تتيح لمبادراتهم الخاصة بالحماية بالتجذر في المجتمعات وإدامة الجهود للتصدي للقضايا الجذرية والأنماط المتغيرة للسلوك أو مناصرة التغيرات في القانون والسياسات.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ ن فالس

لاجئون من ميانمار يدخلون مجمَّع لإحدى كنائس سبتيو اليوم السابع في مخيم أومبيوم في مقاطعة تاك في تايلندا.

ووجود تلك المنظمات قبل الكوارث والنزاعات وأثناءها وبعدها يعني أنها في مكان مناسب لتقديم الإنذار المبكر والعمل المبكر أيضاً منعاً للنزاع وتعزيزاً لجاهزية المجتمع للتعامل مع الكوارث أو النِّزاعات. ويرتبط بذلك دور تلك المنظمات بصفتها المستجيبون الأوائل بعد وقوع الكوارث إذ غالباً ما يكون هذا الدور حساساً وحرجاً. وغالباً ما تُستخدَم المدارس والكنائس والمعابد والمساجد كملاذات آمنة ومراكز لتنسيق جهود الاستجابة. وكذلك هياكلها التنظيمية وشبكاتها، وإن كانت عرضة للتوقف عن العمل من وقت لآخر، توفر قدرات محلية جاهزة للاستجابة. وبمقدور القادة الدينيين أيضاً والمنظمات القائمة على العقيدة أن تستفيد من رأسمالها الاجتماعي لإطلاق مبادرات جديدة وكسب الدعم من المجتمع المحلي وحشد المتطوعين.

ومن هنا، إذا غاب عن بال العاملين في المجال الإنساني أهمية دور العقيدة أو في حالة عدم اهتمامهم بدورها في حياة المجتمعات المتأثرة بالأزمات فسوف يجدون أنفسهم إزاء حواجز وتبعات غير متوقعة وسيفقدون الفرص اللازمة لإقناع المجتمعات وحشدها بل قد يتسببون بأذى غير مقصود. أما المنظمات القائمة على العقيدة والمجتمعات المجتمعات الدينية المحلية فتفهم الدور الذي تمثِّله العقيدة في مساعدة الناس على الاستشفاء من الإساءات بل يمكنها أيضاً أن تقدم الدعم لهم (الطمأنة الروحية والإرشاد الديني والمشورة وغيرها).

ويمكن للقاعدات الشعبية الدينية أيضاً أن تصل إلى ما وراء المجتمع المتأثر وهذا ما يجعلها في وضع مناسب جداً للحيلولة دون وقوع النِّزاعات وحلها والتعامل مع التوترات بين اللاجئين والمجتمع المضيف، والتصدي لكراهية الأجانب والتمييز العنصري وحشد الدعم من المجتمع الأكبر ومعالجة أسباب الانفلات الأمني الذي يتطلب قدراً أوسع من التغيير الاجتماعي والسياسي. وعند استخدام الدين كأداة لإثارة النِّزاعات واستقطاب المجتمعات، فمن المحتمل أن يكون للمنظمات القائمة على العقيدة والمجتمعات القائمة على العقيدة القدرة الفريدة من نوعها لمواجهة الآراء المتطرفة وتخفيف حدة الخلافات والتوترات التي تُشعل نار النزاع وتقود إلى التَّهجير.

جيمس تومسون *jthomson@actforpeace.org.au* المدير المشارك للسياسة والمناصرة لدى منظمة العمل من أجل السلام (Act for Peace)، وهي عضو في ACT Alliance العالمية. *www.actforpeace.org.au*

قيمة المرافقة

جو هامبسون وتوماس م كريا وروشيو كالفو وفرانسسكو ألفيراز

الصداقة والمرافقة الحنونة مع الأكثر استضعافاً تمنح نوعاً قوياً من الخدمة الإنسانية وتولي الأولوية للمرافقة الشخصية.

الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين منظمة كاثوليكية دولية تأسست عام ١٩٨٠ للاستجابة لمحنة الفيتناميين المهاجرين على القوارب. وتمثلت مهمتها الرئيسية في المرافقة والخدمة والمناصرة لمصلحة اللاجئين وغيرهم من المهجَّرين.١ وفي أعمال المرافقة، نتجاوز مجرد تسليم الخدمات لأننا نمنح المرافقة وحسن الإصغاء والتضامن بالتركيز على الحاجات الشخصية للأفراد وشواغلهم. ونحن نرى في المرافقة عملية تعبّر عن الإيمان الأساسي بحضور التجليات الإلهية على الأرض إذ نبدي التضامن ونقدم خدمة المرافقة. ومن خلال المرافقة، نسعى إلى التخفيف من الثغرة الهائلة في القوة بين العامل الإنساني والمستفيد على أمل أن نزيد من الرغبة في المشاركة الحقيقية للمُهجَّرين في البرامج والخدمات التي تؤثر عليهم.

وفي جميع قصص اللاجئين والمُهجَّرين هناك خلفية تنطوي على تهديدات الحرب والعنف وهناك فقدان الأمل في وجه المعاناة والحرمان والتوق إلى إيجاد من يصغي إليهم وإلى قصصهم، وقيمة التلميحات الصغيرة للمرافقة والاحترام. وإذا ما أريد تمكين اللاجئين، فسيتطلب ذلك الأمر إعادة احترامهم لذاتهم وشحذ هممهم بالأمل لمستقبل أفضل. وليس إشراك اللاجئين في الخطط المصممة لمساعدتهم في حياتهم من الأمور المعقولة فحسب، بل ضرورة نفسية وأخلاقية وشرط مسبَّق لاستدامة المشروعات الفعالة التي ينبغي أن تكون السمة المميزة للبرامج الإنسانية لدى المنظمات القائمة على العقيدة. وبالطبع، يمكن للمنظمات القائمة على العقيدة أن تدير برامج كبيرة بل تعمل على ذلك باستخدام جميع خبراتها المهنية لكن هذه المقاربات واسعة النطاق يجب أن تكون دائماً في خدمة المقاربات الشخصية والإنسانية لا أن تعمل على تحجيمها.

ويمكن للمرافقة أن تمثّل دور الترياق لعلاج حالة "التعامل مع المستفيدين كسلعة تجارية" إذ هذا ما يحدث غالباً في عمليات الإغاثة الإنسانية واسعة النطاق. ونستذكر خبرتنا في غربي زامبيا عندما وصلت أفواج مفاجئة من المُهجَّرين الأنغوليين إلى مخيم اللاجئين حديث الإنشاء. ومع أنَّ الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين تتولى رسمياً الخدمات التَّعليمية، فقد تعهدت أن تناصر بصورة عامة شواغل المُهجَّرين وهمومهم وحقوقهم لدى السلطات في المخيم. ومن الموضوعات المهمة للمُهجَّرين مع أنه لم يحظ بالأولوية الكبيرة لدى سلطات المخيم والسلطات الحكومية هو قضية تسجيل الوفيات التي وقعت منذ وصول المُهجَّرين إلى زامبيا. وغدت الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين مسؤولة عن الاحتفاظ بقيود المتوفين نيابة عن الأحياء. وأثناء تأديتها لمهمة بسيطة لكن مهمة في الوقت نفسه، رافقت الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين المُهجَّرين في رحلتهم في الحياة ما أتاح للمُهجَّرين التأكيد الرسمي على أهمية الاشخاص المتوفين. ولعل الموت من الجوانب المهمة للحياة الدينية وهنا تكمن أهميته للمنظمات القائمة على العقيدة لكنَّه ليس المثال الوحيد. فكثير من النواحي التي تتقاطع فيها العقيدة من الفطرة الإنسانية، فهناك أهمية العطف على المحتاجين وهناك قيمة المرافقة في رحلة الحياة وهي من الممارسات التي تتبناها المقاربة المبنية على العقيدة وتوفّر نوعاً قوياً خاصاً من الخدمة الإنسانية وتمنح الأولوية للمرافقة الشخصية.

وتوفر المقاربة القائمة على العقيدة بشأن المرافقة منظوراً بديلاً للمضمونات البرنامجية لتقديم الخدمات:

- بفضل قوة الروابط مع القادة الدينيين المحليين والمجتمعات الدينية المحلية، تتبوأ المنظمات القائمة على العقيدة موقعاً مؤثراً للدفاع عن قضية الدمج المحلي والتأكيد على قيمتي الضيافة والتضامن.
- وغالباً ما يُنظر للتدخل الإنساني على أنَّه مساعدة تأتي من الخارج لكنَّ المنظمات القائمة على العقيدة عادة ما يكون لها منظور محلي وقاعدة جيدة من المعارف والمهارات.
- وقد كانت المنظمات القائمة على العقيدة أداة مؤثرة للعمل في المناصرة على المستويين الوطني والدولي إذ عرَّفت بمأزق المهجَّرين المنسيين الذين لم تشتملهم "آثار شبكة أخبارCNN " ومثال ذلك المعاهدة العالمية

لحظر الألغام الأرضية إذ كانت المنظمات القائمة على العقيدة هي من أسس معظمها ووجَّهها.

- وبفضل قيام الثقة الجيدة بين المنظمات القائمة على العقيدة والمهجَّرين إلى حد أعلى من الحدود القائمة بينهم وبين المنظمات غير الحكومية العلمانية، تزداد الاحتمالية (وفقاً لخبرتنا) في التمكن من التأكيد على نقاط القوة لدى اللاجئين وخبراتهم وشبكاتهم، ومن شأن ذلك أن يساعد في إيجاد الحلول.

- وفي أفريقيا وآسيا، وجدنا قدراً أكبر من الاحترام من القادة الدينيين بشأن العمل الذي تعمله المنظمات القائمة على العقيدة تجاه المُهجَّرين بغض النظر عن الكنيسة أو الديانة.

وبغض النظر عن قطاع توفير الخدمات، وجدنا في الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين أنه من المفيد بناء علاقة المرافقة بكل تفاصيلها في كل مرحلة من مراحل دورة مشروعنا: في تدريب الكوادر حول أهمية المرافقة والأولوية في عملنا وفي مدونات سلوكنا وفي أدائنا للخدمة، وفي تقاريرنا ورصدنا وتقييمنا وفي تقييمنا للأثر.

وربما تكون المنظمات القائمة على العقيدة التي تمتلك حساً أكبر للمرافقة من تبوء موقع مصاحب للاجئين في أوضاع التَّهجير المطوَّلة مع أنَّنا وجدنا أن أحد التحديات يتمثل في التأكيد على أنَّ قيمة المرافقة إنما تتجسد في التوقيت المناسب للحظة الفراق خاصة بعد حضور المنظمة لمدة مطوَّلة. وليست المنظمات القائمة على العقيدة دائماً أولى الحاضرين في المشهد الإنساني لكنَّها غالباً ما تكون آخر من يغادره. وبالإضافة إلى ذلك، قد تفتقر المنظَّمات غير الحكومية الدولية العلمانية ومنظمات الأمم المتحدة الألفة والمعرفة المحليتين وهذا ما يقودها إلى مواجهة مشكلة دوران الموظفين المتكرر بالإضافة إلى مصاعب في تنفيذ البرامج العابرة للحدود.

وهناك تحد آخر يواجه المنظمات القائمة على العقيدة ولا شك أنّه يواجه الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين، وهو يتعلق باختلاف فهم ما يمثّل المقاربة المثلى لتقديم الخدمات. وعادة ما تكون المنظمات القائمة على العقيدة قريبة من السكان وعلى معرفة جيدة بهم بل تعمل معهم من منظور مرافقة الأشد استضعافاً وتمكينهم. وفي بعض الأحيان، يمكن أن يتصادم هذا الفهم العميق لحاجات المجتمع المحلي مع مؤشرات تقديم الخدمات التي تقترحها جهات خارجية ليست على دراية بالمجتمع المحلي. ولأكثر درجة ممكنة، ينبغي لحسّ الرسالة أن تقود مجموعة من الممارسات المثلى القائمة على البراهين في الميدان التي بدورها سوف تخدم في تقدّم هذه الرسالة ومضيها نحو الأمام. ومع ذلك، غالباً ما يكون رسم المفهومات أمراً صعباً في الممارسة على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بكيفية تحقيق الروابط المثلى بين الرسالة والممارسات. وفي البيئات المعقدة التي تعمل فيها المنظمات القائمة على العقيدة، نعتقد أنَّ المقاربة المثلى إنما هي تلك التي ترشدها مجموعة من القيم مع الاستفادة من أفضل البراهين المتاحة عملياً، وهذا يقودنا إلى ما يمكن تسميته "بعمل الرسالة المستنير بالبراهين".

وخلال ما يزيد على ثلاثة عقود من تقديم الخدمات للاجئين والنَّازحين داخلياً، تعتقد الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين أنَّ المرافقة هي واحدة من عناصر تكوين هُويَّتها وهي تحتل موقعاً مركزياً في معظم التقاليد الدينية بل إنها عنصر فريد من نوعه يمكن للمنظمات تلك أن تقدِّمه للخدمات الإنسانية. وتُعرِّف المرافقة وفقاً للجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين على أنَّها مجموعة من المواقف والقيم: التضامن والأمل والاحترام والكرامة والصداقة والإصغاء المفتوح والضيافة والسعي نحو تحقيق العدالة وتوجيه الاهتمام إلى الفقراء والمهمَّشين. وكما الحال بالنسبة للمنظمات القائمة على العقيدة الأخرى التي تسعى إلى التقرب من مخدوميها وإبداء التضامن معهم، وجدت الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين المرافقة ممارسة وبعداً يقدمان صفة أعمق للخدمة وفائدة تتجاوز فظاظة حدود الحسابات الجافة للمخرجات والأثر.

جو هامبسون *treasurer@jesuitszimbabwe.co.zw* عمل مع الجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين 14 عاماً في أفريقيا وآسيا ويعمل الآن في زيمبابوي بمنصب أمين الصندوق للجمعية اليسوعية لخدمة اللاجئين. وتوماس م كريا *creat@bc.edu* أستاذ مشارك ورئيس مكز تركيز الممارسات العالمية في كلية بوسطون للعمل الاجتماعي. وروشيو كالفو *calvovil@bc.edu* أستاذ مساعد ومدير مبادرة القيادة اللاتينية، في كلية بوسطون للعمل الاجتماعي فرانسسكو ألفيراز *sjes-dir@sjcuria.org* أمين السر لهيئة العدالة الاجتماعية والبيئة، الهيئة العامة لجمعية يسوع.

١. www.jrs.net

ديسمبر/كانون الاول ٢٠١٤

كيف تقدِّم المجتمعات الدينية المحلية المساعدة لطالبي اللجوء

كيلي بارنيش و "جو"

بمقدور المجتمعات الدينية المحلية أن تقدم المساعدة لطالبي اللجوء بطرق لا يمكن للمنظمات القائمة على العقيدة انتهاجها نظراً لقيود معايير الأهلية المفروضة عليها وتمثِّل المجتمعات الدينية دوراً حساساً في استقبال اللاجئين وطالبي اللجوء وإعادة توطينهم في الولايات المتحدة الأمريكية. وفور وصول اللاجئين والمهاجرين الممنوحين اللجوء إلى الولايات المتحدة الأمريكية يصبح من حقهم الحصول على مجموعة من الخدمات من المنظمات القائمة على العقيدة العاملة على إعادة التوطين. لكنَّ المهاجرين الذين يطلبون اللجوء في الولايات المتحدة الأمريكية يكتشفون عند وصولهم أنَّهم لا يستطيعون الوصول إلى المساعدات التي يحصل عليها اللاجئون وطالبو اللجوء.

وبما أنَّ عملية معالجة طلب اللجوء تستغرق أشهراً بل سنوات، تتسم خبرات طالبي اللجوء بغموض المصير والانتظار. وأي مساعدة يحتاجونها سواء أكانت مالية أم طبية أو نفسية-اجتماعية أو اجتماعية فلا خيار لهم سوى السعي للحصول عليها من خلال شبكات المجتمع المحلي. وهذا ما يجعل طالبي اللجوء، الذين فروا من الأوضاع المهددة لحياتهم، في غاية الاستضعاف والتعرض فور وصولهم إلى هذا البلد "الآمن". أما من لا يجد علاقات اجتماعية أو سبلاً مالية فيواجهون التَّشرد والاستغلال ويقعون ضحية للإتجار.

والكُنُس اليهودية والمساجد والكنائس موجودة في وضع ممتاز لعرض المساعدات الحرجة التي يحتاجها طالبو اللجوء فور وصولهم. وفي حين تخضع المنظمات القائمة على العقيدة لقيود يفرضها الممولون بشأن الخدمات التي يمكنها تقديمها للمهجَّرين غير الحاصلين على صفة اللجوء أو طالبي اللجوء، لا نجد مثل تلك القيود على المجتمعات الدينية. فلتلك المجتمعات الخيار في اتخاذ القرار المناسب بشأن طالبي اللجوء بغض النظر عما إذا كانوا قد حصلوا على صفة اللجوء القانونية أم لا والسماح لهم بالحصول على المساعدات منها. وعندما يقدمون السكن والملبس والمأكل والمرافقة والرعاية الروحية، فهم يصلون إلى الأفراد الذين كانوا سيتعرضون للإقصاء من الوصول إلى الرعاية من المنظمات والجمعيات الخيرية المحلية بما فيها المنظمات القائمة على العقيدة المشاركة في إعادة توطين اللاجئين.

والتجربة التي مرَّ بها جو١وهو طالب للجوء من شرق أفريقيا، طلب اللجوء في مدينة نيويورك بعد تعرضه للاضطهاد والتجريح والإهانة والتهديد بالقتل في بلده لأنه مثلي، تقدّم لنا مثلاً عن الممارسة الواقعية لهذه المشاركة مع المجتمعات الدينية المحلية.

المأوى: يقول جو في أول يوم له في نيويورك " لقد كان اليوم الأشد برودة في حياتي. تسللت إلى الكنيسة ونمت على أحد الكراسي. شعرت بالضياع وبالخوف أيضاً " وتجد بعض المجتمعات الدينية المحلية أنَّه بمقدور مرافقها أن تفيد بكل فعالية على المدى القصير في إيواء طالبي اللجوء، في حين تتمكن غيرها من هذه المجتمعات من الترتيب مع أبنائها ممن يرغبون في استضافة طالبي اللجوء في بيوتهم.

المأكل والملبس: بما أنَّ جو قادم من بلاد دافئة المناخ فلم "يكن تعاقب الفصول أمراً مألوفاً له." وتحتفظ كثير من المجتمعات الدينية المحلية بكميات من الغذاء والملابس أو تقدم بانتظام الوجبات الدافئة لطالبي اللجوء الذين غالباً لا يستوفوا شروط المنظمات الأخرى للاستفادة من خدمات الطعام واللباس التي تقدمها إذ تشترط تلك المنظمات إبراز المستفيد لوثائق تعريف الشخصية.

المواصلات: وجد جو أنَّ الوصول إلى المواصلات من أهم الأمور التي تمكنه من استكشاف المدينة. "و أتيح للمرء أن يحصل على بطاقة استخدام المترو [تذكرة الركوب العامة المجانية] فسوف يتمكن من الذهاب إلى مطعم الحساء أو لمراجعة الطبيب أو لرؤية محاميه أو الذهاب إلى الكنيسة أو الانخراط في العمل التطوعي. . . فدعم المواصلات على شكل بطاقة ركوب المترو أمر ممتاز وأداة حاسمة في مساعدة الأشخاص مثلي."

المرافقة والدعم الروحي: مع أنَّ بعض طالبي اللجوء قادرين عل التواصل مع غيرهم من المهاجرين القدمين من ثقافاتهم، ما زال هناك بعضهم الآخر ممن يفتقر إلى تلك المواصلات. وقد تؤدي تجربة العزلة إلى تعقيد أعراض الصدمة النفسية. ويوصي جو أن على المجتمعات الدينية المحلية "أن تساعد [طالبي اللجوء] في العثور على أصدقاء جدد. . . . وإلا تُركتَ وحيداً تتفكر مع نفسك ولا أحد للتحدث إليه. . . . لو كان بمقدور [المجتمعات الدينية المحلية] أن تعثر على المتطوعين الراغبين في الصداقة الحقيقية مع الأشخاص مثلي فذلك سيكون إنجازاً عظيماً." ويقول جو حول تأثير ذلك "إيجاد مجموعة من الأصدقاء سوف يساعدني ويساعد الآخرين في مثل وضعي على الحصول على إحساس بأنك محبوب وإنسان بل سيساعدني على حب الحياة من جديد."

وبما أنَّ المجتمعات الدينية المحلية تتمتع بالمرونة من ناحية نوع المساعدة المقدمة وطبيعة متسلِّميها- فسيتيح ذلك لها التفكير في السبل المثلى في مساعدة طالبي اللجوء والتعاون معهم. وأهم شيء في الأمر أنها ستكون قادرة على تجاوز الآلية النمطية المحددة بالعلاقة ما بين الزبون ومقدم الخدمة الذي يشيع في معظم المنظمات بما فيها المنظمات القائمة على العقيدة) ما يتيح بتطوير الصداقة والدعم الروحي في سياق المجتمع المحلي.

كيلي بارنيشي *Kelly.barneche@gmail.com* باحثة اجتماعية تعيش في لوزان، سويسرا. يسعى "جو" حالياً إلى العثور على عمل بينما ينتظر القرار بشأن طلبه للجوء، وسوف ترسل كيلي الرسائل إليه.

١. ليس هذا اسمه الحقيقي.

دور الدين في إقامة العلاقات بين المجتمعات المحلية

ساديا كيدواي ولوسي ف مور وعطا الله فيتسغيبون

تتصدر الحياة الروحية أولويات كثيرة في المجتمعات المتأثرة بالنِّزاع وربما يكون ذلك صحيحاً على وجه الخصوص في أوضاع التَّهجير. لكنَّ هيئات المساعدات نادراً ما تضع الدين على قائمة أولوياتها ومع ذلك فالدين محوري في تشكيل العلاقات القوية والفعالة وصيانتها بين المجتمعات المحلية.

تثار أسئلة حول الهجرة ومعاملة المهجَّرين والعلاقات بين المجتمع المضيف ومجتمع المهجَّرين، وهذه الأسئلة مغروسة غرساً قوياً في التاريخ الإسلامي. فمن المنظور الإسلامي، تُسهَّل العلاقات بين المجتمعات المحلية بالاعتراف المتبادل بالكرامة والتشريف اللذين كرَّم الله بهما المهجَّرين لما أبدوه من جلد ثبات في الهرب من الاضطهاد أو الحرمان وكرم بهما ضيوفهم لروح كرم الضيافة التي أبدوها.[١] ومن أهم جوانب صون هذه الكرامة ضمان عدم استغلال ضعف المهاجرين أو كرم مضيفيهم.

عندما هاجر أوائل المسلمون من مكة بمن فيهم الرسول محمد صلى الله عليه وسلم هرباً من الاضطهاد الديني، أقام الرسول الكريم نظاماً فريداً من نوعه للحماية به استضافت كل عائلة محلية (الأنصار) عائلة من المهاجرين وتشاركت معهم المال والطعام والمأوى والحماية القبلية.[٢] وسهّل هذا النظام اندماج المهاجرين في المجتمع المضيف ووفرت لهم حساً من الانتماء ومصدراً للمساندة الدينية وصولاً إلى تأسيس علاقات صحيحة ونافعة بين المضيفين والمهاجرين.

وفي حين يتمتع الإسلام بتقاليد غنية في مجال استضافة اللاجئين، غالباً ما تكون المنظمات القائمة على العقيدة هي التي تشير إلى تلك التقاليد في أثناء عملها. وفي حين تستمد المنظمات الإسلامية عاطفة مناشداتها للعمل وتقديم الدعم للمهجَّرين من واجبات المسلمين في التصدق والإحسان، تقوم الحوافز الدينية الفردية لكوادر منظمة الإغاثة الإسلامية على الحاجة لرعاية المستضعفين بدلاً من التطرق إلى ذكر أحداث في التاريخ الإسلامي حول رعاية المهاجرين.

إقامة العلاقات بين المجتمعات المحلية

تشير خبرة منظمة الإغاثة الإسلامية إلى أنَّ الهُويَّة الدينية وليس القيم الدينية تمثل دوراً أكثر بروزاً في العمل مع مجتمعي المهاجرين والمضيفين. وتُظهر نتائج أبحاثنا إلى أنَّ منظمة الإغاثة الإسلامية في كثير من الحالات، وليس كلها، تجد نفسها في موقف متفوق على موقف الهيئات غير الإسلامية عند العمل مع مجتمعي المهجرين والمضيفين المسلمين.[٣] وتتنوع طبيعة هذا التفوق والأسباب المؤدية لها بتنوع السياقات التي تعمل فيها المنظمات. ومع ذلك، غالباً ما يُعزى التفوق إلى قدرة منظمة الإغاثة الإسلامية غلى بناء علاقات الثقة مع تلك المجتمعات.

وذكرت الكوادر الخاضعون للمقابلات عبر مختلف المواقع إنَّ حساً من الثقة كان مبنياً على وضوح اتصال الهيئة بهويتها الدينية وظهورها من خلال اسمها وشعارها. ويغذي هذه الهوية الحساسية تجاه الحاجات الروحية والدينية للمجتمع ومن ذلك على سبيل المثال تقديم الطرود الغذائية في أثناء المناسبات الدينية الإسلامية كشهر رمضان وتسهيل توزيع الأضاحي في عيد الأضحى. وجميع المنتفعين في مخيمات النّازحين داخلياً من دارفور إلى كابل يشيرون إلى هذا الأمر على أنَّه من المسلَّمات الدينية المشتركة، في حين تمثل منظمة الإغاثة الإسلامية من خلال سياسة توظيف الكوادر المحلية التي تتبعها (والذين بذلك ينتمون إلى المجتمع الديني ذاته في كثير من الحالات) دون شك دوراً مهماً في دعم هذا الحس بالتشارك بالهوية الدينية. فالأمر ليس كذلك لدى معظم المنظمات الدولية غير الحكومية عندما تعيّن الكوادر المحلية إذ غالباً ما تتوقع منهم أن يتركوا وراءهم مرجعياتهم الدينية ويتصرفون من وجهة نظر علمانية، ويقل التركيز على هذا الميل عندما تتوافق المنظمة في الدين مع دين الموظفين.

والحياة الروحية التي قليلاً ما تعترف بها منظمات الإغاثة ذات أولوية لكثير من المجتمعات المتأثرة بالنِّزاع خاصة في أوضاع التهجير. ومع أنَّ سياسة منظمة الإغاثة الإسلامية لا تُعنى على جه الخصوص بالأبنية الدينية، فكثيراً ما يأتي الناس إلينا بطلبات للمساعدة في بناء المساجد والمدارس الدينية ويعود بعض ذلك إلى أنَّ هويتنا الدينية تجعل من المنتفعين يرتاحون لطلب المساعدة المذكورة منا. ومع ذلك، في سياق العمل مع المهجَّرين، نقدم المساحات المؤقتة للاستخدام الديني والروحي لجميع المجتمعات (المسلمين وغير المسلمين) على قدم المساواة. كما يتطلب دور منظمة الإغاثة الإسلامية في إدارة المخيمات ادراكاً بضرورة مراعاة إيجاد مساحات العبادة والتربية الدينية على أنها حاجة

أساسية في بعض الحالات لأنها من أولويات المقيمين في المخيمات أنفسهم.

ومع ذلك، يمثل "وسم" أي منظمة غير حكومية بأنها منظمة دينية عائقاً لها بدلاً من أن يكون جسراً. ففي السياقات التي تندمج فيها الهوية الدينية مع الموقف السياسي، كان لتعريف المنظمة على أنها "منظمة مسلمة" أثر في تعقيد مهمة بناء الثقة مع المجتمعات. وعندما بدأت منظمة الإغاثة الإسلامية العمل في الجنينة في دارفور، كان الناس ينظرون إليها في بادئ الأمر بعين الريبة والشك إذ افترض المنتفعون أنَّها، بصفتها منظمة إسلامية، كانت تمثل الحكومة السودانية، وكذلك الأمر بالنسبة للمنظمات غير الحكومية الأخرى التي أثيرت شبهة أن يكون لمنظمة الإغاثة الإسلامية علاقات سابقة مع الحكومة أو الميليشيات المحلية الأولى. وبالمثل، في مخيم سلوم في مصر، عبّر اللاجئون السودانيون من دارفور عن عدم ارتياحهم لوجودهم في مخيم تديره منظمة الإغاثة الإسلامية لأنهم كانوا ينظرون إليها على أنها عائق محتمل للتقدم بطلب الدخول إلى شمال أوروبا أو شمال أمريكا. وعندما تكون هناك وظائف متعددة منظمة حول هوية دينية مسيَّسة كما الحال في أفغانستان أو العراق، هناك مخاطر إضافية على الكوادر العاملة في المنظمات غير الحكومية المسلمة. فالكوادر القادمة من كابل، على سبيل المثال، عبّروا عن مخاوفهم في أنهم كانوا غير قادرين على العمل في بعض المناطق النائية لظهورهم الأقل محافظةً (المثير في الأمر أنَّ الناس يذكرونهم باسم: حالقوا اللحى) وهذا ما قد يعرضهم لخطر الاعتداء.

وفي سياقات الهجرة القسرية، كان للعقيدة على الدوام دور في توجيه أنماط الهجرة. ويُلاحَظ ذلك في حالة اللاجئين السوريين الأكثر حداثة خاصة في لبنان إذ يُرجّح انتقال السوريين إلى المناطق التي تعيش فيها الأسر ذات الخلفية الدينية المشابهة لخلفياتهم. وقد تتيح هذه الارتباطات لهم إمكانية أكبر للتسامح والضيافة من جانب المجتمعات المضيفة للمهاجرين

لاجئون ماليون يستعدون للإفطار في رمضان في مخيم غودوبو للاجئين، بوركينا فاسو.

من الخلفيات العرفية أو الدينية المماثلة وقد يمكن توزيع المساعدات بسهولة أكبر من خلال الهيئات الدينية القائمة. والعكس صحيح، إذ قد يؤدي اختزال فرص المجتمعات المحلية المختلفة في التفاعل إلى زيادة حس الانقسام والاختلاف والمنافسة. ويُوسَم الدور الإيجابي للتشارك في الهوية العقدية أيضاً مؤدياً بذلك إلى ظهور التمييز إزاء المجتمعات الأخرى. ففي لبنان، تفرض الحكومة قيوداً على عدد عائلات اللاجئين السوريين في أي مستوطنة كانت. لكنَّ أغلبية المستوطنات في سهل البقاع، على سبيل المثال، تضم أعداداً أكبر من العائلات السورية، ويعزو الرأي العام الرائج ذلك إلى أنَّ السلطات تغض الطرف عنهم في المستوطنات التي تؤوي اللاجئين من الطائفة ذاتها ليكونوا وسطاء في النفوذ.

التوجه العلماني للخطاب الإنساني

هناك تحيز علماني قوي في القطاع الإنساني إذ تشعر المنظمات القائمة على العقيدة في أغلب الأحيان بأنَّ هناك شعوراً قوياً معارضاً للدين ضمن القطاع الدولي. وقد يكون ذلك علنياً صريحاً، على سبيل المثال عندما يُسحَب التمويل أو يصبح غير متاح للعمل في شمال دولة مالي، مثلاً، بسبب مخاوف الوقوع ضحية لتشريعات مكافحة الإرهاب، وربما يكون ذلك منتظماً كما الحال عندما لا يشعر أحد عمال المشروعات بالراحة، على سبيل المثال، أثناء مشاركته النّازحين داخلياً في السودان في بناء السلام بين المجتمعات المحلية بما في ذلك التدريب على المقاربات الإسلامية لتحولات النزاع في مقترح المشروع. وفي لبنان، تثار الاسئلة المبدئية على كوادر منظمة الإغاثة الإسلامية وشركائها حول مدى تأثير العقيدة على عملهم، وقوبلت هذه الأسئلة بتركيزات قوية على أهمية نبذ التمييز ما يعني الإدراك بأنَّ أي نقاش حول العقيدة إنما يحمل مخاطر محتملة على المبادئ الإنسانية.

لكنَّ خفض أولوية الدين إلى "الثقافة" لمراعاة بعض متطلبات مجتمع المساعدات الدولي[٤] من شأنه أن يقوِّض من احتمالية فهم الدور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للعقيدة والمجتمعات القائمة على العقيدة في أوضاع الهجرة القسرية والحد من الأثر الإيجابي لها في تصميم ملامح الاستجابة. وفي صلب مخاوف المنظمات الإنسانية هناك احتمال صعوبة الفصل بين دور المنظمات القائمة على العقيدة الإنساني عن دورها الرعوي. وهذا ما يؤدي إلى احتمال إنكار الخدمات الرعوية المهمة منها مجالسة المرضى والمعرضين للصدمات والمحزونين والتخفيف من آلامهم. فقد تعاملت المؤسسات العلمانية في الغالب مع هذه القضية في "دول الشمال العالمي" عن طريق إدماج الخدمات متعددة العقائد مع الخدمات الأمامية بتوفير الإرشادات الأخلاقية المتطورة والمبنية على الممارسات. وبإضفاء الطابع المهني على توفير هذه الخدمات ضمن بيئات اللاجئين من المستطاع تمكين الهيئات العلمانية والمنظمات القائمة على العقيدة من التعامل مع مشكلة التوفيق بين ضرورة الرعاية الرعوية مع الأخلاقيات الإنسانية والتصدي في الوقت نفسه لضرورة إدخال عناصر المشورة العقدية في الخدمات النَّفسية-الاجتماعية للمهجَّرين قبل طي ملفاتهم (التي تعد أساسية لحالات مثل الحمل الناتج عن الاغتصاب).

ونتيجة لهذا التحيز، من الصعب قياس دور العقيدة في تشكيل العلاقات بين المجتمعات المحلية، بل إنَّ قياس النشاطات التي ينفِّذها القادة الدينيون والمجتمعات القائمة على العقيدة بصفتهم موزعُّون للمساعدات أسهل من فهم الدور الذي تمثله القيَم في أفعالهم. وتاريخياً، دأبت كثير من المنظمات القائمة على تعديل نهجها الظاهر للناس حسب ما تمليه الممارسات المعيارية والقيم الدولية لكنَّها ترددت في الوقت نفسه في التركيز على مقوِّماتها العقدية (أو قد يصيبها الإحباط فلا تركز على تلك المقومات) عند التواصل خارج مجتمعاتها، وكل ذلك بسبب التوقعات التي يضعها المانحون، وهذا ما قد يشجع على ظهور "العقلية المزدوجة" ضمن المنظمات.[٥]

قيم مشتركة أم هوية مشتركة؟

هناك سؤال آخر يُطرح عند الدراسة الناقدة لدور العقيدة، وهو ما إذا كانت هذه الروابط مبنية على سمة الهوية أو فهم القيم المشتركة. وتشير الدراسة الناقدة لخبرة منظمة الإغاثة الإسلامية إلى أنَّ العقيدة -وإن كانت تعمل كمصدر للإلهام بالنسبة للأشخاص الذين يقدمون الدعم للمهجَّرين- تفتقر في معظم الحالات إلى نقاشات القيم المتشارك بها.

أما من واقع الخبرة، فنعلم أنَّه من الممكن أن تصبح العقيدة المشتركة أداة قوية إذا ما أثيرت على أنها منظومة قيم مشتركة. ففي دارفور، أُسس مشروع للسلام وحل النزاعات بين المجتمعات إذ جمع النازحين والمضيفين والبدو والمجتمعات الرعوية معاً، ومن خلال نقاشات المبادئ والتعاليم الدينية، أقر المشاركون بالقدر الذي أولاه الإسلام للجيران والمعاملة الحسنة للآخرين على أنَّها من العناصر المحورية لاستعادة الثقة بين المجتمعات المحلية. وتقدم الترابطات المقامة من خلال القيم مزيداً من الفرص للتغير السلوكي: فالهوية المشتركة تفتح الآفاق للوصول إلى حوار حول القضايا الحساسة أما القيم المشتركة فتمكنّ من مواجهة الممارسات الضارة من داخل الإطار العام الديني لتساعد الناس على أن يتعلموا أكثر من ذي قبل ما نصت عليه كتبهم المقدسة وليعرفوا كيف يمارسوا الأثر الإيجابي اللازم على رفاه المجتمع المحلي.

الخاتمة

من الواضح أنَّ العقيدة الإسلامية لا تُستَخدم في أغلب الأحيان كقاعدة يستند إليها الفاعلون بعمقها الكامل لتوفير الحماية للمهجَّرين. وتقدم لنا أمثلة السَّلف من زمن النبي الكريم نموذجاً لممارسة تقديم الدعم المباشر للمهاجرين لتمكينهم من تدبير شؤونهم من خلال العمل ثم ما يلبث أن يندمج في المجتمع المحلي بعد أن قضى وقتاً طويلاً في المهجر. وفي حين يحدث ذلك بالفعل في بعض السياقات (السياسة التركية لدمج اللاجئين السوريين على سبيل المثال) فليس ذلك المعهود نمطياً في معاملة المهجَّرين في كثير من البلدان التي تسودها الأغلبية المسلمة اليوم. فمخيمات النَّازحين داخلياً في كابل ودارفور، على سبيل المثال، كانت موجودة منذ أكثر من عشر سنوات ضمن "حالة الطوارئ" الدائمة.

والطبيعة العلمانية للقطاعات الإنسانية والتنموية جاءت بمصاعب جمة تمنع من رؤية دور العقيدة في القطاع، بل لم نرَ إلا قبل سنوات قليلة تجدد الاهتمام في كيفية ممارسة العقيدة لدور إيجابي في التغيير بدلاً من التركيز على مخاوف التبشير أو الدين نفسه على أنها مخاوف مسببة للخلاف. ومن هنا، لم تُتح الفرصة الكاملة بعد لدراسة الأدوار الإيجابية والسلبية التي يمكن للعقيدة أن تمثلها في قطاع المساعدات، ولن يكون من الممكن تحقيق ذلك بالكامل إذا لم تتمكن المنظمات والمجتمعات القائمة على العقيدة من الشعور بالراحة في التعبير عن تعاليم عقائدها وتطبيقها في معرض علاقاتها مع المحتاجين.

سادیا کیدواي Sadia.Kidwai@irworldwide.org
محللة للسياسات والأبحاث ولوسي ف مور
مستشارة رئيسية للسياسات: Lucy.Moore@irworldwide.org
تحول النِّزاعات والدول الهشة وعطا الله فيتسغيبون
مدير السياسات Atallah.Fitzgibbon@irworldwide.org
والاستراتيجيات وجميعهم يعملون لدى منظمة الإغاثة الإسلامية
العالمية www.islamic-relief.org

١. انظر المربع النمي. انظر أيضاً الملحق بنشرة الهجرة القسرية حول الإسلام وحقوق الإنسان وقضايا اللجوء والنزوح (2012)
www.fmreview.org/ar/human-rights

٢. رمضان ت (2008) "الرسول: معاني من حياة محمد" دار بينغوين للكتب، لندن.
(The Messenger: The meanings of the life of Muhammad)

٣. كيرماني ن، وأحمد خان أ وبالمر ف (2009) هل للإيمان من أهمية؟ دراسة في عمل منظمة الإغاثة الإسلامية مع اللاجئين والنَّازحين، منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية، المملكة المتحدة.
http://policy.islamic-relief.com/wp-content/uploads/20 http://tinyurl.com/IslamicRelief-and-refugees
(Does Faith Matter?: An Examination of Islamic Relief's work with Refugees and Internally Displaced Persons)

٤. انظر على سبيل المثال الثقافة والخطر: تقرير الكوارث العالمي 2014، الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.
http://tinyurl.com/WorldDisastersReport2014
(Culture and Risk: World Disasters Report 2014)

٥. انظر على سبيل المثال جامِس ر (2009) ما الذي يميز المنظمات القائمة على العقيدة عن غيرها؟ كيف تعرّف المنظمات القائمة على العقيدة الأوروبية عقيدتها وكيف تفعّلها على أرض الواقع، ورقة بحثية في براكسيس 22، المركز الدولي لتدريب وبحوث المنظمات القائمة على العقيدة.
http://tinyurl.com/JamesFBOs-distinctiveness
(What is Distinctive About FBOs?: How European FBOs define and operationalise their faith)

مصادر الإغاثة الإسلامية المتعلقة بالمقاربات القائمة على العقيدة للهجرة القسرية وتحول النزاعات:

• كيدواي س (٢٠١٤) حقوق المهجَّرين في الإسلام

http://policy.islamic-relief.com/portfolio/the-rights-of-forced-migrants-in-islam/

للإسلام تراث قوي في حماية المهجَّرين. وهذا الميراث تقليد يقدم إطار عمل نشط وكريم لحماية المهجَّرين وتوفير المساعدات لهم بل تتضمن تلك التقاليد حقوقاً مختلفة مثل الحق في الكرامة وعدم الإعادة القسرية والمعاملة الحسنة والمأوى والرعاية الصحية ولم شمل الأسرة وحماية الممتلكات. وتقدم هذه الدراسة لمحة عامة عن التعاليم الإسلامية المتعلقة بحقوق المُهجَّرين وهي مصدر لأي منظمة تتعامل مع المهجَّرين المسلمين أو المجتمعات المضيفة المسلمة.

• العمل في النزاع: مجموعة أدوات قائمة على العقيدة للإغاثة الإسلامية

http://policy.islamic-relief.com/portfolio/working-in-conflict-a-faith-based-toolkit/

تحدد مجموعة الأدوات سياسة الإغاثة الإسلامية القائمة على المبادئ الإسلامية. ولهذا التأسيس وبالاستناد إلى الممارسات الجيدة من قطاع بناء السلام، تحدد مجموعة الأدوات الأدوات والمقاربات العملية للمساعدات والمشروعات الإنمائية في سياقات النزاع والهشاشة. ومع أنَّ هذه المجموعة أعدت لاستخدام كوادر الإغاثة الدولية، فيمكن أن تفيد أيضاً المنظمات الأخرى العاملة مع المجتمعات المسلمة التي تعاني من النزاع والعنف وترغب في الاستفادة من تلك المجموعة لنشاطاتها الخاصة.

مساهمات المنظمات القائمة على العقيدة العاملة مع النازحين

ديفيد هولدكروفت

تستمد المنظمات القائمة على العقيدة من موروثاتها الدينية دوافعًا قوية ومدخلًا لتاريخ طويل من التفكير في القضايا الاجتماعية والسياسية. وهذا ما يجعلها مثالية لملء الثغرات القائمة في تنفيذ مبادئ حقوق الإنسان.

في بداية عام ٢٠١٤، زرت مافيسيلا - امرأة زيمبابوية تعيش في كوخ صغير في ضواحي مدينة صغيرة في جنوب إفريقيا[1]. وقد جاءت إلى جنوب إفريقيا أثناء الهجرة العظيمة من زيمبابوي في ٢٠٠٨ ومُنحت تصريح اللجوء بموجب نظكام الإعفاء العام المُفعل آنذاك وتجدد هذا التصريح دوريًا دون الفصل في قضيتها منذ ذلك الحين. وقد التقت المنظمة اليسوعية لخدمات المُهجَّرين بمافيسيلا لأول مرة في مستشفى محلية. وكانت بالكاد على قيد الحياة ووزنها ٢٥ كجم وتعاني من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل المقاوم للأدوية. ومنذ ذلك التوقيت، ساعدتها المنظمة بمجموعة متنوعة من التدخلات ما مكنها من استعادة صحتها تدريجيًا والتواصل مع المجتمع المحلي (سواء في جنوب إفريقيا أم مع المهاجرين) والبدء في إيجاد عمل.

تسلط استجابة المنظمة اليسوعية لخدمات المُهجَّرين لقضية مافيسيلا الضوء على نوع المساهمات التي قد تقدمها المنظمات القائمة على العقيدة العاملة في مجال التهجير القسري وكذلك التحديات والمخاطر التي قد تواجهها تلك المنظمات. وعلى غرار كثير من أبناء وطن مافيسيلا الذين يعيشون في جنوب إفريقيا، لا تعد مافيسيلا غالبًا "لاجئة حسب تعريف الاتفاقية" وهذا يجعلها تقع خارج إطار الاهتمامات الرئيسية لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. ومثل معظم المهاجرين الباقين على قيد الحياة، شعرت مافيسيلا بأنها مجبرة على الانتقال إلى جنوب إفريقيا حيث تعيش حياة محفوفة بالمخاطر للغاية في فقر مدقع. وقد امتاز برنامج المنظمة اليسوعية لخدمات المُهجَّرين بالتحرر من الاهتمامات التعريفية وبوجود شبكة على أرض الواقع تمكن المنظمة من الاستجابة لبعض احتياجات مافيسيلا ما ترتب عليه زيادة التدخلات المتنوعة أثناء تعرفنا عليها وعلى ظروف قضيتها بمزيد من التفاصيل. وبمرور الوقت، صارت الأولوية لتمكينها من تكوين روابط مع المجتمع المحلي الذي يشتمل أساسًا على السلطات المدنية والكنائس التي تُكوّن المنظمة اليسوعية لخدمات المُهجَّرين علاقات معها. وعمومًا، ستستغرق العملية برمتها في نهاية المطاف قرابة الستة أعوام وهو توقيت زمني مألوف لإنهاء مثل هذا العمل.

وأزعم أنَّ أي منظمة قائمة على العقيدة تؤسس على نحو طبيعي بهدف ملء الثغرة القائمة بين اهتمامات الحكومات الرئيسية ومسؤولياتها المنصبة على شعوبها والثغرة في نظام الحماية الدولي حديث العهد الذي يواجه صعوبات في تكوين روابط قوية مع المجتمعات المحلية. وهكذا، تواجه المنظمات القائمة على العقيدة تحديات ومخاطر عند محاولتها ملء مثل هذه الثغرات. ومن تلك التحديات والمخاطر إرهاق قواها وفقد التركيز من ناحية، وتحجيم حريتها وشجاعتها لمواجهة متطلبات المانحين والحاجة لتحقيق نتائج يمكن قياسها من ناحية أخرى. ويمكن للمنظمات القائمة على العقيدة أن تبرز أفضل ما لديها من تقاليد موروثة عندما تقبل بأن تتفاعل أراء هذه التقاليد مع تطور أفكار الإدارة المهنية وتنظيم المشاريع الاجتماعية والهجرة القسرية وأن تتحداها. ولكني واهم إلى حد ما بصعوبة تحقيق هذه المهمة وتعقدها.

لا اعتقد أن مساهمات الموروثات القائمة على العقيدة مع النازحين قسرًا مقصورة على المنظمات القائمة على العقيدة وحسب. وفي الواقع، عادة ما تشكل الشبكات التي تكونها المساجد والكنائس نقطة المرور الأولى للاجئ إلى المجتمع الجديد وهو ما يُعد في جوانب كثيرة أعظم مساهمة قد تقدمها الجماعات القائمة على العقيدة إلا أنَّ تلك المساهمة لا تحظى بالتقدير الكافي. وعلاوة على ذلك، قد تنطبق بالمثل الأفكار التي أتناولها هنا على المنظمات غير الدينية "العلمانية" العاملة في هذا القطاع، فالأخلاق ليست حكرًا على المنظمات القائمة على العقيدة. بل على العكس، فلجميع الأديان حكمة يمكن توظيفها على نحو خلّاق في حوار يتناول تحديد الاحتياجات والاتجاهات الحالية في التفكير البرمجي وذلك سعيًا لتحقيق عمل ذي أهداف محددة تحديدًا جيدًا وميسور الكلفة وبالغ الأثر.

مفهوم الحقوق

تُعرف مجموعة الأفكار التي تطبق من خلالها الكنيسة الكاثوليكية معتقداتها في القضايا الاجتماعية والسياسية بالتعليم الاجتماعي الكاثوليكي. ولذلك جوانب كثيرة يهمنا منها واحدًا فقط على وجه الخصوص وهو مفهوم الكرامة المتأصلة في الإنسان أيًا كانت الظروف التي يواجهها. فهذه الكرامة تهب الإنسان مكانة تجعله شخصًا يجب احترامه من جميع الوجوه. ولا يصعب علينا اكتشاف الروابط القوية بين هذا المفهوم

والقيم التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من صكوك حقوق الإنسان الأخرى الكثيرة. ويؤكد التعليم الاجتماعي الكاثوليكي على جانبين من جوانب طبيعة الكرامة الإنسانية وعلى فهمه للإنسان وهما ما أعتقد أنهما مفيدان على وجه الخصوص.

بادئ ذي بدء، لا يرى التعليم الاجتماعي الكاثوليكي الشخص على أنه فرد ذو حقوق وحسب ولكنه يراه أيضًا إنسانًا تربطه علاقات بالآخرين الذين يعتمد عليهم في كثير من الأحيان لتحقيق أنانيته. وهكذا يتفاعل الشخص مع الآخرين بطرق عدة: اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وسياسيًا ويحدد هويته ومعنى حياته الرئيسي نتاج هذه التفاعلات. وبالتالي يكتسب الشخص حق المساهمة الفاعلة في مجتمع من الناس. ولا يصعب علينا معرفة أن أكثر الآليات السياسية أهمية لبلوغ هذا الحق هو المجتمع السياسي الذي نسميه بالدولة. وعندما لا توفر الدولة على نحو كاف - لأي سبب من الأسباب - هذه البيئة التشاركية يكون للشخص حينها حق - أو بالأحرى عليه واجب - معالجة هذا الموقف عن طريق الهجرة إذا لزم الأمر.

ومثل هذا الأمر ينتزعنا بعيدًا عن طريقة تفكير "هات وخذ " التقليدي. وغالبًا ما يُنظر إلى فرار اللاجئين بوصفه الممارسة الفعالة لأحد الحقوق وثمة فرصة ضعيفة جدًا لرؤية الشخص النازح على أنه ضحية مغلوب على أمره. ويترتب على ذلك أيضًا أنَّ على الدول واجب الترحيب بالمُهجَّرين قسرًا واتخاذ خطوات إيجابية لإدماجهم على نحو فعَّال في المجتمع بطريقة أو بأخرى.

ثانيًا، تُزود المنظمات التي تتبع هذا التقليد بضوابط واسعة وأكثر مرونة عندما تواجه مشكلة في معرفة من الذين ينطبق عليهم التعريف ويستحقون أن يكونوا ضمن إطار اهتماماتها. وهذا الأمر بمثابة دليل على استجابة ممنهجة ومتسقة أخلاقيًا للاجئين والمهاجرين الناجين والمهاجرين أثناء الأزمات والنازحين داخليًا وبقية التجمعات الأخرى التي تقع تحت مصطلح "اللاجئين". وتمتد هذه المرونة الكبيرة لتشمل طبيعة البرامج التي تصممها هذه المنظمات ليتحول بذلك التركيز من على اللاجئين أنفسهم إلى التركيز على محاولة تمكين المجتمع المضيف من مساعدة هؤلاء اللاجئين على البدء في المساهمة الفعَّالة في هذا المجتمع. وبهذه الطريقة تجد المنظمات القائمة على العقيدة نفسها على طريق تنفيذ مشاريع يُشارك فيها أفراد المجتمع المضيف واللاجئين معًا بدلاً عن مجرد استهداف اللاجئين وحسب وتسليط الضوء على مخاطر ردود الفعل العنيفة الناجمة عن كراهية الأجانب من قبل السكان المضيفين.

وتُمثل تلك الرؤية المجتمعية للإنسان ولحقوقه تحديًا أمام المنظمات القائمة على العقيدة ومسوغًا عقلانيًا مستمرًا لها يدفعها للاشتراك بفاعلية في هذا القطاع. ويتصل ذلك بالتفكك المنطقي في خطاب حقوق الإنسان والاستجابة السياسية المترتبة عليه من قبل الحكومات تجاه المُهجَّرين قسرًا الذين يحاولون عبور حدود أراضيها. وقد ظهر مفهوم الدولة العلمانية إلى حيِّز الوجود في أعقاب الحروب الدينية في أوروبا والاتفاق على السماح ببقاء الدين - في نطاق أكثر خصوصية - على أن يوفر الحكام العلمانيون الأمن الشخصي لمن يعيشون داخل حدود الدولة. وبتطور دور الدولة، تنمو مسؤوليات الحكومات تجاه تمييز حقوق مواطنيها عن غيرهم من المقيمين فيها. إلا أن وجود المُهجَّرين قسرًا الذين يسعون للحصول على مجموعة أكبر من حقوق الإنسان عالميًا لا يتماشى مع مثل هذه التسوية السياسية. ويشهد تاريخنا الحديث بأن حكوماتنا - على جميع جوانب الأطياف السياسية - تجد صعوبات في الاستجابة للمُهجَّرين قسرًا ذلك لأنك لن تجد لأي استجابة حقيقية ذات مبادئ نفع سياسي. ويحدث الاستثناء إذا ما تمكنت الحكومات من تحقيق القضية العامة الصعبة من خلال جعل منافع الهجرة الداخلية للسكان المحليين تفوق سلبيات تقبل وجود مجموعة من الغرباء داخل حدود وطنهم.

فمع وجود نظام الحماية الدولي الآخذ في النمو والتطور والخاضع لمصالح عدد من الدول (والتمويل) تُقام المنظمات القائمة على العقيدة - بحكم الحرية الواجبة والفهم الدولي للإنسان الذي تتناوله تقاليدهم - لملء هذه الثغرة. فتلك المنظمات قادرة على فعل أشياء ترغب الحكومات في فعلها ولكنها لا تريد بالضرورة أن يراها الناس تفعلها. وهذا لا يعفي الحكومات من مسؤولية وضع نظام لحقوق الإنسان العالمية. ولا يعني أيضًا أن دور المنظمات القائمة على العقيدة بسيط أو واضح. وهكذا، على المنظمات القائمة على العقيدة أن تمسك عصا الحفاظ على المساءلة من المنتصف بأن تحافظ على معايير الخدمة وإطار القوانين المحلية وأن تمارس في الوقت نفسه تلك الحرية التي تُظهرها آليات مساءلة موروثاتهم الدينية.

ويُحتمل ألا تكون أعظم مساهمات المجتمعات الدينية منظماتها ولكن الشبكات التي سبق ذكرها وما ينتج عنها من قدرة على السماح للناس بالاستمرار في التواصل وإيجاد الترحيب وحُسن الضيافة في بيئة مغايرة وربما عدائية. وقد أثبتت التجربة أيضًا أن تلك الطبيعة الشاملة لهذه الشبكات - إذا ما فُعِّلت - هي ما تُحدث الفارق الحقيقي خلال الثماني وأربعين ساعة الأولى الحاسمة في حالات الطوارئ.

وبهذا تصبح المنظمات العابرة للقوميات قادرة على إدراك المساهمات المميزة للمنظمات القائمة على العقيدة وعلى تعلم كيفية العمل معها على نحو أفضل. ويعد القطاع بحاجة ماسة للتعاون على نطاق واسع والاستفادة من نقاط القوة الكامنة في الاختلافات بين جميع المجموعات المتنوعة التي تقدم خدماتها. وفي الوقت نفسه، تصبح المنظمات القائمة على العقيدة قادرة على التخلص من خوفها من العمل مع السلطات المدنية والعابرة للقوميات. وعملًا بذلك، ستظل المنظمات القائمة على العقيدة تؤدي دورًا حيويًا لملء الثغرات المنطقية التي أحدثتها سياسات حقوق الإنسان في حين تبقى هذه المنظمات مسؤولة على نحو كاف عن السلطات المدنية وعن التوجيهات التي تضعها موروثاتهم الدينية.

الأب ديفيد هولدكروفت (جمعية يسوع المسيح)
southernafrica.director@jrs.net **المدير الإقليمي، منطقة الجنوب الإفريقي، المنظمة اليسوعية لخدمات المُهجَّرين.**
www.jrssaf.org **أو** ***www.jrs.net***

١. ليس اسمها الحقيقي

الإيمان والعلمانية : توترات في تحقيق المبادئ الإنسانية

ألاستير آجير

هناك سبب وجيه يدعو الى إشراك المنظمات القائمة على العقيدة وكذلك إشراك المجتمعات الدينية المحلية في الاستجابة الإنسانية لكنَّ ذلك يثير مشكلات تفرض تحدياتها على تفسير المبادئ الإنسانية فيما يراه البعض بأنّه عصر ما بعد العلمانية.

تمثل المنظمات القائمة على العقيدة والمجتمعات الدينية المحلية نسبة كبيرة لا بأس بها من قدرات المجتمع المدني في كثير من السياقات المعرضة للأزمة الانسانية، وذلك ما يجعل تعزيز المشاركة مع مثل هذه المجموعات عنصراً ملائماً من عناصر الاستراتيجيات اللازمة لرفع القدرات المحلية والوطنية بغية تحقيق الجهوزية لمواجهة الأزمات وتخفيفها والاستجابة لها. وفي مراجعة أجريت مؤخراً لعدة منظمات حول دور المجتمعات الدينية المحلية في السياقات الإنسانية، تبين وجود دليل واضح للمساهمات التي يمكن أن تقدم بما يتعلق بخفض مخاطر التعرض للكوارث وتعزيز الاستجابة لحالات الطوارئ وتسهيل الحلول الدائمة والعابرة للقوميات.[١] وبيّنت كثير من التقارير التي غطتها المراجعة المجتمعات الدينية المحلية على أنّها موجودة في مكان مناسب للاستجابة خلال الايام المبكرة لحالة الطوارئ حيث تكون المرافق الخاصة بتوفير المأوى أو المتطوعين لمساعدة المنكوبين والنازحين والمهجرين عنصراً أساسياً للاستجابة. وهناك اعتراف متزايد أيضاً بأنَّ الإيمان العميق والمجتمعات الدينية المحلية قد توفر أساساً جيداً وقوياً لتعزيز لدونة المجتمعات في الأعقاب المباشرة للأزمات.

وعادةً ما يفسر هذا الدليل من وجهة نظر القيمة الأساسية للموارد المبنية على العقائد للأجندة الإنسانية القائمة مسبّقا التي غالبا ما يعبَّر عنها في العادة بلغة علمانية مخصصة. وبهذا الخصوص، قد يُنظَر إلى المشاركة مع المجتمعات الدينية المحلية على أنّها مضمونة نظراً للمصادر التي تتيحها تلك المجتمعات للجهود الإنسانية. لكننا في الوقت نفسه لا بد من التركيز على ضرورة إبعاد أي من النشاطات والقيم التي يمكن النظر إليها على أنّها مخالفة للمبادئ الانسانية. فبالنسبة لبعض الناشطين الإنسانيين، ما زالت مخاطر مشاركة هذه المجتمعات مستمرة بالتفوق على الفوائد الأساسية المحتملة، وهناك بعض التوجهات التي قدمتها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مؤخراً حول زيادة المشاركة الفعالة مع القطاع القائم على العقائد قد صاحبها تركيز قوي على مدونة السلوك للشركاء القائمين على العقيدة[٢] والتي تعدُّ النشاطات مثل التبشير على أنّها غير متوافقة مع المشاركة الإنسانية.

ويمكن تفهم مثل هذا الحذر إذا ما نُظر الى المنهج العلماني على أنّه ضامن لحماية المبادئ الإنسانية. ومع ذلك، هناك عدد من المستجدات التي حدثت مؤخراً التي تتحدى هذا الموقف، فقد لاحظ بيتر بوكر أنَّ الفهم الحالي للمبادئ الإنسانية يتطلب تطوراً لابد من تطويره من أجل أن يعكس أثر العولمة.[٣] وميادين العلاقات الدولية والعلوم الإنسانية وعلم الاجتماع كلها قد بدأت تتخلى عن الافتراض المسبق

ليندسي ساراك

مسجد مؤقت مقام في مخيم للنَّازحين في يوغياكارتا، أندونيسيا.

حول العلمانية على أساس أنَّها تتطور. وبدأت بدلاً من ذلك بمعالجة الاحتمالية بالاعتماد على ما يسمى بعصر ما بعد العلمانية، وهناك قبول متزايد بأنَّ عالم العقائد والأديان لا يمكن أن يكون مقيداً براغماتياً وشرعياً الى القطاع الخاص ولا يمكن إبعاده عن القطاع العام. وإضافة الى ذلك، هناك اعتراف متزايد بالإطار العلماني على أنَّه يمثل الأيديولوجية الغربية التي نشأت ضمن التقاليد اليهودية المسيحية بعيداً عن المنظور الحيادي. وبذلك يُفهم حقا أنَّ التسييس والتحويل العسكري للمساعدات على أنَّه محفز أساسي لتدهور المساحة الإنسانية. ولكن، هناك أيضاً تفهُّم متنام بأنَّ الإطار العلماني للإنسانية تعكس قيماً غربية متحررة جديدة وتساهم في مثل هذه الضغوط.

وكلُّ ذلك يشير الى تعقيد عملية المشاركة مع المجتمعات المحلية القائمة على العقيدة وهناك دليل أنَّ المجتمعات يمكن أن تتعلم الطريقة العلمانية لتسهيل عملها ضمن دائرة الفاعلين الإنسانيين الدوليين ويصاحب ذلك الطريقة التي يجب على المنظمات الدولية القائمة على العقيدة أن تؤطر عملها بطريقة غالبا ما تكون غير قابلة للتمييز عن الطريقة التي تتَّبعها المنظمات العلمانية. وسوف تبقى هذه الإستراتيجية مفضلة لبعض الناس لكن الالتزام بالطريقة العلمانية تفرض تحديين اثنين أساسيين أمام العاملين الفاعلين الإنسانيين. أولهما الاعتراف بأنَّ هذا التأطير غالباً ما يرسم ملامح المساعدة الإنسانية بطريقة غريبة عن كثير من المجتمعات الدينية المحلية ما ينشأ عنه انفصالاً عن كثير من الموارد المحلية ذات الصلة باستشفائهم من الأزمة، أمَّا الأمر الثاني فهو الاعتراف بأنَّ الصمت على المسائل الدينية ليس إشارة للحيادية لكنَّه يعكس أيديولوجية معينة.

وفي حوار العقيدة والحماية الذي أطلقته مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عام ٢٠١٢ تداول المشاركون مسألة الحساسية تجاه كل من هذين التحديين وشجعوا على زيادة محو الأمية الدينية لدى العمال الانسانيين على أنَّه خطوة مهمة أمام مواجهة ذلك . والبحث عن الحيادية والسعي للاستقلال يجب أن يبقى أساس الأجندة الإنسانية ، ومشاركة هذه القضايا الخاصة بالعقائد لا تعني أبدا التخلي عن هذه المبادئ لكنَّها تعني الاعتراف أنَّه في سياق التعددية يجب علينا أن نتعلم بأنَّ نعمل مدركين أنَّ العقيدة الدينية والعلمانية على حد سواء إنَّما هي احتمال إنساني من بين الاحتمالات الاخرى[٤] والتفاوض في العمل الإنساني والشراكة الإنسانية في مرحلة ما بعد

العلمانية سوف تبقى مطلوبة إلى درجة كبيرة. ومع ذلك، يقدم الفهم المشترك الذي يدعيه الفاعلون العلمانيون والدينيون في صياغة الإعلان العالمي لحقوق الانسان سابقة تاريخية لا يستهان بها في النظر بتلك النقاشات.

ومن خبرتنا في عمل المجتمعات الدينية المحلية في توفير المساعدة الإنسانية للمهجرين السوريين في الأردن، يتبين بعض الإجراءات العملية جدا للمنظمات الإنسانية لتحقيق الفاعلية الأكبر في الشراكة مع المجموعات الدينية ويتضمن ذلك الالتزام بجمع المعلومات حول نطاق وتنوع المشاركة المبنية على العقيدية في الاستجابة الإنسانية المحلية ونمذجة الإحترام لمثل هذه المشاركة وتقديم فهم ناضج حول المبادئ الإنسانية للحيادية من خلال الوجود المادي مع مختلف الفاعلين الدينيين المتنوعين والاعتراف بالمشاغل الدينية والروحية لهذه الجماعات على أنَّها جزء لا يتجزأ من هويتهم والتعامل مع هذه الجماعات على أنَّهم شركاء لهم معرفة محلية ثمينة بدلا من التعامل معهم على أنَّهم متعاقدون يقدمون تدخلاً محددة ملامحه مسبقاً.

ألاستير آجر *aa2468@columbia.edu* **أستاذ السكان والصحة الأسرة لدى برنامج الهجرة القسرية والصحة، جامعة كولومبيا**
www.forcedmigration.columbia.edu

لمزيد من المعلومات والمراجع يرجى مراجعة آجر أ و آجر ج (2015) العقيدة والعلمانية والمشاركة الانسانية
(*Faith, Secularism and Humanitarian Engagement*)
http://tinyurl.com/jliflc-ager-ager-2015

١. فيديان-قاسمية، إ وآجر أ (محررون) "المجتمعات الدينية المحلية وتعزيز اللدونة في الأوضاع الإنسانية: دراسة للتنطيق"، ورقة عمل في ورشة العمل المشتركة لمبادرة التعلم المشترك ومركز دراسات اللاجئين، أكسفورد 2013.
(Local faith communities and the promotion of resilience in humanitarian situations: a scoping study)
http://tinyurl.com/RSCJLI-Qasmiyeh-Ager-2013

٢. مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (2012) الترحيب بالغرباء: تأكيدات للقادة الدينيين،جنيف: مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (بلغات عدة)
(Welcoming the Stranger: Affirmations for Faith Leaders)
www.unhcr.org/51b6de419.html

٣. وولكر ب وماكسويل د (2009) رسم ملامح العالم الإنساني، نيويورك: روتليدج
(Shaping the Humanitarian World)
http://tinyurl.com/Walker-Maxwell-2009

٤. تايلور س (2007) عصر من عصور العلمانية، هارفارد: كامبردج (A Secular Age)
(Taylor C (2007) A Secular Age)

الحافزية والفعالية الدينية: الخبرة الكاثوليكية

روبرت كروكشانك وكات كاولي

تتمتع الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار بالقدرة على الشراكة مع المنظمات القائمة على العقيدة والمجتمعات الدينية، ويجلب ذلك الأمر منافع على عمل الهيئة وعلى المُهجَّرين وغيرهم من المجتمعات المتأثرة بالنِّزاع. ومع ذلك، لا يجد العمل الإنساني في يومنا هذا دائماً موطئ قدم مريح إزاء بعض الممارسات والمقاربات التي تنتهجها الأديان الرئيسية.

منذ حرب الإبادة العرقية في رواندا عام ١٩٩٤، دأبت مهنية العالم الإنساني على حجب الأصول الدينية لكثير من التفكير والممارسة الإنسانية. ويقوم العمل الإنساني للهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار القائمة في المملكة المتحدة[1] على التعاليم الاجتماعية للكاثوليكية التي تولي جل اهتمامها للكرامة الجوهرية لكل شخص ولمسؤوليتنا في احترام الحياة البشرية خاصة منها حياة الأشخاص الأكثر استضعافاً. ومن هنا، توفِّر الهيئة إطاراً عاماً أخلاقياً قوياً لعملنا وتقدم المبادئ التي نتشارك بها مع قرابة ٥٠٠ شريك محلي ومع شبكة الكاريتاس الدولية التي تضم ١٦٥ هيئة كاثوليكية.

وغالباً ما يتجاهل المجتمع الإنساني الدولي العام الدور النفسي-الاجتماعي للحياة الروحية وشبكات الدعم الديني في تعزيز قدرات الناس على مواكبة الظروف. ويقر هذا الواقع بأنَّ المساعدة المادية لا تكفي وأنَّ الناس يحصلون على الراحة الوجدانية والدعم من دينهم ومن المجتمعات التي تدين بدينهم في أوقات العسرة.

فعلى سبيل المثال، في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يدير أحد شركاء كنيسة الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار مشروعاً عبر ٣٤ أبرشية لدعم الناجيات من الاغتصاب والعنف الجنسي بمن فيهنَّ النساء المُهجَّرات. وجاءت المبادرة بعد أن لاحظ أحد القساوسة أنَّ كثيراً

من النساء كنَّ يأتين إلى الأبرشية للحديث عما مررن به، فقد كانت الكنيسة الملاذ الوحيد الذي قدَّم للنساء مكاناً للالتقاء والدعم. "سيساعدك الله على نسيان ما حدث لك. عندما أكون وحيدة في البيت، يمر بذاكرتي شريط من الذكريات الأليمة أما عندما أكون في جماعة فسرعان ما أنسى كل شيء".

وبالمثل، غالباً ما يكون ذلك عامل إحراج لكوادر الشريك أنفسهم ممن قد يعملون على قضايا تستنزف المشاعر الوجدانية وممن يجدون الحافز والفائدة في الدعم الروحي.

الحيادية والاستقلالية

يتطلب مبدأ الحيادية الإنسانية من المنظمات القائمة على العقيدة توفير المساعدات لمن هو في أشد الحاجة للمساعدة بدلاً من تقديمها لغيرهم على أساس أنهم ينتمون للعقيدة ذاتها. ويتسم هذا الأمر بأهمية خاصة في النِّزاعات التي يُنظر إليها على أنها ذات بعد ديني، وما سوريا إلا نموذج لتعقيدات الالتزام بهذا المبدأ.

وتقدم الهيئة الكاثوليكية للإيماء فيما وراء البحار الدعم لشركاء الكنيسة في سوريا ممن هم في وضع يسمح لهم بتوفير المساعدات الإنسانية لجميع المجتمعات المتأثرة بالحرب الأهلية. لكنَّ التدخلات يصعب رصدها وهناك قلق متكرر إزاء الضغوط المفروضة ضمن المجتمعات المسيحية والهيكليات الهرمية الكنسية (لا تقتصر على الكاثوليكية) التي قد تؤدي إلى توفير المساعدات إلى أبناء مجتمع ديني واحد دون غيره. وإذا كان ذلك صحيحاً، فلن يقوّض ذلك من حياديتها الإنسانية واستقلالها فحسب، بل سوف يُبعد مجتمع الأقلية المسيحية عن جيرانهم المسلمين، وعلى المستوى العملي سوف يزيد ذلك من المخاطر المتعلقة بعملهم. وللحد من ذلك، لا يعمد شركاء كنيسة الهيئة الكاثوليكية للإيماء فيما وراء البحار في حمص إلى استخدام المعلومات من الأبرشيات لتحديد العائلات الأكثر حاجة فحسب بل لديهم أيضاً عملية مؤسسة ومركزية للتحقق من القوائم وضمان قياس الاستضعاف بطريقة مستقلة عن التمسك الديني وفقاً لقائمة من المعايير وهي: الأشخاص ذوو الإعاقة، والمُهجَّرون، وكبار السن، والأسر التي يرأسها شخص واحد الخ.

وبازدياد التجزئة الحاصلة على المشهد الديني والعرقي السوري، قد يصعب على شركاء المنظمات غير الحكومية القائمة على العقيدة العمل مع غيرها من الجماعات الدينية. ومن ناحية أخرى، هناك دليل مروي بأنَّ الجماعات الدينية من جميع المعتقدات تعمل على الوساطة في وقف إطلاق النار محلياً وإبرام مواثيق التعاون بل حتى اتفاقيات السلام مع أنَّ هذا بذاته يجعلها مستهدفة. وحيث يحدث هذا التعاون، تكون المنظمات القائمة على العقيدة موضوعة في مكان يسمح بتوفير المساعدات للمُهجَّرين من جميع العقائد والأديان. وغالباً ما تقوم الموازنة الحساسة للحاجات والتصورات في مثل هذه البيئة المخيفة والمعقدة والخطرة على روح المنظمة بل تعتمد أيضاً على نوعية الكوادر والقادة لدى الشركاء المحليين ومواقفهم.

أسس العقيدة مقابل أسس حقوق الإنسان

بالإضافة إلى الاعتماد على التعاليم الاجتماعية الكاثوليكية، يجب أن تكون استجاباتنا مدروسة ومستندة إلى البحوث العلمية والممارسات المثلى. وتظهر تجربتنا أنَّ الترويج للحوار بين المقاربة العلمانية وتلك القائمة على العقيدة يمكنها أن تبرز نقاط التشابه المهمة في الغايات والمناهج والاحتمالات لتكميل الواحدة منها الأخرى بدلاً من التركيز على الخلافات التي غالباً ما تغيِّب الخطاب. ومع ذلك، لا يجد العمل الإنساني في يومنا هذا دائماً موطئ قدم مريح إزاء بعض الممارسات والمقاربات التي تنتهجها الأديان الرئيسية.

وينبغي للمنظمات القائمة على العقيدة أنَّ تطبق عن قصد الأخلاقيات والتعاليم الاجتماعية والوضع العقيدي لأديانها في سبيل تطبيق المعايير الإنسانية والفنية والمساءلة. وبالفعل، لا ينبغي لتلك الحوارات أن تمنع المنظمات القائمة على العقيدة من تقديم برامج إنسانية فعَّالة ومأمونة. فتحقيق التقارب بين تفسيرات الكتب المقدسة والمواقف العقيدية مع الحقائق اليومية المعيشية ليس بالأمر السهل، إذ هناك ثمة مصاعب واجهتها السلطات الدينية لمختلف العقائد في التعامل مع قضايا من قبيل تنظيم الأسرة والوقاية من فيروس العوز المناعي البشري ومتلازمة نقص المناعة البشرية (الإيدز) وما يرتبط بذلك من أدوار وأوضاع تناط بالرجال والنساء. ومع ذلك، في الطريقة نفسها التي يمن أن يبدو فيها بعض القادة الدينيين معيقين وغير مرنين في مقاربتهم للمنظمات الخارجية، من الممكن أن يصادف المانحون الغربيون بقادة

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ ب سوكول

الأخت أنجليكا نامايكا (الفائزة بجائزة نانسن 2013) في الكنسية الكاثوليكية التي تنتمي إليها في دونغو، جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كنائس الجنوب ممن يبدون درجة لا تقل تسامحاً عندما يتعلق الأمر بالامتثال لمبادئهم ومقارباتهم كشرط من شروط المساعدات. وقد أثَّرت تداعيات هذه القضايا على مختلف مفاصل شبكة الكاريتاس وعلى شركائنا الكنسيين المحليين ما أثر بدوره على طريقة عملنا مع المهجَّرين في جميع السياقات.

لغة مهنية

من الممكن أن تبدو الاختلافات بين المنظمات غير الحكومية العلمانيين وتلك القائمة على العقيدة أكثر ظهوراً لأنَّه مع تحرك قطاع الحماية الإنسانية نحو تعزيز المهنية، كان هناك تحرك آخر نحو استخدام لغة موحدة وأكثر تخصصاً من الناحية الفنية. ومع أنَّ مثل هذا المصطلح يُستَخدم اليوم على نطاق واسع في القطاع الإنساني، قد يبدو الأمر بالنسبة للمنظمات المحلية القائمة على العقيدة غريباً عنهم ومتعارضاً مع مقاربتهم القائمة على العقيدة. وإذا لم تتمكن المنظمات المحلية القائمة على العقيدة من استخدام هذه اللغة، فسوف تعاني في عرض جهودها في اجتماعات التنسيق على سبيل المثال وقد تُقصَّى من النشاطات الإنسانية ويُقلل من أهميتها.

وقد تختلف لغة المنظمات القائمة على العقيدة عن تلك التي تستخدمها المنظمات العلمانية حول حقوق الإنسان وقضايا التَّهجير، لكنَّها في الجوهر غالباً ما تتعامل مع التحديات ذاتها وتصبو لتحقيق أهداف متقاربة. وبالمثل، قد تبني بعض الشبكات الكاثوليكية عملها على التعليم الكاثوليكي الاجتماعي بدلاً من المفهومات الأكثر فنِّية للهيئات العلمانية وهذا بدوره قد يكون أكثر ملاءمة في

بعض السياقات حيث يلتقي خطاب حقوق الإنسان مع الاستجابة السلبية.

المناصرة

بمقدور المقاربات التي تضع في الحسبان المنظورات المحلية القائمة على العقيدة وتتكيف معها أن تمارس أثراً أعمق وأوسع إذ إنَّها تتيح للشركاء القدرة على التحدث عن بعض القضايا بطريقة يسهل فهمها ولها صداها بين المجتمعات المحلية. ويمكن للهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار من خلال شبكاتها أن تدعو القساوسة والأساقفة المحللين وأبناء المجتمعات التي يخدمونها (بمن فيهم اللاجئون والنازحون حسب الضرورة) للحديث في المنابر الدولية ومناصرة تغيير السياسات. فعلى سبيل المثال، عمل كبير الأساقفة ديودوني نزابالانيا وهو كبير أساقفة بانغوي ورئيس الكاريتاس في جمهورية أفريقيا الوسطى من كثب مع قادة العقائد الأخرى بمن فيهم الإمام عمر كابين لاياما ضمن أعمال المنبر متعدد الديانات هناك. ونادوا على الدوام لتأطير النزاع في جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تقوم عليها التوترات بدلاً من التفكير بالاختلافات الدينية. وعلى اعتبار النفوذ والتأثير المحتملين للقادة الدينيين، تحتاج المنظمات القائمة على العقيدة وتلك العلمانية إلى الدعم من هؤلاء القادة لضمان بناء مقارباتهم على الأدلة وخلوها من الوسم بالعار.

الوصول إلى الأفراد و المجتمعات

تستمد المنظمات غير الحكومية القائمة على العقيدة فخرها واعتزازها من الوصول إلى الأفراد والمجتمعات إلى ما وراء ما تصل إليه معظم المنظمات غير الحكومية الأخرى من خلال شبكات الكنيسة للعمال والمتطوعين على أساس الهياكل الأبرشي والمطرانية. وبالإضافة إلى ذلك، بفضل الحضور المستدام للكنيسة والقبول لدى المجتمعات والمعرفة بالسياق، يمكنها تغطية مناطق جغرافية أوسع نطاقاً وشرائح مختلفة من المجتمع.

وقد تجد المنظمات القائمة على العقيدة نفسها في موضع أفضل للعمل كمحاورين مع الحكومات غير المتعاطفة أو مع الفاعلين من غير الدول. فعلى سبيل المثال، عملت الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار من خلال الكنيسة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وأريتيريا للوصول إلى مختلف شرائح المجتمعات الدينية التي تساعدها المنظمات غير الحكومية العلمانية. وفي كولومبيا، لم تتمكن سوى كنيسة واحدة من الوصول إلى بعض المناطق حيث صعَّب النِّزاع وغياب حضور الدولة من وصول الهيئات الإنسانية. فعلى سبيل المثال، يعمل الشريك المحلي لكنيسة الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار (فانفيباس) في المعاقل التقليدية للقوى الثورية المسلحة في كولومبيا واحدة من البنى المنظمة القليلة التي تعمل في المنطقة، ومكنهم هذا الوصول من إجراء التدريب على القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان وتوفير الدعم النَّفسي-الاجتماعي لضحايا النِّزاع.

الاستجابة المستدامة وبعيدة الأمد

عندما يصبح التَّهجير مزمناً ويبدأ اهتمام وسائل الإعلام بها يذوي، قد يكون للمنظمات القائمة على العقيدة مزايا الحضور المستدام رغم أنَّ قيمة ذلك قد تُقوضها المؤسسات الدينية بتركيزها الأكبر على العمل الرعوي والاجتماعي في المجتمعات التي تخدمها. وقد يزيد ذلك من الضغط على قدرات المنظمة القائمة على العقيدة ومواردها بل قد يتركها دون وجه حق معرضة لتهمة أنها تميّع فعالية وكفاءة استجابتها الإنسانية (أي: أنها لا تتصرف "كمنظمات إنسانية مهنية") ولكن في نهاية المطاف، إذا ما عُزِّزت مقاربة أوسع للمنظمة القائمة على العقيدة وتعميق معارفها بالمجتمعات فقد يقوّي ذلك إلى درجة كبيرة الاستجابات الإنسانية- إذا كان هناك أيضاً ثمة فهم والتزام مشتركين إزاء المبادئ الإنسانية والتنسيق.

وقد بدأت الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار برنامجاً لتعزيز الاستجابات الإنسانية للشركاء: بناء خططها في حالات الطوارئ ومنظومات الاستجابة وتعزيز معارفها الفنية وإدارة البرامج وكفايات القيادة. وبهذا الدعم، تأمل الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار بتمكين شركائنا القائمين على العقيدة في الاندماج اندماجاً أكثر كفاءة في عالم الاستجابة الإنسانية سريع التغير وتمكينهم من تقديم استجابات أكثر فعالية وقوية إزاء التَّهجير.

روبرت كروكشانك rcruickshank@cafod.org.uk
منسق إقليمي لعمليات الطوارئ وكات كاولي ccowley@cafod.org.uk مسؤول الاستجابة للطوارئ وكلاهما يعملان لدى الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار، المملكة المتحدة. www.cafod.org.uk

١. تعد الهيئة الكاثوليكية للإنماء فيما وراء البحار منظمة غير حكومية وهي الذراع الرسمي للكنيسة الكاثوليكية في إنجلترا وويلز التي تقدم المساعدات وهي منضوية أيضاً تحت منظمة الكاريتاس الدولية.

كرامة الشخص الإنسان

نتالي لاميرت

يمثل التركيز الذي توليه عملية التعليم الاجتماعية الكاثوليكية على كرامة الشخص الإنسان عدسة تستخدمها المؤسسات الكاثوليكية في تقييم تعزيزنا نحن في المجتمع العالمي لكرامة الشخص الإنسان أو تهديدنا له وعلى وجه الخصوص الأشخاص الأكثر استضعافاً بمن فيهم الأشخاص المتنقلون.

تستمد الكنيسة الكاثوليكية نظرتها لجميع الأفراد من إيمانها بفطرية الكرامة الإنسانية وعلى تلك النظرة تبني الكنيسة التزامها للعيش في تضامن مع السكان المهجَّرين وتركّز على أهمية المرافقة. والمرافقة بالتعريف طريقة "للمشي مع الآخر" سواء أكان لاجئاً أم مهاجراً بدلاً من النظر إلى ذلك الشخص على أنه مجرد متلقٍّ للخدمات فحسب. وهي تنسجم أيضاً مع مفهوم التمكين أو المقاربة المرتكزة إلى الزبائن وغالباً ما تأتي ضمن إطار عمل اجتماعي مهني وتُستَخدَم كاستجابة في سياقات الهجرة القسرية. ونحن نؤمن أنَّ هناك عدة مزايا جيدة تتحقق من وجود الكنيسة في النشاطات التي تتعلق بالهجرة القسرية المرتبطة مع مفهوم المصاحبة المذكور.

فوجود الكنيسة الكاثوليكية منذ مدة طويلة في كثير من السياقات يقدم فائدة مهمة عند الاستجابة إلى التَّهجير القسري. ففي كثير من الأماكن، تكون الكنيسة ملمّة بما يحدث في المكان الذي تقع فيه، وليس ذلك صحيحاً بالنسبة لمنظمة دولية تصل إلى المكان بعد وقوع التَّهجير. ويشجِّع هذا الوجود المحلي من رفع مستوى الثقة وإيجاد حسّ من الهوية المتبادلة مع المجتمع المحلي، وكذلك اللاجئون والنَّازحون داخلياً سيتوجهون للكنيسة لطلب المساعدة حتى لو كانوا ينتمون إلى الأديان أو الخلفيات الأخرى. وبفضل الوضع الذي تحظى به الكنيسة بحكم وجودها في المجتمع المحلي كجزء لا يتجزأ منه، تبحث كثير من المنظمات الدولية عن شركاء لها من الكنائس المحلية للتعاون معها في مساعدة السكان المتأثرين. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إيصال أصوات المتأثرين إلى نقاشات السياسات الأكبر نطاقاً من خلال شبكات الكنيسة الداخلية. فمن الممكن من خلال اتباع مقاربة "الوعظ على الهامش" الربط بين كبار القادة والمهاجرين وبالتالي التأثير على صانعي السياسات.

وللكنيسة الكاثوليكية في أغلب الأحيان القدرة على الوصول إلى المجتمعات المحلية إلى درجة لا تتاح لغيرها من المؤسسات أو المنظمات، وربما يعود الفضل في ذلك إلى العلاقات القائمة مسبَّقاً للكنيسة أو ربما لأنَّ أصحاب السلطة لا ينظرون إلى القساوسة على أنَّهم مصدر للتهديد والخطر. فالقساوسة الكاثوليكيون، على سبيل المثال، وكذلك الراهبات، يزورون المهاجرين المحتجزين في جميع أنحاء العالم وغالباً ما يكون لهم القدرة على الوصول إلى هؤلاء الأشخاص نظراً لطبيعتهم الدينية.

والكنيسة الكاثوليكية مع أنَّها ليست المؤسسة الوحيدة القائمة على العقيدة غالباً ما يُنظر لها على أنها سلطة أخلاقية قادرة على أن تكون قوَّة محفِّزة للعمل نيابة عن الآخرين وبالتعاون معهم. ومثال ذلك التحدي الذي أثاره البابا فرانسيس في مواجهة "عولمة عدم الاكتراث" خلال زيارته إلى لامبيدوزا عام ٢٠١٣ إذ أصبح ذلك وقتها حديث الساعة دولياً لدى كل من المؤسسات العلمانية وتلك القائمة على العقيدة على حد سواء. وفي أبريل/نيسان ٢٠١٤، أقام الكاردينال سين أوملي مع عدد من الأساقفة من الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى قدَّاساً على السور الحدودي الفاصل بين الولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك للتأكيد على ضرورة إحداث التغييرات في العواطف الوجدانية والسياسات المتبعة إزاء إخواننا وأخواتنا العابرين للحدود، وجذب ذلك تغطية إعلامية على الصعيدين الوطني والدولي.

ويضاف إلى ذلك أنَّ الكاثوليكيين وغيرهم يبدون التزاماً نحو تقاليد عقيدية لهم وبذلك يجلبون مقاربة شمولية تتضمن النظر للفرد على أنَّه كائن روحي. وهكذا، إذا ما عُززت المكانة المحورية للروحانيات والدين في حياة كثير من الأشخاص المهاجرين ضمن الاستجابات الإنسانية على جميع الصُعد (بدءاً بمستوى المساعدات الفردية إلى دعم القدرة على أداء الشعائر الدينية) فسيكون ذلك الأمر سبباً في تزايد عدد المنظمات التي تدرك أهمية تلك المكانة وتضعها في الاعتبار في استجاباتها الحمائية. فالعقيدة عامل مهم في تعزيز القدرة على مقاومة الظروف لدى كثير ممن عانوا من الهجرة القسرية.

وعلى سبيل المثال، قد تتأثر وجهات نظر المهجَّرين حول مقدمي المساعدات سلبياً بسبب خبراتهم السابقة مع

الهيئات الحكومية في وطنهم الأم أو مع هيئات إنفاذ القانون في البلد الذي يتوجهون إليه. ومثل هذه البيئة تمنح الكنيسة الكاثوليكية وغيرها من المنظمات القائمة على العقيدة ميزة نسبية في كسب ثقة المهجَّرين. وهذه الثقة هي التي سوف تتيح للمنظمات القائمة على العقيدة أن تعمل كجسور بين المهجَّرين والهيئات الحكومية بهدف إيصال شواغلهم ومساعدته في حماية الأكثر استضعافاً وشق حياتهم في المجتمع الجديد وتعليمهم وتثقيفهم بحقوقهم التي تمنحها القوانين الحالية.

وتشارك الهيئات المرتبطة بالكنيسة الكاثوليكية هذه المزايا مع غيرها من المنظمات القائمة على العقيدة المساهمة في تقديم المساعدات في سياقات الهجرة القسرية، بل تتفق أيضاً مع المنظمات القائمة على العقيدة والمنظمات العلمانية على حدة سواء في التصدي لمسألة الهجرة القسرية وهذا بدوره قاد إلى إنشاء تحالفات وشراكات قوية بين مختلف الجهات المعنية بالتغلب على مشكلة "عدم الاكتراث" الإنساني وتحويله إلى تغيير إيجابي.

نتالي لامبرت *nlummert@usccb.org* مديرة البرامج الخاصة في قسم الهجرة واللاجئين لدى منظمة المؤتمر الأمريكي للأساقفة الكاثوليك.

www.usccb.org/about/migration-and-refugee-services

الكاردينال سيان أومالي والأساقفة يقيمون قداساً على الحدود الأمريكية المكسيكية، أبريل/نيسان 2014.

جورج مارتل/بلومبرغ نيوز ميديا

رحلات إحدى المنظمات العلمانية في جنوب لبنان

جايسون سكوير وكريستين هوب

تبين خبرات المنظمة العلمانية غير الحكومية في جنوب لبنان إمكانية بناء المنظمة غيرالدينية للعلاقات المثمرة مع الجهات الفاعلة القائمة على العقيدة دون المساس بهويتها العلمانية.

الدين والإيمان من العوامل المهمة المؤثرة على الحوكمة والممارسات الاجتماعية والمعتقدات التي تمس حماية الأطفال. ولهذا سعت منظمات حماية الطفل، مثل: المنظمة غير الحكومية السويسرية "مؤسسة أرض الإنسان"، للعمل مع الخطابات الدينية والجهات الفاعلة القائمة على العقيدة من أجل مكافحة مختلف أشكال العنف ضد الأطفال. وقد شهدت منظمات كثيرة منها توترات وصعوبات عندما حاولت إقامة برامج حماية الطفل في المجتمعات ذات الأغلبية المسلمة. وتقترح تجربة فريق حماية الطفل التابع لمؤسسة أرض الإنسان الذي يعمل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين ومجتمعات منطقة صور في جنوب لبنان نموذجًا للعمل يُمكّن المنظمات الدولية العلمانية من العمل بفاعلية في أوضاع تقل فيها احتمالية إدماجهم في الثقافة المحلية للمجتمع و/أو حيث يُنظر إليهم على أنَّ لديهم جدول أعمال ذا أهداف أخرى غير تقديم المساعدة وحسب.

أقامت مؤسسة أرض الإنسان - منظمة "خالية من أي تحيز سياسي أو ديني أو عرقي" وفقًا لميثاقها - مكتبًا في لبنان عام ١٩٧٥. ومنذ عام ٢٠٠٩، ركزت المؤسسة على العمل في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في منطقة صور وكونت علاقة قوية مع فاعلي الحوكمة من الفلسطينيين والجهات الفاعلة الأخرى سعيًا لتأسيس شراكة ثابتة وتشجيع صانعي القرار لتولي مهمة الاستجابات لحماية الطفل. واستند تدخلها إلى تقييم الاحتياجات الذي ركز على جمع المعلومات وبناء الشبكات في الوقت نفسه وشرح تطلع مؤسسة أرض الإنسان لتكوين شراكات قائمة على الثقة والتعاطف مع التركيز على رفاه الأطفال بدلًا من الاهتمام بالسياسة أو الدين.

وعلى الرغم من هذا، واجهت مؤسسة أرض الإنسان عوائق كثيرة في بداية عملها في مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين. فعندما بدأ الموظفون في التحدث عن المشروع، أعربت العائلات وقادة المجتمع المحلي عن درجات متفاوتة من انعدام الثقة. وكان من بين المخاوف التي ذكروها امتلاك مؤسسة أرض الإنسان جدول أعمال خفي لتعزيز القيم الغربية و/أو المسيحية. وإضافة إلى ذلك، أبدت هذه المجتمعات عدم رغبتها في الاعتراف بوجود مزيد من المخاطر الحساسة التي تواجه حماية الطفل، مثل: الاعتداء الجنسي على الأطفال أو الاستغلال الجنسي التجاري للأطفال، بزعم أن تلك الأفعال "حرام" ومشينة وغير مقبولة أخلاقيًا مما يجعلها مواضيع يُحظر التحدث بشأنها. وعزز ذلك الخوف من أنَّ الاعتراف علنًا بوجود مثل هذه الممارسات قد يغذي التصورات السلبية بشأن اللاجئين الفلسطينيين في لبنان. ويمكن تقسيم التدابير التي اتخذتها مؤسسة أرض الإنسان للتغلب على هذه العوائق عمومًا إلى فئتين، هما: تكوين علاقات ثقة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية أو السياسية والأنشطة المزمع تنفيذها مع الجهات الفاعلة الدينية.

بناء الثقة والمشاركة

بُنيت الثقة من خلال المشاركة المستمرة والشفافة مع الجهات المسؤولة. وتضمن ذلك في الأساس الاعتراف بكل من بنى الحوكمة المنحازة لمنظمة التحرير الفلسطينية والتحالف (المعارضة) وأفراد المجتمع والاجتماع بهم بانتظام لإرساء أقدام مؤسسة أرض الإنسان جليًا بوصفها منظمة غير حكومية دولية محايدة تعمل مع الجميع. واشتمل ذلك على حوارات غير معلنة تتعلق بنظام إدارة الحالات الفردية - حيث تم الاعتراف بجميع هياكل السلطة والأفراد المعنيين وبوضعهم محل احترام - وبإشراك المجتمع في جميع جوانب وضع المشروع وتصميمه.

والمهم، كان على مؤسسة أرض الإنسان إظهار أكبر قدر من الالتزام لتكوين علاقات سليمة داخل المؤسسة مثلما حرصت على تكوين علاقات جيدة داخل المجتمعات المحلية. وقد أنشئ قسم للتدريب والتطوير لا يختص بضمان اتساق معايير العمل من

خلال تعيين الموظفين وبناء القدرات وحسب ولكنه يعنى كذلك بتجميع الأفكار وتيسير النقد البناء لعمليات مؤسسة أرض الإنسان وممارساتها. وغذت ثقافة مكان العمل المهتمة بالأفكار والاعتبارات علاقات مؤسسة أرض الإنسان مع مجتمع اللاجئين الفلسطينيين وتلاشت النظرة التهديدية أو التخريبية لهوية مؤسسة أرض الإنسان المؤسسية العلمانية في آخر المطاف. ونمت جسور الثقة وصارت محورية في تسهيل الابتكار والإبداع من أجل تحديد أفضل الطرق لمعالجة المخاطر التي تواجه حماية الطفل.

وإضافة إلى بناء الثقة، وُضع عدد من الأنشطة التي سعت خصيصًا لإشراك الجهات الفاعلة الدينية المحلية في تعزيز بيئة توفر الحماية لأطفال اللاجئين الفلسطينيين. ومنذ عام ٢٠١٠، أعرب كثير من الأئمة الفلسطينيين عن استعدادهم للانخراط على نحو ملموس أكثر في أنشطة مشروع مؤسسة أرض الإنسان. وتحقيقًا لهذه الغاية، جرت مبادرات كثيرة مع الأئمة وفقًا لخلفية مؤسسة أرض الإنسان التي كانت واضحة في هويتها المؤسسية غير الدينية والمعبرة في الوقت نفسه عن احترامها للقيم الإسلامية التي تسعى لتحقيق الرفاه والحماية للأطفال.

وفي بادئ الأمر، دُعي الأئمة لحضور الاجتماعات وورش العمل لتحقيق تواصل أفضل مع الجهات الفاعلة الحاكمة والمجتمع المدني من أجل تعزيز التشبيك لحماية الطفل. وفتح ذلك بدوره أبوابًا للباحثين الاجتماعيين في مؤسسة أرض الإنسان ليعززوا العلاقات مع المنظمات القائمة على العقيدة التي قد تكون بمنزلة مورد لهم أو شركاء في إحالة الحالات. وعلى مستوى أعمق، طُلبت المشورة من بعض الأئمة على نحو فردي لتقديم الدعم الشخصي ولتشجيع عملية التغيير من خلال توفير التوجيه الديني للعائلات المختارة التي كانت عازفة عن تعديل السلوكيات الضارة.

وشجعت مؤسسة أرض الإنسان أيضًا الأئمة على تضمين بعض الرسائل في خطب الجمعة. فقد كان موظفو المشروع يجتمعون مع الأئمة لتحديد الخطر الذي يواجه حماية الطفل والذي يجب مناقشته أثناء الخطبة، مثل: العقوبة البدنية أو الزواج المبكر أو التسرب من المدرسة، وللاتفاق على مضمون الرسالة التي ستلقى على الأسماع. وإجماليًا، وصلت تلك الرسائل لما يُقدر بنحو ٣٨٠٠ شخص بحلول نهاية عام ٢٠١٣. وهكذا، كان الاستماع للزعماء الدينيين وهم يشيرون بصراحة لقضايا حماية الطفل خلال صلوات الجمعة عنصرًا رئيسيًا في إزالة السمعة السيئة التي اتسمت بها حماية الطفل في المجتمع.

ومع تطور العلاقات وتعززها، تطور مستوى الوصول لقضايا حماية الطفل أكثر حساسية وصعوبة، مثل: نكاح المحارم والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال واستغلال الأطفال في التصوير الإباحي وإساءة معاملة الأطفال. وقد أدركت جميع الجهات الفاعلة أنَّ طبيعة عمل حماية الطفل تفرز اختلافات في الاتجاه والمنهجية، ومع ذلك نجحت مؤسسة أرض الإنسان من خلال تكوين علاقات مبنية على الثقة في التخلص من مستويات النزاع المحتملة التي قد تعرض قدرة المنظمة على التصرف لصالح رفاه الأطفال للخطر أو التخفيف من حدتها.

وثمة حاجة لوضع الدروس المستفادة على طول الطريق نصب أعيننا. وبالنظر إلى أنَّ الثقة تبنى على مشاركة المعرفة والمعلومات، تصبح المبادئ الأساسية للموافقة والسرية مهددة بالتعرض للخطر. وعلى العاملين في مجال الحماية في مناطق النزاع إيلاء اهتمام خاص بضمان تقدير أي فرد أو منظمة مشاركة في نظام إدارة الحالات الفردية تقديرًا كليًا لقيمة الموافقة المستنيرة والسرية مع التمسك بهما في جميع الأوقات.

وبوصف مؤسسة أرض الإنسان منظمة غير دينية، يوضح عمل المؤسسة مع مجتمعات اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان ضرورة ألا تكون المعتقدات الدينية الشخصية أو المؤسسية المتباينة - في الأوضاع الإنسانية - عوامل حاسمة في تمكين الشراكة والتعاون. بل على العكس، إن الثقة والتعاطف هما من يربطان الجهات الفاعلة المختلفة معًا حول الرؤى المشتركة لتحسين أوضاع المجتمع.

جايسون سكوير *jason.squire@tdh.ch* المندوب القطري السابق لمؤسسة أرض الإنسان في لبنان والمندوب الحالي في نيبال، وكريستين هوب *kristen.hope@tdh.ch* منسق مؤسسة أرض الإنسان الإقليمي لحماية الطفل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. *www.tdh.ch*

تأمُّلات من الميدان

سيمون راسل

العمل مع القادة الدينيين عنصر أساسي في خدمة المجتمعات المحلية ولا يقل أهمية عن ذلك ضرورة فهم الحياة الدينية للمجتمعات المحلية وكيفية تأثير معتقداتها على اتخاذها للقرارات.

تضع الكنائس والأديرة والمعابد والمساجد ضمن المجتمعات المحلية بل تمثل جزءاً لا يتجزأ منها. ولدى تلك المؤسسات الدينية دراية بما يجري على أرض الواقع أكثر من غيرها. وخلال العنف الذي اجتاح كينيا بعد الانتخابات في عام ٢٠٠٨، كوّن المجلس الوطني للكنائس شبكة مهمة لتوزيع المواد الإغاثية ومثّل في الوقت نفسه دوراً مهماً في توفير المعلومات للمستفيدين ورفد المنظمات الإنسانية بتحليل للوضع في البلاد.

وللمعرفة المحلية دور حاسم في إنجاح الإغاثة. ففي ولاية كارين في جنوب-شرق بورما، كان التقسيم النمطي للتَّهجير الذي حددته اتفاقية كارين المعمدانية مفيداً في الوقوف على الوضع المعقد للغاية الذي اتسمت به موجات التَّهجير المتكررة عبر العقود. وفي جميع أنحاء المنطقة الجنوبية-الشرقية من بورما، اكتسب الرهبان البوذيون والأديرة دوراً قوياً في حماية الأشخاص المحليين فقدموا لهم الملاذ الآمن في أثناء العمليات العسكرية ضد المسلحين وتفاوضوا مع الجيش البورمي على الحد من وطأة بعض أسوء هذه العمليات وأكثرها إفراطاً. وكانوا بذلك جزءاً من المؤسسات الوحيدة التي لم يكن للجيش البورمي أن يتجاهلها. ومع ذلك، لم يتمكنوا من الحيلولة دون تدمير مئات القرى وتهجير مئات الألوف من الأشخاص ما يوضح حدود تأثير تلك المؤسسات الدينية مهما كان قوياً أمام السلطة.

وسعياً للترويج لاحترام حقوق الإنسان للمُهجَّرين، من المعتاد عليه العمل مع المنظمات القائمة على العقيدة وعلى وجه الخصوص مع القادة الدينيين الذين غالباً ما يبذلون جل تأثيرهم على مجتمعاتهم المحلية. وفي عام ٢٠٠٤، أسس المجلس النرويجي للاجئين برنامجاً للعون القانوني في مزار الشريف شمالي أفغانستان وكان ذلك من الطرق الفعالة والقوية في الإعلان عن خدماته للنساء، وذلك بموافقة من قادة المساجد، إذ تمكن المجلس من استخدام مكبرات الصوت على مسجد ضريح الإمام علي الأزرق لتمرير الإعلانات اللازمة في يوم النساء الأسبوعي. وعلى العموم، اعتمد برنامج العون القانوني في أنحاء أفغانستان اعتماداً كبيراً على تأثير الأئمة المحليين في وساطة المجلس لحل النزاعات على الأراضي خاصة أنَّ كثيراً من تلك النزاعات تركّزت على تفسير القوانين والأعراف والشريعة الإسلامية. بل قد تكون وجهات نظر الأئمة عاملاً حاسماً في التفسير رغم افتقارهم للتعليم أو الفهم الصحيح للشريعة.

أما في باكستان، ففي الاستجابة للزلزال الذي ضرب البلاد عام ٢٠٠٥، حصل المجلس النرويجي للاجئين على مساعدة كبيرة في توزيع مواد الإغاثة بالعمل مع الأئمة في المناطق الجبلية النائية، فقد أعلن أئمة المساجد عن توزيع المواد الإغاثية بل ساعدوا في تنظيمها وتوزيعها، ودعوا في مساجدهم للمجلس النرويجي للاجئين من خلال مكبرات الصوت المسموعة ليباركوا بذلك للعمل الذي تقوم به تلك المنظمة.

لكنَّ بعض المعتقدات تمثل تحدياً مستمراً أمام وضع البرامج. ففي شمال أوغندا، لم يكن بمقدور النَّازحين داخلياً سوى التحدث عن حالات حرق الأكواخ على رأس ساكنيها من الساحرات. وكان قتل تلك "الساحرات" أمراً اعتيادياً لا يمكن لأي عقل تسويغه. وفي جنوب السودان، كشفت تقييمات المجموعات الحمائية العنقودية عام ٢٠١٠ أنَّ الشاغل الأكبر للناس في المناطق المتأثرة بالنِّزاع في البلاد كان نشاط الأشخاص الذين حوّلوا أنفسهم إلى "أسود" بدلاً من التركيز على الانتهاكات التي ارتكبتها الأطراف المتحاربة. وأبت تحليلات الإدارة العامة لتلك المجموعات ذكر ذلك الأمر في تحليلها لنتائج التقييم. وفي ولاية كارين في جنوب-شرقي بورما، عاد كثير من النَّازحين داخلياً إلى ديارهم لكنهم مع ذلك يتجنبون العودة إلى قراهم السابقة لأنهم يعتقدون أنَّها مسكونة بالأرواح الشريرة التي كانت بنظرهم سبب تهجيرهم من قراهم ومنعهم من العودة إليها الآن، ولذلك عادوا إلى مناطق مجاورة لقراهم. هذه المعتقدات متغلغلة في الحياة البورمية وقد لا تنتبه المنظمات الإنسانية لها كفاية عند تعاملها مع المجتمعات المحلية.

وغالباً ما يكون لدى المنظمات الإنسانية والمنظمات القائمة على العقيدة مقاربات وأجندات مختلفة حتى

لو تشاركت الأهداف ذاتها. ففي تناسيريم جنوبي شرقي بورما حيث يمثل تأثير الرهبان البوذيون في تحديد المساعدات التي ستصل إلى النَّازحين عاملاً حاسماً، لقيت مساعي مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في توفير نقاط توزيع المياه رفضاً من أبناء المجتمع الذي كان يفضل المياه التي تصله من الأديرة. ومن الممكن أيضاً أن تكون المنظمات القائمة على العقيدة شركات قائمة على العقيدة.

من هذه الأمثلة، يمكنني أن أسوق بعض الدروس المستفادة. أولا: العمل مع القادة الدينيين عنصر أساسي في خدمة المجتمعات المحلية. ثانياً: لا يقل أهمية عن ذلك ضرورة فهم الحياة الدينية للمجتمعات المحلية وكيفية تأثير معتقداتها على اتخاذها للقرارات. ثالثاً: القادة الدينيون والمنظمات القائمة على العقيدة غير مقيدة بالمبادئ الإنسانية ويقترحون الحلول للتَّهجير من منظورات مختلفة. وأخيراً: في حين قد يجد القادة الدينيون والفاعلون الإنسانيون حافزاً للعمل على ضوء وحدة شواغل وهموم النَّازحين، قد تختلف أجنداتهم اختلافاً كبيراً وقد يتعذر بذلك التنبؤ بالنتائج.

سيمون راسل *simon.russell@mac.com* مسؤول أول للحماية ويعمل لدى منظمة ProCap أوفد مؤخراً إلى ميانمار، وهو قاض في محكمة البداية في منطقة وسط لندن.
www.humanitarianresponse.info/coordination/procap
هذه المقالة تعبِّر عن رأيه الشخصي فقط.

طالب اللجوء: منظور قائم على العقيدة

فلور ماريا ريغوني

من وجهة نظري، ومن خلال تعاملاتي مع اللاجئين والمهاجرين من جميع أنواعهم، تُعدّ العقيدة موقفاً روحياً للوصول إلى أعماق الشخص بصفته إنسان يمكن مناداته بالأخ أو الصديق أو الزائر ممن قد يطرق الباب عليك وأفتحه له. وليست القضية هنا مسألة فعل الخير والإحسان وإبداء الشفقة بل هو خيار بنبع من إيماني وعقيدتي.

وهكذا، أود تنقية الأرضية التي قد يحاول البعض على أساسها استخدام اللاجئ على أنَّه مشروع ممكن للتبشير. فأنا دائماً أنظر إلى هذه التصرفات على أنها استغلال ضعف إنسان ما وتعريضه لنوع آخر من أنواع العنف. لكنَّ رسالتنا (الكاثوليكية) هي في الأساس تقديم الحب والعطف والود.

وعلى عكس القانون، الذي قد يتَّسم بالجمود والصرامة، سوف تصغي المنظمة القائمة على العقيدة إلى اللاجئ والمهجَّر وسوف تحاول أن تفهمه عندما يُجبره ظلم القوانين والتقاليد والثقافات والعقائد على الفرار. فالعقيدة، والإيمان بأي دين كان، إنما ينصب في الحرية. وكذلك مفهوم "الحقوق" أيضاً يمثل خطر التعرض للمعاملة الجافة كما يفعل القانون. ولو أننا أعطينا الحقوق لأصحابها في طريقة روتينية أو وظيفية لنزعنا صبغة العقيدة أو الإيمان بالدين، فعندها سيكون من الادعاءات المنافقة بنظر الآخرين أن يقول المرء إنه يفعل ذلك بوازع ديني أو عقدي. وقد تعلمت من كثير من اللاجئين أنَّ الإيمان هو الأمل وهو القوة التي لا تستعصي على استيعاب من يعيش في نطاق منطق الجدارة أو عدالة الشوارع أو التعريفات الجامدة.

وفي هذه الناحية الحساسة أصلاً، تتمثل واحدة من مشكلات اليوم في المسافة الجغرافية أو الدينية التي يأتي منها اللاجئون. وهنا في المكسيك، هناك أشخاص من نيبال، على سبيل المثال، ومن بنغلاديش والعراق ونيجيريا وإثيوبيا والسودان والصومال. ولذلك على الأشخاص الذين تعينهم المنظمات القائمة على العقيدة للعمل مع هؤلاء الأشخاص أن يتمتعوا برؤية لا ضيقة بل واسعة ومتسامحة وشاملة. فالانفتاح على الأشخاص من الديانات أو الممارسات الأخرى لن تخاطر بتسخيف عقيدتنا بل ستُنشئ روابط ومستقبلاً يحتفي بالتنوع والتضامن. وعندما يواجه طالب اللجوء البرودة في التعامل ذاتها التي قد يواجهها المرء في المنظمات الحكومية أو الهيئات المتعاقدة من تلك المنظمات، فقد يمثّل ذلك صفعة لأمل إيجادهم للاستقبال الذي لم يجدوه في أي مكان آخر من قبل. أما العمل وفقاً للقيم الأخلاقية العالمية فمن شأنه أن يرسل رسالة من الأمل للناس الذين ربما قد خبروا شيئاً من الإحباط والاضطهاد.

الأب فلور ماريا ريغوني *rigoni2000@gmail.com* عمل أكثر من 30 عاماً في كاسا ديل ميغرانتي-ألبيرغي بيلين، في تشاباس، المكسيك.

العصيان المدني المسيحي واحتجاز الهجرة الإجباري في أستراليا

ماركوس كامبل

هناك حركة جديدة بين الناشطين المسيحيين في أستراليا تتمثل في استخدام العمل الراديكالي لتحدي سياسة بلادهم في اتباع الاحتجاز الإجباري للأطفال طالبي اللجوء.

في أواخر عام ٢٠١٣، أطلقت الحكومة الأسترالية سياسة "حدود العمليات السيادية" لتوقف معالجة جميع طلبات طالبي اللجوء الذين يرغبون إعادة التوطين في أستراليا والذين يستخدمون البحرية (على نحو مثير للجدل) بإعادة قواربهم قبل أن يدخلوا إلى المياه الإقليمية. وعُممت حملة إعلانية تحمل موضوعاً عسكرياً معادياً على الأشخاص الذين قد يطلبون اللجوء بأنه "من المستحيل"" أن يسعوا إلى إعادة التوطين في أستراليا.

وكانبيرا. واعتُقل إثر ذلك ٩٥ شخصاً وقُدم إلى المحاكمة ٢٥ غيرهم على أساس التعدي على ملكية الغير لكنّ القضاة أسقطوا القضايا لاحقاً. وتركز الحركة على الأحداث الإنسانية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي خاصة من خلال التغريدات الحية عبر تويتر حول الاعتصامات والاعتقالات، وما من شك أنَّ الطبيعة الدينية للحركة ساهمت في نمو شعبيتها بطرق عدة.

مستحيل! لن تكون أستراليا وطناً (لك)

ورداً على ذلك، استخدمت مجموعة من المسيحيين النمط والخط ذاتيهما المستخدمين في تلك الحملة الحكومية وبدأت حملة مضادة بعنوان "الحب يجعل المستحيل ممكناً." وتبنت المجموعة تعاليم السيد المسيح ومارتن لوثر كينغ الصغير والماهاتما غاندي ودفعت إلى اتخاذ الإجراءات بشأن أكثر من ٧٠٠ طفل من طالبي اللجوء المحتجزين لأمد غير محدود.[1] وتسعى الحركة إلى إبراز الجانب الإنساني من الموضوع من خلال حملة مباشرة نابذة للعنف وعصيان مدني.

وتتمثل إجراءاتهم "بالاعتصامات" لأداء الصلوات المسائية داخل مكاتب السياسيين مثل رئيس الوزراء ووزير الهجرة وحماية الحدود إذ تدخل مجموعات صغيرة من القادة الدينيين من مختلف التقاليد ويحتلون مكتب السياسي ويمارسون الصلوات والطقوس إلى أن يحصلوا على التزام من هؤلاء أو إطار زمني على الأقل لإطلاق سراح جميع الأطفال من الاحتجاز.

وبين شهري مارس/آذار ونوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٤، احتل ١١٢ قادة دينيون منهم ٤١ راهباً وأربعة راهبات وحاخام يهودي مكاتب ١٢ عضواً في البرلمان في كل من سيدني وميلبورن وبيرث وأديليد وبريسبين ولاونسيستون

فـأولاً، تمكنـت الحركـة مـن خـلال شـعارها "الحـب يجعـل المسـتحيل ممكنـاً" إزالـة الغمـوض عـن الحـوار السـياسي اللامتناهـي في أسـتراليا حـول كيفيـة التعامـل مـع طالبـي اللجـوء وذلـك باختـزال الجـدال الدائـر والتركيـز عـلى المبـدأ الإنسـاني الأسـاسي بأنـه مـن الخطـأ احتجـاز الأطفـال لمـدد لا نهائيـة. وتضـع الحركـة هـذا المبـدأ ضمـن إطـار الظلـم الـذي لا يمكـن لهـم كمسـيحيين أن يقبلـوه بـل يدعـون لرفـع ذلـك الظلـم مسـتلهمين في سـبيل ذلـك قصـة "عيـسى اللاجـئ" الـذي كان عليـه وهـو رضيـع أن يفـر مـن اضطهـاد الملـك هيرودتـس.[٢] وقـد صُمـم هـذا التأطـير لإقنـاع المسـيحيين الآخريـن بتغيـير مواقفهـم ونظراتهـم تجـاه طالبـي اللجـوء أو للانضـمام إلى الحركـة.

وثانيـاً، تولَّـدت البنيـة الحركيـة واللامركزيـة للحركـة مـن شـبكات الكنائـس الموجـودة أصـلاً وهـذا عنـى إمكانيـة إطـلاق أعـمال الاحتجـاج بسرعـة وفي جميـع المواقـع في شـتى أنحـاء البـلاد.

وثالثـاً، تسـتند الحركـة إلى الحـس العاطفـي للوحـدة وينـادي قادتهـا بمبـدأ أنّ الكنائـس الأسـترالية تتحـدث "بصـوت واحـد" حـول الموضـوع. وفي الواقـع، ليـس ذلـك حقيقـة تمامـاً، ومـع ذلـك نجحـت الحركـة في حشـد أكـبر عـدد مـن الطوائـف الكنسـية وإشراكهـا بـدءاً بالتحريريـن وانتهـاءً بالمحافظيـن- لإضفـاء صـورة مفادهـا أنَّ المؤسسـات الرئيسـية تسـاعدها.

وأخـيراً تسـتهدف الحركـة إبـراز كلمـة الحـب عـلى أنهـا شـكل مـن أشـكال الالتزامـات الأخلاقيـة أثنـاء خطابهـم مـع السياسـيين الذيـن يعتنقـون الديانـة المسـيحية. ومـع أنّـه مـن النـادر ذكـر كلمـة الحـب في النقاشـات حـول طالبـي اللجـوء، فـأي شـخص لديـه المعرفـة البسـيطة بالعهـد القديـم سـيألف إحـدى الوصايـا العـشر "أحـبَّ جـارك". ويقـول نشـطاء حركـة "الحـب يجعـل المسـتحيل ممكنـاً" إنهـم يسـعون إلى دعـوة السياسـيين إلى تبنـي أسـلوب أكـثر عطفـاً وهـذه الـروح الجماعيـة للحركـة تجعـل تأثيرهـم قويـاً.

وبعـدم إظهـار أي نيـة للتراجـع، أثبتـت حركـة الحـب يجعـل المسـتحيل ممكنـاً أنـه مـا زال هناك مجـال لنـا نحـن بصفتنـا مواطنـين عالميـين لاتخـاذ الإجـراءات العمليـة بعـد أن احتيـل عـلى القانـون الـدولي وبعـد أن لقيـت الرسـائل والعرائـض المقدمـة منهـم الرفـض والتجاهـل. بـل هنـاك زخـم واضـح متنـام مـن الأشـخاص الذيـن يُبـدُونَ التزامـاً كبـيراً للمعنـى الحقيقـي لمحبـة جيرانهـم.

ماركوس كامبل
mcam2375@uni.sydney.edu.au
باحث في مستوى الماجستير في جامعة سيدني.
www.sydney.edu.au

١. انظر نشرة الهجرة القسرية العدد 44 حول "الاحتجاز وبدائل الاحتجاز والتّرحيل" www.fmreview.org/detention
٢. انظر
www.redletterchristians.org/pastor-arrested-easter-refugee-australia-jarrod-mckenna/

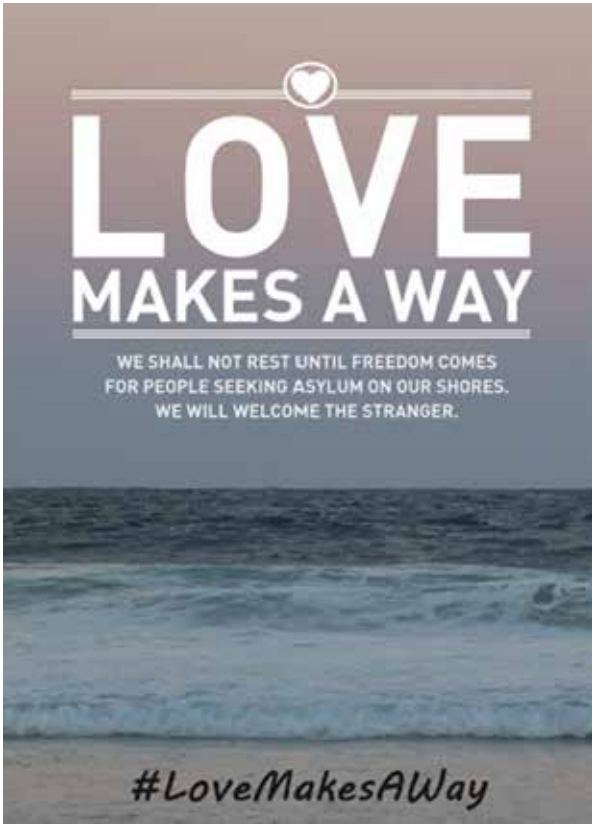

الحب يجعل المستحيل ممكناً. لن يهدأ لنا بال إلى أن تُمنَح الحرية لطالبي اللجوء على شواطئنا. وسيبقى الترحيب بالغريب شعارنا.

بتوجيهات من المبادئ الإنسانية

أندرياس فوغت وصوفي كولسيل

تقدم الكاريتاس لوكسمبورغ من خلال العمل مع اللاجئين، والنَّازحين داخلياً و المهاجري في كولومبيا، ولبنان ولوكسمبورغ بعض أمثلة الطرق التي قد تصبح فيها المنظمات القائمة على العقيدة أوفر حظاً أو أقل حظاً بحكم اعتمادها على العقيدة، وتوضح الأمثلة أيضاً ضرورة تمسك تلك المنظمات بالمعايير الدولية.

الكاريتاس لوكسمبورغ عضو في الشبكة الدولية لمنظمة الكاريتاس الدولية وتعمل بإلهام من التعاليم الكاثوليكي الاجتماعي. وتعدُّ المنظمة نفسها منظمة نابذة للتمييز وملتزمة بالمبادئ الإنسانية الدولية وتحترم الثقافة والتقاليد. ويقوم التعاون بين الكاريتاس لوكسمبورغ والمانح الرئيسي للممول لنشاطاتها وزارة لوكسمبورغ للشؤون الخارجية والأوروبية على إدراك أنَّ الكاريتاس لوكسمبورغ ومنظماتها الشريكة حول العالم هي منظمات مهنية لا تهدف للربح تحترم المعايير الإنسانية ولن تستخدم الموارد البشرية والمالية في التبشير من أي نوع كان. ويبدي شركاء الكاريتاس لوكسمبورغ التزاماتهم التعاقدية في احترام المبادئ والمعايير الإنسانية كما تستثمر الكاريتاس لوكسمبورغ جهوداً لا يُستهان بها في رصد أداء شركائها في مختلف المجالات.

وتعمل الكاريتاس لوكسمبورغ في لبنان وكولومبيا ومن خلال مجموعات الكاريتاس الوطنية وغيرها من الشركاء المحليين وتساعد على ترسيخها في السياق المحلي. وقدمت شريكتها الكاريتاس لبنان المساعدة لآلاف من الناس خلال الحرب الأهلية بغض النظر عن ديانتهم، ويؤكد دعمها الحالي للاجئين السوريين على نزاهة موقفها التنظيمي. وفي كولومبيا، نشطت المنظمة الشريكة الكاريتاس كولومبيا للخدمات الاجتماعية الرعوية في مجالات التضامن وبناء السلام وعمل المناصرة منذ عام ١٩٥٦ وساعدت الناس ممن هُجروا في الداخل إثر النزاع المسلَّح، ويُنظر إلى منظمة الكاريتاس كولومبيا للخدمات الاجتماعية الرعوية محلياً على أنها منظمة حيادية سياساً وتنفذ عمل المناصرة نيابة عن الأشخاص الأكثر استضعافاً وتدفع نحو مساءلة الحكومة.

وفي بعض الأحيان، يُمثِّل ارتباط الكاريتاس بالدين نقطة في مصلحتها. ففي لبنان، نادراً ما يحتاج العمال المنزليون المهاجرون إلى إذن لمغادرة أمكان عملهم. ومع ذلك، في بلد يتجذر فيه الدين، غالباً ما يقدم أصحاب العمل استثناءً لموظفيهم للسماح لهم بممارسة شعائرهم. ومن هنا يستطيع عمال المنازل المهاجرون المُسَاءُ معاملتهم الوصول إلى الكاريتاس من خلال الخدمات الرعوية وهي آلية لا تتوافر كثيراً للمنظمات التي ليس لها أي خلفية مهنية.

وفي كولومبيا، شارك مؤتمر الأساقفة الكولومبيون في عمليات التفاوض والوساطة نحو إبرام اتفاق للسلام وتولى عدة أدوار من المراقب إلى الوسيط وأكد دائماً في الوقت نفسه على أهمية الحوار والمصالحة والتصدي لحالات عدم التكافوء الاجتماعي-الاقتصادي المتجذرة في النِّزاع. وتمكنت الكنسية أيضاً من بناء درجة من الثقة مع مختلف أطراف النِّزاع المسلَّح، وتكرر استخدام هذا الموقع المميز في تيسير الحوار بي الأطراف والوصول إلى الضحايا ومنع اندلاع مزيد من العنف.

المهنية أولاً

للتعامل مع الجوانب السلبية المحتملة لجذور الكاريتاس الكاثوليكية، بذلت المنظمة جهداً لا يوصف عبر السنين لإثبات أنها تُعلي المهنية أولاً قبل اي شيء آخر وذلك بترجمة بيان رسالتها واقعاً عملياً وهي "مساعدتنا تصل إلى جميع الناس في جميع أنحاء العالم بغض النظر عن الديانة والجنس والولادة والآراء والولاء والعمر واللغة أو اي وضع آخر." وفي لبنان، تشير الأدلة إلى أنَّ مهنية المنظمة وشمل المسلمين إضافة إلى المسيحيين في كوادرها العاملة والمتطوعة أدت إلى ربط اسم الكاريتاس في أذهان الناس بالمساعدات وليس بالديانة.

وتدعم الكاريتاس لوكسمبورغ مئات المهاجرين، وطالي اللجوء و اللاجئين في لوكسمبورغ نفسها علماً أنَّ بعضهم يبحثون على وجه الخصوص على المساعدات من الكاريتاس لوكسمبورغ نظراً لأنَّها منظمة كاثوليكية. وتتسم الشريحة القادمة بتنوع في الخلفيات الدينية المختلطة ولا شك أنَّ لذلك أثر في اختلاف التوقعات حول ما يجب أن تقدمه المنظمات القائمة على

العقيدة وتنوع الخبرات معها وهذا الأمر قد يضيف اللون الحيوي للرؤية التي رسمتها الكاريتاس. ويعي الموظفون أنَّ بعض المهاجرين قد يتجنبون التقرب من الكاريتاس للحصول على المساعدة لخوف غير مسوَّغ له من أنَّ الاخيار قد يكون مبنياً على معايير التنازل. ومن خلال المعرفة بهذه المصاعب وحالات سوء الفهم تلك، يعمل الموظفون على طمأنة المهاجرين بأنَّهم لن يخضعوا تحت أي ظرف كان إلى الاختيار أو الرفض على أساس دياناتهم. وتُوزَّع المعلومات المتعلقة بخدمات الكاريتاس لوكسمبورغ ليس على الشبكات المحددة بالعقائد فحسب بل من خلال شبكات التواصل المهنية أيضاً والمنظمات الشريكة ودوائر الحكومة والشرطة. أما الإقامة المؤقتة التي تديرها الكاريتاس لوكسمبورغ لمصلحة طالبي اللجوء فهي مصممة تحديداً بحيث تكون مساحة متعددة ثقافاتها لا تسمح بنشاطات التبشير.

وللمشاعر الروحية والعقيدة الدينية أثر إلهامي أساسي إذ يمثلان البوصلة والحافز للمنظمات القائمة على العقيدة التي تمتلك كثيراً من المزايا النسبية عند العمل مع المهاجرين، لكنها في الوقت نفسه يجب أن تمارس سياسة عدم التسامح إزاء نشاطات التبشير أو التمييز وعليها أن لا تضحي بأي وقت كان بالمبادئ الإنسانية.

أندرياس فوغت
Andreas.VOGT@caritas.lu رئيس قسم التعاون الدولي، وصوفي كولسيل *Sophie.COLSELL@caritas.lu* مساعدة المشروعات في قسم التعاون الدولي في منظمة الكاريتاس لوكسمبورغ *www.caritas.lu*

منظورٌ لحكومة لوكسمبورغ حول العقيدة في إبرام الشراكات

ماكس لامخ

في حين تبدي لوكسمبورغ مرونة في إقامة الشراكات مع الهيئات التي تتخذ الموضع الأفضل في مساعدة السكان المتأثرين، تشترط على شركائها الامتثال إلى المبادئ الإنسانية.

تعمل حكومة لوكسمبورغ من كثب مع منظمات المجتمع المدني والهيئات متعددة الأطراف بغية تحسين الظروف المعيشية للسكان المتأثرين بالكوارث الطبيعية أو النِّزاعات ولمنع أو تخفيف الآثار الناجمة عن الأزمات الإنسانية. ولا تضع الحكومة أي اعتبار للهوية الدينية لتلك الهيئات ولا للمعتقدات أو القيم التي يعتنقها متلقو المساعدات أي اعتبار في تحديد أهلية الشركاء.

ومع ذلك، هناك مجموعة واضحة من الشروط التي تحكم عملية اختيار الشركاء. أولها: يجب أن تكون عمليات اتخاذ القرارات للمنظمات غير الحكومية المؤهلة موجَّهة بالحاجات بالكامل. ويعني ذلك أنَّه على المنظمة وشركائها المحليين أن ينتحوا موقف الحياد في تحديد أوجه الاستضعاف واختيار المجتمعات. وثانيها: تولي لوكسمبورغ الأولوية للوصول إلى المجتمعات الأكثر ضعفاً وتمويل العمل الإنساني على العموم في الأزمات المطوَّلة "والمنسية". وقد يقع الاختيار على الشركاء بناءً على قدرتهم الخاصة على الوصول أو حسب مقدار الدراية والخبرة المتاحة لهم في العمل في البيئات المعقَّدة. وثالثها: تُمنَح الأفضلية للمنظمات التي لها سجل إيجابي يُظهر التزامها بمعايير عالية من المساءلة والبنى العملياتية المتينة.

وفي حين تدرك لوكسمبورغ تماماً الفروقات القائمة بين الخطابات القائمة على العقيدة والعلمانية في العمل الإنساني كما تدرك الانتقادات السائدة حول بعض المنظمات القائمة على العقيدة التي تُتهم أحياناً بأنها تسعى للتبشير، تحاول في الوقت نفسه أن لا تفقد بصيرتها ونظرها لأوجه القوة التي يحظى بها شركاؤها. وغالباً ما يُعرَف عن المنظمات القائمة على العقيدة أنَّها جزء متين من السياقات المحلية وهذا ما يعزز من مكانتها وقدرتها على فهم عوامل التغيير المحلية والخصوصيات الثقافية ما قد يساعد في توفير الوصول إلى المجتمعات. وعلاوة على ذلك، من الممكن للدين نظراً لحضوره العالمي وتأثيره أن يمثل دوراً مهماً كوسيط يساعد على تحسين الرفاه النفسي-الاجتماعي لدى السكان المتأثرين بالكوارث. ففي بعض السياقات على سبيل المثال، قد يكون من المفيد استخدام الإشارات المرجعية الدينية المألوفة عند تقديم المشورة لأنَّ من شأن ذلك استعادة الأمل ومساعدة المجتمعات على التغلب على الصدمة النفسية.

لكنَّ حكومة لوكسمبورغ وإن لم تغفل المزايا المحتملة، تولي اهتماماً خاصاً للدرجة التي يمكن للمنظمات الشريكة أن تمتثل فيها إلى المبادئ الإنسانية المحددة في مدونة السلوك لحركة الصليب

الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية في الإغاثة في حالات الكوارث.[١] وفي الإجماع الأوروبي حول المساعدات الإنسانية[٢]. وبالمثل، يرفض القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان أي نوع من المحاباة والتمييز المبنيين على العقيدة بالإضافة إلى أي نوع من النزعة التبشيرية التي من شأنها أن تشوّه المنهج الحيادي القائم على الحاجات. ومن هنا، تتضمن إحدى مسؤوليات جهود المساعدات الإنسانية في لوكسمبورغ التمحيص في العمل الذي تؤديه المنظمات غير الحكومية الشريكة كلها وليس المنظمات القائمة على العقيدة وحدها من ناحية الحيادية.

وتشير الأبحاث الدولية إلى أن الموظفين المعينين لدى المنظمات القائمة على العقيدة تمتلك خلفيات مهنية تتشابه إلى حد كبير مع ما يستخدمه موظفو المنظمات غير القائمة على العقيدة.[٣] نتيجة المهنية في القطاع الإنساني. وإذا كان هذا المنحى يهدف إلى تعميم الثقافات التنظيمية فسوف تسود مجموعة مشتركة من المبادئ بالإضافة إلى لغة إنسانية متقاربة وربما يتيح ذلك في المستقبل إلى إزالة الحد الفاصل بين المنظمات القائمة على العقيدة وتلك العلمانية. ولا شك أنَّ ذلك سيعود بالنفع والفائدة على المحتاجين.

ماكس لامخ *Max.Lamesch@mae.etat.lu* نيابة عن مدير التعاون الإنمائي والشؤون الإنسانية في وزارة الشؤون الخارجية والأوروبية في لوكسمبورغ *www.mae.lu*

١. www.ifrc.org/Global/Publications/disasters/code-of-conduct/code-arabic.pdf
٢. http://ec.europa.eu/echo/files/media/publications/consensus_en.pdf لا يوجد نسخة باللغة العربية
٣. http://mr31.qeh.ox.ac.uk/events/faith-based-humanitarianism/ FaithBasedHumanitarianismReport.pdf ص.3

خارج نطاق مسؤوليتنا

موريس هيرسون

عند استجابة المنظمات العلمانية لحاجات المُهجَّرين، قد لا تكون الممارسات الدينية والحاجات الاجتماعية على رأس قائمة أولويات الأمور التي يجب التفكير بفعلها. وبالفعل، قد تجد المنظمات صعوبة في إدراك أهمية الدين في الحياة والموت.

في نهاية عام ١٩٩٠، طردت حركة نمور التاميل جميع السكان المسلمين من المقاطعة الشمالية في سريلانكا، وكثير منهم، وقد أصبحوا الآن نازحين داخلياً، توجهوا إلى منطقة بوتالام على الشاطئ الغربي، حيث توجد منظمة أوكسفام العلمانية، التي تأخذ على عاتقها كثيراً من مهمات العمل مع الحكومة المحلية لإقامة المخيمات و توفير مواد الإيواء، من بين أمور أخرى.

ومن أكثر مواد التسقيف والبناء توافراً وشيوعاً هو ما يمسى محلياً بالكادجانز، وهي أوراق النخيل المحلي، إذ تُستخدم لعمل قش التسقيف العازل للماء، ومع ذلك، نظراً للبيئة الممطرة والمياه الجوفية الضحلة، وفَّرنا أيضاً لفائف من الألـواح البلاستيكية لتقطيعها كألواح أرضية. واحتُسِبَت الكميات اللازمة بناءً على عدد الأكواخ ومساحة كل منها، ,كُلف النَّازحون داخلياً بتقطيع هذه الألواح وتوزيعها على كل كوخ، ومع ذلك، عندما ذهبت للإشراف على التوزيع في واحدة من هذه المستوطنات، وجدت أنَّ مساحة كبيرة من الألواح خُصصت للاستخدام في فرش أرضية المسجد (الذي أنشئ- مثل الأكواخ- من الاعمدة الخشبية و" الكادجانز" المقدمة لهم، وبما أنني الشخص المسؤول، كان رد فعلي أنه لم يكن بمقدورنا توفير الألواح للمسجد، إذ إنَّها قُدِّمت للاستخدام في بناء المساكن فقط.

و أجد من الصعب، لمرور الزمن، أن أتذكر على وجه اليقين النّقاشات التي دارت بيني وبين أفراد مجتمع النَّازحين داخلياً، ولكن حُجتي كانت قائمة على أمرين هما: "حقيقة" أنَّ منظمتنا كانت علمانية من الأساس، فليس من اختصاصها تقديم العون لبناء مبنى مخصص لممارسة الشعائر الدينية بل للسكن. أما الأمر الآخر فكان مبنياً على الاعتراض على أنَّ المسجد كان مخصصاً حصراً للرجال والصبيان وليس لجميع فئات المجتمع ومن بينها النساء والفتيات،

وبغض النظر عن حجتهم، فقد "فازوا" في النهاية بحكم الأمر الواقع ولعدم استطاعتي إقناعهم بالعكس. ولكن على أي حال، كنا جميعاً نتشارك التفكير ذاته، إذ كنا نعتقد أنه من مصلحة الجميع الإبقاء على علاقة طيبة واستمرار العمل بيننا، بحيث لا تقتصر على المساعدة الحالية فحسب، بل تضم أيضاً المساعدة في بناء القدرات مع المنظمة الجديدة للنازحين داخلياً التي كانوا يؤسسونها.

وأتذكر أنني أبلغت عما حدث للمديرين المسؤولين عني في سريلانكا وفي المملكة المتحدة لكنَّ الأمر لم ينته إلى شيء. إلا أني كثيراً ما أتذكر هذا الأمر وأفكر فيه بإمعان، فبالنيابة عن المنظمة، لم أضع في الحسبان قيمة وجود مسجد عند الناس، أو ربما الخسارة

المجتمعية من عدم وجوده. لقد وقفت بجانبهم في وجه السلطات المحلية، للسماح لهم ببناء مستوطنات شبيهة بالقرى بدلاً من مخيمات مصفوفة بغير تناسق، ولكنني لم أصل وقتها إلى اقتناع بحاجاتهم الدينية. وما زلت غير متيقن مما إذا كنت مخطئاً أم لا، فحتى هذا العرض المجرد للوضع، وإيجابياته وسلبياته وما له وما عليه، يشير إلى بعض جوانب أساس المشكلة.

وفي المقابل، عندما كنت في الصومال في أواخر عام ١٩٩٢، وفّرنا عن طيب أكفاناً لمساعدة الناس في دفن كثير من الأشخاص الذين ماتوا بسبب العنف والمجاعة، وذلك طبقاً للشعائر الدينية، وقد يكون ذلك الوضع استثنائياً، لكنَّ الاعتراف بأهمية الدين في حالات الموت والاستجابة له بفاعلية أسهل نوعاً ما لمنظمة علمانية صريحة ولأفرادها، من الاعتراف بأهميته في الحياة.

موريس هيرسون *maurice.herson@qeh.ox.ac.uk* **مساعد محرر نشرة الهجرة القسرية في مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد.** *www.fmreview.org*

العقيدة والإغاثة والتنمية: سبع سنوات على نموذج اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة والمعونة الإسلامية

أمجد سليم وغاي هوفي

قبل سبع سنوات، أُضفي على الشراكة الإستراتيجية بين اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة وهيئة المعونة الإسلامية في سريلانكا الصفة الرسمية لتصبح بذلك اتفاق شراكة عالمي. وصارت هذه الشراكة نموذجًا لتقديم المساعدة المجتمعية المستدامة والملائمة ثقافيًا، فلماذا لم تحقق هذه الشراكة هذه الأهداف؟

في ٢٦ من يونيو/حزيران ٢٠٠٧، أضفي على شراكة غير معهودة الطابع الرسمي في مجلسي البرلمان في لندن بين منظمة المعونة الإسلامية غير الحكومية في المملكة المتحدة [١] واللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة التي تعد إحدى المنظمات غير الحكومية المسيحية في الولايات المتحدة الأمريكية[٢]. وهدفت الرؤية طويلة الأجل لهذه الشراكة إلى وضع نموذج يُعقد من خلاله اتحاد بين المنظمات الدينية للعمل معًا لتحقيق الإغاثة والتنمية والسلام والمصالحة ولتوفير مساحة لتنمية الاحترام والتفاهم المتبادلين في عالم يزداد فيه استغلال العقيدة كأداة لإثارة النزاع بدلاً من حله. وقد غطى مقالٌ في مجلة الهجرة القسرية، العدد ٣٠، عام ٢٠٠٨ قصة هذه الشراكة والتحديات التي كان يُتوقع مواجهتها. وجاءت إحدى هذه التحديات مثلما تنبأ بها المقال، ومرت سبع سنوات منذ تشكيل الشراكة وما زالت على التصور الأولي لها إذ لم تبلغ أي من الآمال التي عُقدت عليها بادئ الأمر.

بداية الشراكة

في أغسطس/آب ٢٠٠٦، هوجمت بلدة موتور ذات الأغلبية المسلمة (في مدينة ترينكومالي في سريلانكا) من قبل جبهة نمور تاميل إيلام للتحرير. وباءت جهود منظمات المساعدات، مثل: الأمم المتحدة والصليب الأحمر، للتفاوض سعيًا لإيجاد حلٍ إنساني في البلدة بالفشل، ولم تمض بضعة أيام عقب الهجوم حتى فرَّ معظم السكان إلى بلدة كانتالي ذات الأغلبية السيريلانكية. ومع تدفق عشرات الآلاف من النازحين داخليًا، ساد منطقة بلدة كانتالي - التي كانت تعاني أصلاً من نقص الموارد - التوتر الشديد وشاع العنف في أرجائها.

وهكذا، غادرت معظم المنظمات غير الحكومية ولم يبق سوى اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة وهيئة المعونة الإسلامية اللذين بقيا يعملان في المنطقة. وبتطور الأزمة، انجذبت المنظمتان تجاه بعضهما وصارتا خلال يومين يعملان معًا وأقامتا مكتبًا ومستودعًا ميدانين مشتركين وتشاركتا الموظفين والسيارات وإمدادات المساعدة والدعم اللّوجيستي نفسه. وعملت كلتا المنظمتان بالتنسيق مع قادة مجتمعاتها المحلية الدينية والمجالس الخاصة بكل منهما لتنسيق تعبئة آلاف المتطوعين. وناقشت هيئة المعونة الإسلامية مع الأمة والمجلس التنسيقي لعلماء المسلمين ومجتمعاتهم الطبيعة المحايدة للعمل الإنساني واستشهدت بحيادية موظفي اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة. ودارت النقاشات حول ضرورة التزام كلا الدينين بخدمة الإنسانية وتخفيف معاناة المحرومين وهي اللغة التي يفهمها الناس ويتعاطفون معها. وفعلت اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة الأمر عينه مع القسّيسين الميثوديين في المناطق المسيحية وكذلك مع الهندوس الذين يعرفهم القسّيسين. وتواصل كل من هيئة المعونة الإسلامية واللجنة

الميثودية المتّحدة للإغاثة أيضًا مع كبير الرهبان البوذيين المحلي لطلب المساعدة في جلب المعونات إلى المجتمع البوذي المحاصر. وهكذا، ازدهر التعاون الديني بينهما بدعم كبير من الرهبان وصار المعبد البوذي مركزًا لتوزيع المساعدات. واستمرت الشراكة بين اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة وهيئة المعونة الإسلامية بمجرد انتهاء حالة الطوارئ واتفقتا على العمل لتأسيس شراكة مؤسسية طويلة الأجل.

صعوبات في تطور الشراكة

كان تأسيس شراكة على النحو الذي كان مُتصورًا محفوفًا دائمًا بالمشاكل. فالمخاوف من أن نجاح التجربة السريلانكية يُعزى للصداقة الشخصية التي تكونت بين موظفي المنظمتين غير الحكوميتين لها ما يُبررها. ومرور عام عقب تأسيس الشراكة، ترك كثير من الموظفين الرئيسيين المكاتب الميدانية في سريلانكا أو حل آخرون محلهم مثلما حدث مع قيادات بعض المكاتب الرئيسية الذين كانوا يدعمون المبادرة. وهكذا، لم تتوفر الفرصة لتواجد مدة مناسبة لتطور العلاقات في الميدان ولإرساء أسس الشراكة ومنحها فرصة لتنمو وتتطور وخاصة على مستوى المكاتب الرئيسية الكبيرة. وتركت التغييرات بين الموظفين للمنظمتين غير الحكوميتين عدد قليل من الموظفين القدامى الذين شاركوا في تكوين الشراكة ومعرفة ضعيفة بطبيعة المبادرة.

وعلى الرغم من احتفاظ الشراكة بقوتها على مستوى القاعدة الشعبية لمدة من الزمن، فقد أخفقت في كسب الدعم الكافي من اثنين من أصحاب المصلحة، هما: الجماعات المحلية الدينية التي كانت تمثل الداعم الرئيسي في بلاد المنظمتين غير الحكوميتين، وشريحة إدارة مجلس الأمناء/الرؤساء القدامى في المكاتب الرئيسية. فمن ناحية اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة، نشأ رد فعل سلبي من بعض الأفراد في المجتمع المسيحي في الولايات المتحدة الأمريكية وعلت من ناحية أخرى الأصوات المعارضة في المجتمع الإسلامي في المملكة المتحدة. ويعزى ذلك غالبًا إلى قلة الوعي بين عامة الناس الذين يُقدمون تبرعاتهم لهاتين المنظمتين بشأن طبيعة المنظمات الدينية بوصفها منظمات إغاثة وتطوير مهنية. وأدى هذا بدوره إلى نشوء مخاوف من احتمالية أن تتسبب هذه الشراكة في إضعاف الهوية الإسلامية لهيئة المعونة الإسلامية والهوية المسيحية للجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة وأن تكاتف المنظمتين معًا سينتج منظمة منقوصة غير متناسقة. ولعل أكبر سوء فهم جاء على مستوى المسؤولين الكبار الذين أبدوا قلقهم تجاه قضية التمويل. فقد نظر كثير منهم داخل كلتا المنظمتين إلى الشراكة من وراء العدسة المالية، أي التعامل مع الشراكة كمدخل لزيادة التمويل المؤسسي. وسرعان ما توالت التساؤلات عن كيفية ترجمة هذه الشراكة إلى عملة صعبة.

وبزغ فورًا بذلك تصادم بين طرق فهم الميدان والمكاتب الرئيسية الخاصة بالشراكة. فنظر الطرف الأول للشراكة على أنها نموذج مبتكر للإغاثة الإنسانية والتنمية من شأنها زيادة أمن المنظمات غير الحكومية والمجتمع المحلي والوصول للمساعدات الإنسانية والكفاءة التشغيلية العامة. أما الطرف الآخر فرآها استثمارًا ذا عائد مالي متوقع لتمويل المشاريع. وكلتا وجهتا النظر صحيحتان ولكن أي منهما لم تدع الضغوط للحصول على"الماديات" الخاصة بالتمويل المؤسسي المشترك والمشاريع مساحة لتنمية "المعنويات"، مثل: العلاقات الشخصية غير الملموسة أو المعرفة المشتركة بين المنظمات الضرورية لتحقيقهما.

إضافة إلى ما سبق، تفاقمت مشاكل تشكيل علاقة مؤسسية مشتركة قائمة على الثقة المتبادلة والمساواة وذلك جراء الديناميات المتصورة داخل هذه العلاقات. فقد رأت كل منظمة نفسها الطرف الأقوى في ضوء جميع ديناميات القوة اللاشعورية التي تضعها هذه التصورات.

وللأسف، مع التشديد على "النتائج" الملموسة على مستوى القاعدة الشعبية، لم يُتَح الوقت والجهد اللازمان للتركيز على بناء العلاقات على مستويات أعلى. وأدرك المعنيون متأخرًا أن التوقيع الرسمي للشراكة قد جاء على عجل دون التأكد من توفر المقومات التأسيسية الرئيسية، وخاصة من جانب الحكومة، ومن أنَّ المكون "الشخصي" قد تحول على نحو كافٍ إلى "مؤسسي". ويجب بذل مزيد من الجهود لِيرى أفراد المجالس الحاكمة العمل على أرض الواقع وإمكانية إقامة هذه الشراكة قبل اتخاذ قرار تأسيسها. وخلال هذه المدة التحضيرية، على كلتا المنظمتين تجريب نماذج مختلفة من التعاون والتجارب في الميدان مدعومة بالبحث الأكاديمي للتأكد بالتجربة من قابلية تطبيق النموذج والعائد منه ومدى وثاقة صلته على نحو خاص بمجتمعات مستوى القاعدة الشعبية. وبامتلاك دليل مماثل، يصبح إقناع المعارضين للشراكة بقابلية تطبيق النموذج ومدى فعَّاليته أسهل.

وثاقة صلة النموذج بالواقع

على الرغم من النكسات والتعثرات، بوصفنا اثنين من الأشخاص الرئيسيين وراء إقامة هذه الشراكة في سريلانكا، ما زلنا نؤمن بأهميتها وشمولية أهدافها. وقد اتبعت كثير من

الهيئات الدولية طريقًا معروفًا قطاعيًا ومؤسسيًا محدودًا أكثر من أي وقت مضى لمعالجة جوانب الاستضعاف. ومع ذلك، للصدمات والضغوط التي نشهدها في العالم حاليًا تأثيرات متعددة وغير متوقعة وتتطلب على نحو متزايد - ولكن لا تؤدي بالضرورة إلى - استجابات متنوعة على الصعيد المحلي. ويتطلب تحقيق المرونة تجاوز وجهات النظر المحدودة للمخاطر. ونحن بحاجة لفهم أفضل ومتعدد التخصصات على نحو أكثر شمولية للاستضعاف وبناء نموذج جديد من خلال هذا الفهم لتحدي الناس ودفعهم لتقبل التنوع وخلق فرصًا للمجتمعات والأعراق والتقاليد والثقافات والأديان المختلفة.

ويمنح الإيمان بالإغاثة والتنمية فرصًا للوصول للمجتمعات إلا أنه غالبًا ما يُنحى جانبًا نظرًا لطبيعته الحساسة. ويعزز عالم الإغاثة والتنمية المشاركة مع المؤسسات المحلية إلا أنه لا يُشارك مطلقًا على نحو هادف مع المؤسسات المجتمعية الأقدم التي تمثل العقائد التي غالباً ما تدعم استقرار المجتمع (وأحيانًا اضطرابه). ولكل الأديان تقريبًا - مهما اختلفت لاهوتيًا - هدف مشترك لخدمة الإنسانية ومساعدة المحرومين ويمكن أن تقدم المؤسسات الدينية والجهات الفاعلة شبكات ثقافية واجتماعية وسياسية غير مسبوقة.

وكان من أكثر الجوانب إثارة للدهشة لهذه الشراكة في سريلانكا أنَّها كانت المرة الأولى التي يشهد فيها غالبية الناس عقائد مختلفة تعمل معًا على نحو عملي. ولا تعد فكرة عمل الأديان معًا جديدة[٣] ولكنها ما زالت حتى الآن مقصورة على حوار الأديان وبعض مبادرات التمويل المشترك حيث تتمثل هذه المبادرة في العلاقة الحالية بين اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة وهيئة المعونة الإسلامية.[٤] في سريلانكا، أثبتت الشراكة بين اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة وهيئة المعونة الإسلامية أنَّ ثمة إمكانات هائلة غير مستغلة للاستفادة من العقائد. وقد قلّص هذا التعاون الاختلافات اللاهوتية والاختلافات بين الأديان إلى التركيز على الهدف الإنساني لتخفيف وطأة الفقر وتيسير الحوار عن السلام والتفاهم. وكانت الشراكة مثالًا لعمل الناس معًا على سبب مشترك وهو الإحسان دون المساس بشخصهم أو بمعتقداتهم.

إنَّ هذه الشراكة نموذج للاستفادة من العقيدة التي تستلزم البدء بالأساس الذي مقامه التعاون وتبادل الاحترام والتفاهم وتقبل جدول الأعمال المشترك ما يزيد ليس فقط من القدرة على العمل معًا ولكن من القدرة على القضاء على التنافس على الموارد أيضًا. وتثبت أهمية هذا النوع من الشراكات في حالات مثل جمهورية أفريقيا الوسطى من خلال توفير وصول المساعدات الإنسانية إلى بيئات غير آمنة.[٥] ولرؤية منظمتين (أو أكثر) من المنظمات الدينية مختلفة العقائد وهما يعملان معًا في الميدان ويُشركون رجال الدين المحليين تأثيرًا مهدئًا على كثير من المجتمعات المحلية المتأثرة بالنِّزاع ما يُتيح لهم العمل بفاعلية في جو يفتقر إلى الأمن.

نحن نفتقر بشدة لنموذج مماثل يركز على المنظمات والأفراد من مختلف الأديان ويطرح جانبًا الاختلافات اللاهوتية (دون المساس بالشخصيات أو المعتقدات) ويعمل على أهداف مشتركة. ولكن مثلما رأينا في مثال شراكة هيئة المعونة الإسلامية واللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة، يجب بذل كثير من الجهد وراء الكواليس على المقومات الأساسية. وبالطبع لا تخضع جميع المجتمعات الدينية للمعايير نفسها ولا يبلغ كل مجتمع ديني الانسجام المنشود داخله. وعلى المنظمات العمل جاهدة لاحتواء المعارضة وشرح سياساتها مع الحفاظ على مؤيديها على جميع المستويات. وقبل إضفاء الطابع الرسمي على الشراكة بين اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة وهيئة المعونة الإسلامية يجب ترك مساحة للتواصل الداخلي والخارجي أولًا. وهذا من شأنه الدفاع عن فوائد النموذج الجديد الممثل في الشراكة والتحسب لمخاطره المحتملة والتأكيد على مسؤولية المنظمات غير الحكومية تجاه اكتشاف الطرق المبتكرة لدعم الأشخاص المحرومين بصرف النظر عن العوائد المالية لذلك. وستكون النتيجة وضع آليات ومقاربات جديدة ومبتكرة وبلوغ فهم أعمق عن العمل المشترك بين الأديان وتحقيق تواصل على نطاق أوسع وأكثر فاعلية مع الفئات المحرومة والمستضعفة.

أمجد سليم ***amjad@paths2people.com*** **مستشار يعمل على بناء السلام وحل النزاعات. غاي هوفي** ***guyhovey@yahoo.com*** **استشاري متخصص في النزاع/ الاغاثة من الكوارث والاستشفاء.**

تعبر هذه المقالة عن آراء أمجد سليم وغاي هوفي ولا تعكس بالضرورة آراء هيئة المعونة الإسلامية أو اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة.

١. www.muslimaid.org
٢. http://gbgm-umc.org/umcor/
٣. مثل، تحالف آكت في جنيف www.actalliance.org
٤. تمول حالياً اللجنة الميثودية المتّحدة للإغاثة 400 منحة نقدية من خلال هيئة المعونة الإسلامية في بانو، باكستان.
٥. راجع مقال ماهوني، ص 42.

اللجوء الكنسي

بيرغيت نويفيرت

اللجوء أو الملاذ الكنسي هو ممارسة تهدف لدعم اللاجئين وتقديم المشورة والمأوى لهم، إذا كانوا يتعرضون للترحيل إلى بلادهم الأصلية حيث الظروف المعيشية اللاإنسانية أو التعذيب أو حتّى الموت. ويمكن العثور على هذه الممارسة في أوجه العمل الخيري أو السياسي.

يُعد منح الملجأ أو على وجه التحديد منح الملاذ أو الإيواء الكنسي شكلٌ خاص من أشكال العمل الخيري، وهو تقليدٌ قديم منذ مئات السنين. وقد استُوْحت فكرة "اللجوء الكنسي" المعروفة في ألمانيا الآن من "حركة الملاذ الآمن الأمريكية" وحركات أُخَر في الدول الأوروبية، والتي أدّت إلى ظهور ميثاق جرونينجن في عام ١٩٨٧، وأخيراً إلى صدور الميثاق العام لحركة الملاذ الجديدة في أوروبا في عام٢٠١٠.[1]

وفي عام ١٩٨٣، منحت أَبْرَشِيّة في مدينة برلين اللجوء الكنسي لثلاث عائلات فلسطينية كانت مهددة بالترحيل إلى لبنان في أثناء الحرب الأهلية هناك، ومنذ ذلك الحين أصبح اللجوء الكنسي معمول به في جميع أنحاء ألمانيا، كما عملت به كل من الكنيسة البروتستانتية والكاثوليكية، وقد اتخذت كلتا الكنيستان موقفاً بجانب اللاجئين وحقوقهم في كثير من التصريحات العامة من أجل الحصول على حقوقهم، كما استخدمتا اللجوء الكنسي كوسيلة لحماية المُهجَّرين ودعمهم في المطالبة بحقوقهم.

مثال توضيحي: في مدينة براونشفايغ الصغيرة، تعيش أسرة مكونة من ثمانية أفراد: الأب والأم وستة أطفال، ويذهب الأطفال إلى المدارس بالإضافة إلى التدريب المهني. وفجأة، بعد أن قضوا ثمانية أعوام في ألمانيا، تتسلم الأسرة خطاباً من سلطة الأجانب (Ausländerbehörde) تطالبهم فيه بمغادرة البلاد بعد عدة أيام، ومن ثمّ سيُرحلون إلى باكستان، إلى البلد التي كانوا فيها، وسيُضطهدون فيها لانتمائهم إلى الطائفة الأحمدية، وهم أقلية مسلمة. وفي يوم ما، قبل موعد ترحيلهم، إذا بجماعة صغيرة من البروتستانت تفتح أبواب الكنيسة لاستقبال هذه الأسرة، وفي اليوم التالي، سوف ترسل الكنيسة خطاباً إلى سلطة الأجانب، ما نصّه: " نُعلن في هذا الخطاب أنَّ هذه الأسرة في الملجأ الكنسي الآن، ولذلك فهي في حماية جماعتنا".

فاللجوء الكنسي أمر عملي وملموس. ويواجه أفراد الكنيسة تحديات متمثلة في مقاطعة خططهم وعاداتهم اليومية، والتصرف السريع بأفضل طريقة عملية:لاستقبال المُهجرين وإيجاد أماكن للمبيت وللأكل، ولقضاء بعض الوقت معهم، لمجرد أن يكونوا هناك وحسب. و يحمي اللجوء الكنسي الناس من السلطات ومن ضباط الشرطة الذين يظهرون مع بزوغ الفجر لاعتقال الناس وترحيلهم. وليست هذه الحماية بالأمر الرمزي، بل هي واقع ملموس. فما يقف في طريق سلطة الدولة هي: أبواب الكنائس الموصدة وبيوت القساوسة، وأراضي الكنيسة التي تحترمها سلطات الدولة -عادةً-كمكان لا يجوز تدنيسه. وهناك أيضاً المتطوعون من أعضاء الكنيسة والجيران، والقساوسة الذين يحرصون على غلق هذه الأبواب، والذين يتحدثون إلى ضباط الشرطة والسلطات، والذين يبذلون قصارى جهدهم لحماية هذا المكان الآمن، وبذلك فهم يمنحون الحماية للناس، الذين تعدهم الدولة غير مستحقين للحماية.

وبالرغم من أنّ اللجوء الكنسي ليس حقّاً رسمياً، فغالباً ما تحترم الدولة هذا الملاذ، ولكن هناك استثناءات، ومن غير المستبعد أن تدخل الشرطة على الكنيسة في نهاية المطاف وتخليها من الأفراد المطلوبين. إلاَّ أنَّ ذلك لن يحدث أبداً دون إحداث جلبة في الرأي العام و دون صدور بيانات صحفية ومفاوضات بين الكنيسة وموظفي الدولة. وعادة ما تحدث مناقشات مستفيضة بين راعي الكنيسة والمطران من ناحية، وبينه والسلطات السياسية من ناحية أخرى، وذلك محاولةً للتأكد من عدم دخول الشرطة أراضي الكنيسة في المستقبل أو ترحيل الناس منها بالقوة، ولكنَّ هذه المفاوضات جاءت متأخرةً جداً لحماية الأفراد والأسر الذين رُحلوا ،بالرغم من وجودهم في الملجأ الكنسي،

وبالتالي، يعتمد اللجوء الكنسي إلى حد ما على الكنيسة كمؤسسة قوية، فالكنيسة كمؤسسة، هي التي تحترمها الدولة، في حالة الاتفاق على عدم اقتحام مواقعها، أو في حالة طلبها للمفاوضات. ومع ذلك، فهو أيضاً عمل كنسي شعبي، وبالإضافة إلى ذلك، فالملاذ ليس مكاناً أو

[1] طلب اللجوء في الكنائس في هامبورغ، ألمانيا، 2013.

بيرجيت ريوفيرت

عملاً فحسب، ولكنَّه المجتمع الذي لم تنص عليه القوانين، والتي بموجبها يُحصر اللاجئون في مراكز الاحتجاز بدلاً من السماح لهم بالعيش في استقلالية، هذا هو المجتمع الذى يدعم اللاجئين ويرافقهم في كفاحهم من أجل " الحق في الحصول على الحقوق". [٢]

بيرغيت نويفيرت neufert@kirchenasyl.de
تعمل لدى اللجنة المسكونية الألمانية للجوء الكنسي www.kirchenasyl.de وهي طالبة دكتوراه في جامعة جورج أوغست، غوتنغن.

١. www.kirchenasyl.de/wp-content/uploads/2013/12/Charta-english1.pdf
٢. أريندت هـ (1951) أصول الحكم الشمولي، سانت دييغو: هاركورت برايس آند كمباني، ص. 296. (The Origins of Totalitarianism)

منح المأوى لأصحاب طلبات اللجوء المرفوضة في كندا

كريستين مارشال

بالرغم من الاتجاه المعادي للاجئين الواضح في التعديلات التشريعية التي جرت مؤخرًا في كندا وموقف الحكومة المتصلب تجاه من يعيشون في المآوي، ما زالت روح المقاومة والمشاركة المجتمعية متقدة وفي حالة جيدة في كندا.

يشير مصطلح المأوى إلى ممارسة القرون الوسطى عندما كان الهاربون من العدالة يطلبون اللجوء إلى الكنيسة لتفادي الملاحقة القضائية. وقد جرى الاحتفال إلى حد كبير بإلغاء هذه الممارسة في القرن السادس عشر باعتبارها علامة للتقدم وانتصارًا لسيادة القانون. وتقلب العودة لممارسة توفير المأوى في العقود الأخيرة الفكرة الأصلية رأسًا على عقب، فبدلاً من رؤية هاربين من العدالة يسعون للحصول على المأوى، نجد هاربين من الظلم ضمن نظام تحديد وضع اللاجئين يسعون للحصول على الحماية من الترحيل داخل الكنيسة وبدعم من رجال الدين.

ما زالت سلطات الهجرة في كندا لا تدخل ممتلكات الكنيسة لاعتقال الأفراد الذين يعيشون في المأوى (وقد كتبت في الواقع توجيهًا سياسيًا لموظفي هيئة خدمات الحدود الكندية موضحة فيها ضرورة عدم دخول أماكن العبادة إلا في الحالات التي تتضمن تهديدات أمنية وجرائم خطيرة) ولكنَّ أحداً منهم لم يشارك في التفاوض بشأن هذه القضايا. وتكون النتيجة إقامة مطولة على نحو متزايد في الاحتجاز وهي بمنزلة طريقة لإجهاض ممارسة الإيواء تلك.

وتُجري الأبرشيات تمحيصاً دقيقاً في قرارات اللاجئين المرفوضين قبل الموافقة على إبقائهم في المأوى ويعد ذلك أساسًا نوعًا من المراجعة غير الرسمية للاستحقاق سعيًا لحماية الأفراد من ترحيلهم إلى التعذيب والاضطهاد وانتهاكات حقوق الإنسان. وتسوِّغ معظم الكنائس استخدامها للمآوي على أساس أنه لا يحق للاجئين المرفوضين استئناف معايير الاستحقاق للتصدي للقرارات غير الصحيحة ولهذا تتولى الكنائس هذه المهمة. وقد نُفذ مؤخرًا استئناف ولكن هذا الأمر ليس متاحًا لجميع مقدمي طلبات اللجوء.

والتغييرات الأخيرة التي أُجريَت على التشريعات الخاصة باللاجئين أتت مناقضة على نحو صارخ لالتزامات كندا الدولية وهذا ما يدعم فكرة أن انتهاج مقدمي المأوى لمبادرة مدنية للحفاظ على التزامات كندا ليست ضربًا من العصيان المدني للاستهزاء بالقانون الكندي. وتوفير المأوى آلية فعَّالة لحماية الأرواح إلا أنها تفرض تكاليف مادية على الأفراد والمجتمعات المشتركة فيها بسبب مكوث اللاجئين لمدد طويلة في المآوى والغموض الذي يعتري نتائج وضعهم.

وفي ظل هشاشة الأساس القانوني الذي يدعم ممارسة الإيواء، قد يتساءل المرء ما الذي يمنع سلطات الهجرة من دخول الكنائس لاعتقال هؤلاء الأشخاص؟ وتكمن الإجابة في الدعاية السلبية فمما لاشك فيه أنَّه من السيئ اقتحام الكنيسة ودفع القس وجر اللاجئين التي تطالب الكنيسة بحمايتهم. والشيء المؤكد أنَّه إذا قررت مجموعة من الأفراد المعنيين إيواء لاجئ ما مرفوض قررت الدولة ترحيله فلن يحظى هذا اللاجئ بالحماية نفسها من الاعتقال والترحيل التي سيحظى بها من يُدعون للمكوث في مأوى الكنيسة (كنيس اليهود أو مسجد أو معبد) حالياً. وعادة لا تفضل كل من سلطات الهجرة أو المحكمة الاتحادية الهرب من الترحيل بالاختباء "تحت الأرض" بدلاً من السعي لدخول المأوى فكلاهما يريان ذلك بمنزلة ازدراء للقانون.

صار المأوى لا يُقدر بثمن إذا ما وفره رجال الدين المعنيون بإثبات الاستحقاق للعائلات والأفراد باعتباره استمرارًا لتحقيق العدالة ليؤكد بذلك رجال الدين على حقهم في التقدير والإيمان بهم ودعمهم. ويساعد هذا أيضًا في توحيد رجال الدين والمجتمع الأوسع معًا على إيجاد معنى الحق والعدالة والتركيز عليهما.

كريستين مارشال kristinmarshall@sympatico.ca
محامية وعضو في شبكة توفير المأوى الكندية.
www.sanctuarycanada.ca

التعاون الإنساني بين الأديان: من منظور لوثري

إليزابيث غانو

تشير تجربة الاتحاد اللوثري العالمي إلى أنَّ التعاون الوثيق بين المنظمات القائمة على العقيدة من مختلف العقائد هو أمر محتمل ومفيد.

بالتوازي مع المشاركة بحماس في حوار مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين حول العقيدة والحماية في عام ٢٠١٢، بدأ الاتحاد اللوثري العالمي بتكوين الروابط مع منظمات أخرى قائمة على العقيدة لمواجهة الانقسامات بين المجتمعات الدينية من خلال تعزيز التعاون الإنساني وتبديد الشكوك بين الأديان. فالعمل جنباً إلى جنب مع منظمات قائمة على عقائد أخرى يمكن أن يدعم خطاباً دينياً ودوداً يحترم الغير، وأن يرسل رسالة قوية بأنّ الناس من مختلف الأديان يمكن أن تتوحد حول هدف مشترك وهو خدمة المحتاجين والعمل معاً من أجل السلام.

ولهذا الغرض، عقد الاتحاد اللوثري العالمي والمنتدى الإنساني[1] في أكتوبر/ تشرين الأول عام ٢٠١٣ ورشة عمل بعنوان "العمل معاً: الشراكات الإنسانية بين الإسلام والمسيحية" في عمّان، الأردن. واجتمع مشاركون من الاتحاد اللوثري العالمي وتحالف آكت و عدد من المنظمات الإنسانية الإسلامية بما فيها منظمة الإغاثة الإسلامية العالمية ومنظمة المعونة الإسلامية، لمناقشة المسائل العملية التي تواجه الشراكات الإنسانية بين الأديان. وحُددت مشروعات تجريبية للعمل المشترك لكل من: الأردن وكينيا وميانمار، وصدر بيان مشترك للإقرار ببعض الاختلافات والتحديات المحتملة للتعاون بين الأديان، وأيضا لإعادة التأكيد على الاعتقاد المشترك بأن المنظمات القائمة على العقيدة يمكن أن تكون دافعاً لتحقيق السلام والخير في العالم.

ويوجد كثير من التحديات الحقيقية التي تواجه إقامة شراكات جديدة، لا سيما أنَّ العلاقات بين الأديان غالباً ما تكون مسألة حساسة، وقد حدد المشاركون في ورشة العمل "العمل معاً" سلسلة من التحديات لمواجهتها من خلال التعاون العملي، فيمكن لسوء الفهم والجهل العام بأوجه التشابه والاختلاف بين الثقافات والأديان أن يؤدي إلى الخوف من الآخر، الذي يؤدي بدوره إلى فقدان الثقة في المنظمات القائمة على العقيدة والخشية منها، سواء فيما بين المجتمعات المحلية من مختلف العقائد أم بين المؤسسين للمنظمات المشاركة في العمل بين الأديان. وبالمقابل، يمكن لإظهار القيم المشتركة من خلال العمل جنباً إلى جنب على المساعدة الإنسانية أن يساعد في الحد من التصورات السلبية وتعزيز الثقة.

وكنتيجة مباشرة لورشة العمل، يعمل كل من الاتحاد العالمي اللوثري ومنظمة الإغاثة الإسلامية العالمية على تطوير الشراكة على المستويين العالمي والمحلي، ووُقعت بالفعل مذكرة تفاهم في أغسطس/آب عام ٢٠١٤. وتشتمل مجالات التعاون المخطط لها على مشروع ريادي مشترك في مخيمات داداب في كينيا للأطفال اللاجئين الصوماليين ذوي الإعاقة العقلية، ووضع برنامج مشترك في الأردن لمشروع ريادي لبناء السلام بين اللاجئين السوريين والمجتمعات المضيفة الأردنية الذي سيشتمل على وضع الموازنات والأدوار والمسؤوليات المتشاركة. وأثار التعاون على الصعيد الدولي بعض المسائل والتحديات كالتأخير الناجم عن الصعوبات الفنية لجعل الأنظمة التنظيمية تعمل بانسجام. ومع ذلك، فالعمل المشترك لمواجهة التحديات تحديداً هو الذي يساعد في تطوير وتقوية أواصر الشراكة.

ممارسة جيدة

ساهمت الشفافية بشأن دوافع الاتحاد اللوثري العالمي وهويته في تبديد الشكوك القائمة حول احتمالية أنها

تنخرط بالتبشير ومكنت الاتحاد اللوثري العالمي من العمل بفعالية أكبر في البيئات متعددة الأديان. وبالمثل، ساعد التعاون بين الاتحاد اللوثري العالمي ومنظمة الإغاثة الإسلامية بالأردن أفراد الاتحاد العالمي اللوثري بالأردن على معرفة قيم الإغاثة الإسلامية ومعاييرها وتكاليفها، والعكس صحيح. وأكد ذلك على أن كلتا المنظمتين متشابهتان بالتفكير في القيم وملتزمتان بالعمل على تحقيق الأهداف الإنسانية نفسها.

ويخدم الاتحاد اللوثري العالمي المجتمعات المستضعفة والمهمَّشة في جميع أنحاء العالم منذ سبعين عاماً، مانحاً الأفضلية للاجئين والأفراد النازحين داخلياً والمجتمعات المحلية، وهو حالياً أكبر شريك منفذ لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين قائم على أساس عقدي بدافع من القيم المسيحية واسترشاداً بالمبادئ والمعايير المهنية الإنسانية والإنمائية. ومع العلم بأنّ منظمات العقائد الأخرى على نفس الشاكلة، فتجربة الاتحاد اللوثري العالمي تبين أنّه من الممكن دمج الجهود لتخطي الفكرة المتحيزة عن الدين بأنه مصدر للنزاع فقط، ومن خلال العمل المشترك، يمكن إظهار الدين كدافع نحو الرفاه والسلام.

وبيّن الدكتور هاني البنّا، رئيس المنتدى الإنساني في البيان المشترك لورشة "العمل معاً" قائلاً: "أصبحت الشراكة واجباً ملزماً على كل منّا، فلا تستطيع أي منظمة العمل منفردةً". "لا ينبغي لنا أن نخاف من بناء الشراكات" وأضاف صاحب النيافة إبرهارد هيتسلر، ثم مدير إدارة الاتحاد اللوثري العالمي للخدمة العالمية قائلاً: "إننا نؤمن بشدَّة أنّ التعاون الوثيق على الصعيدين المحلي والعالمي يمكن أن يعود بالنفع المتبادل، والأهم من ذلك، يمكن أن يسهم في تحسين خدماتنا الإنسانية للأشخاص المتأثرين من الكوارث".

إليزابيث غانو
Elizabeth.gano@lutheranworld.org مساعدة البرامج في برنامج التعاون بين الأديان، الاتحاد اللوثري العالمي.
www.lutheranworld.org

١. منتدى مقره المملكة المتحدة للحوار والتفاهم بين المنظمات الإسلامية ونظيراتها الغربية ومتعددة الأطراف. www.humanitarianforum.org

صِدام العقيدة وسيطرتها: تقديم المعونة للاجئين في غانا وكينيا

إليزابيث فيرتس وجوناس إيكي

تقيِّم دراسة حالة من غانا أهمية الاستجابة القائمة على العقيدة للتهجير في غرب إفريقيا، بينما في كينيا فهناك مثال يسلط الضوء على المشاكل التي يمكن أن تنشأ من التعاون بين المنظمات العلمانية والأخرى القائمة على العقيدة.

كانت المنظمات القائمة على العقيدة وما زالت عاملاً رئيسياً في استجابة غانا لأزمة اللاجئين الليبيريين. فقد كانت الكنائس الإنجيلية المسيحية والخمسينية ،التي كان اللاجئون والغانيون يديرونها، أوائل المستجيبين وقدمت في وقت لاحق الدعم حينما انخفضت المعونة الرسمية انخفاضاً كبيراً. ولما فرّت الأفواج الأولى من الليبيريين إلى غانا في عام ١٩٩٠، لم تكن غانا تمتلك البنية التحتية الإنسانية الرسمية للتعامل مع ما يمكن أن يصبح أزمة كبيرة مع وصول أكثر من ثلاثين ألف لاجئ ليبيري. وحسب معظم الروايات، تولى المجلس المسيحي لغانا دوراً أساسياً في تقديم المعونة للاجئين في المراحل الأولى من الأزمة (يتكون المجلس المسيحي من خمسة عشر كنيسة مسيحية موجودة في غانا منذ زمن بعيد، مثل الكنيسة المشيخية).

ووفّرت المجتمعات الكنسية وأعضاؤها الأفراد المسكن والغذاء ومواد الإغاثة الأخرى قبل أن تشكل الحكومة الغينية لجنة معنية باللاجئين، وتخصص مجمع "جومو بودبرام" في المنطقة الوسطى في غانا مخيماً للاجئين. ومثلت المنظمات القائمة على العقيدة دوراً كبيراً في تحسين ظروف المخيم، وذلك بعد أن طلبت الحكومة الغينية المساعدة من مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين، وأصبحت عملية التَّسجيل والمعونة أكثر خضوعاً للمعايير.

وكثير من اللاجئين الليبيريين الذين وصلوا إلى بودبرام كانوا من "المعمدانيين الكاريزمية"، وهي عقيدة تتماشى مع تدين المستجيبين الأوائل الغينيين و والمنظمات الإنجيلية غير الحكومية، ومع أن الاستجابة الإنسانية لأزمة اللاجئين كانت بوجه عام محفوفة بالمشاكل، إلّا أنّ مجهودات المعونة القائمة على العقيدة في بودبرام قوبلت باستجابة إيجابية، نظراً لأنها يمكن أن تصاغ في إطار ديني مشترك. وعلاوة على ذلك، يستعين كثير من الليبيريين بالدين لتفسير الماضي وتعبئة الموارد من أجل المستقبل وإنشاء شبكات للتبادل الاقتصادي وتعزيز المصالحة بين الأعراق. وترقباً للفوائد المتصورة في حالة التدين على المذهب الخمسيني، انضمت اعداد لا حصر لها من الليبيريين إلى الكنائس الخمسينية والإنجيلية في المخيم. كما اتصل اللاجئون الليبيريون بأعضاء الكنيسة في الخارج، لا سيّما في الولايات المتحدة، للحصول على دعم مالي لكنائسهم ومنح دراسية لأفراد الأبريشية وبعض الخدمات الاجتماعية. وفي الوقت الحاضر، يعمل كثير من القلة المتبقية من مقدمي المعونة في المخيم على أساس ديني.

صدام العقيدة

خلافاً للنجاح الذي لاقته المنظمات القائمة على العقيدة في غانا، تسلط البحوث في شرق إفريقيا الضوء على الطرق التي يمكن للنهج القائم على العقيدة في المساعدة الإنسانية أن يسبب فيها المشكلات عند تطبيق البرامج أو توفير الخدمة للاجئين خاصة عندما تكون المعتقدات الدينية للمنظمة وموظفيها مخالفة لأهداف المشروع.

وكثير من الشركاء التنفيذيين من المنظمات غير الحكومية العاملون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في مخيمات اللاجئين في شرق أفريقيا هم منظمات قائمة على العقيدة؛ بعضهم منظمات دولية كبيرة، بينما البعض الآخر منظمات محلية. وفي أحد مخيمات اللاجئين، تُدار كثير من عمليات التثقيف في مجال الصحة الجنسية والإنجابية والتوعية توجه من جانب منظمة مسيحية محلية بصفتها شريك تنفيذي لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. وسعت إحدى المنظمات العلمانية الدولية، التي لم تكن نشطة في المخيم، إلى تنفيذ حملة للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين والشباب، إذ تشترك كلتا المنظمتان في تدريب اللاجئين العاملين في المجال المجتمعي لتثقيف إخوانهم في مجتمعات اللاجئين في أمور الصحة الجنسية والإنجابية التي تواجه المراهقين من اللاجئين.

وكان هدف المنظمة الدولية غير الحكومية تثقيف شباب اللاجئين في أمور كالأمراض المنقولة جنسياً وتنظيم الأسرة. إلاّ أنّ كلتا المنظمتين تحمل معتقدات مختلفة فيما يتعلق بممارسة الجنس قبل الزواج، واستخدام وسائل منع الحمل، والعمل في تجارة الجنس والمثلية الجنسية. وكان جل اهتمام المنظمة العلمانية ضمان الوقاية الصحية للمراهقين من خلال تشجيع استخدام وسائل منع الحمل للوقاية من الأمراض المنقولة جنسياً والحمل غير المرغوب فيه. ولم يُظهر أفراد هذه المنظمة أي معتقدات سواءً مع كل من المثلية الجنسي والعمل في تجارة الجنس وممارسة المراهقين للجنس (الجنس قبل الزواج) أم ضدهم. وعلى النقيض من هذا النهج، عبّر أفراد المنظمات القائمة على العقيدة عن معتقداتهم في أنّ المراهقين ما زالوا صغاراً على الزواج ولا ينبغي لهم ممارسة أي نشاط جنسي قبل الزواج، وكان نهجهم اتباع العفة حتى الزواج قدر المستطاع، واللجوء إلى الممارسات الجنسية الآمنة عند إخفاق هذه التدابير.

ولا تقتصر بالطبع المعتقدات الشديدة فيما يتعلق بالعلاقات الجنسية والإنجاب على المنظمات القائمة على العقيدة وأفرادها فحسب، فمسائل العلاقات الجنسية والإنجاب هي مسائل شائكة ترتبط بمفاهيم كالأخلاق والنقاء والصحة العامة، ولكنه ليس من المستغرب أن تختلف منظمة علمانية مع منظمة قائمة على العقيدة في النهج المتبع للحفاظ على الصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين. ويمكن لهذا الصدام أن يؤدي بسهولة إلى تقليل فرص النجاح في تحقيق أهداف المشروع، وإعطاء معلومات متضاربة للاجئين، وفي النهاية يؤدي إلى نتائج أكثر سوءاً للصحة الجنسية والإنجابية للمراهقين.

إليزابيث فيرتس *wirtz@purdue.edu* وجوناس إيكي *jecke@purdue.edu* مرشحان لنيل درجة الدكتوراه[1] في قسم علم الإنسان، جامعة بوردو. *www.purdue.edu*

١. بتمويل كريم من الهيئة الألمانية للتبادل الثقافي، ومعهد كيلوج للدراسات الدولية، والمؤسسة الوطنية للعلوم، وكلية بوردو للآداب الحرة ومؤسسة بوردو للأبحاث.

استجابة إنسانية متعددة الأديان في جمهورية أفريقيا الوسطى

كاثرين ماهوني

مثَّل التعاون بين الأديان دورًا رئيسيًا في ضمان بقاء التماسك الاجتماعي والوساطة بين الأديان في جدول الأعمال الدولي المتعلق بالاستجابة في جمهورية أفريقيا الوسطى حيث دين الناس جزء لا يتجزأ من هويتهم وحيث الدين سلعة يُتاجر بها بطريقة مروعة.

للوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية وهيئة الإغاثة الإسلامية تاريخ طويل من العمل التعاوني للاستجابة في حالات الأزمات الإنسانية عندما تعجزان - لأسباب أمنية أو بسبب حساسية النزاع أو أي مخاطر أخرى - عن العمل بمفردهما. وقبل أن تتعاونا في جمهورية أفريقيا الوسطى، وضعتا فعليًا طرقًا للعمل معًا.

وكان من بين العوامل المحفزة للاستجابة متعددة الأديان في جمهورية أفريقيا الوسطى رغبة المنظمات الإسلامية في المملكة المتحدة في الاستجابة للأزمة هناك بسبب تزايد الاحتياجات الإنسانية وكذلك توقعات قاعدة الداعمين لهم. وباستثناء هيئة الإغاثة الإسلامية، لم تمول المنظمات الإسلامية في المملكة المتحدة التي أبدت اهتمامها ببرامج الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية وإمكانية الشراكة معها أي برامج جرت في جمهورية أفريقيا الوسطى ولم يكن لأي من هذه المنظمات وجود داخل الدولة. فقد حال استمرار حالة الانفلات الأمني والعنف الذي استهدف غالبًا السكان المسلمين وزيادة عدد الهجمات ضد العاملين في المنظمات غير الحكومية الدولية وممتلكاتها دون اشتراك المنظمات الإسلامية في الاستجابة داخل جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد قدمت الشراكة مع المنظمات المسيحية - التي كانت تعمل على نحو وثيق مع برنامج التعاون بين الأديان داخل البلاد[1] والتي كانت تدعو للتركيز أكثر على الوساطة بين الأديان - حلًا للنزاع مّكن تلك المؤسسات الخيرية الإسلامية من الاستجابة للأزمة.

وزاد كلا الجانبين من خياراتهم للتمويل. فمن ناحية الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية، كانت تلك فرصة لإيصال التمويل لشركائها من المنظمات التي كانت تعمل داخل البلاد عن طريق التبرعات الخاصة بالمؤسسات الخيرية الإسلامية، مثل: منظمة المساعدة الإسلامية وهيئة المعونة الإسلامية وكذلك من خلال علاقات هيئة الإغاثة الإسلامية ومنتديات المؤسسات الخيرية الإسلامية مع المؤسسات المانحة.

ومنذ بدء الأزمة الحالية في جمهورية أفريقيا الوسطى، صار الدين سلعة للمتاجرة في يد من هم في السلطة. وطالما دأب برنامج التعاون بين الأديان[2] الذي يضم رئيس الأساقفة ديودونيه نزابالاينجا والإمام عمر كوبين لاياما والقس نيكولاس جوريكويامي - باستمرار على إيصال رسالة الاعتدال والتسامح والاحترام من خلال الحوار مع المجتمعات المحلية وكذلك بأن يمثِّلون قدوة في أفعالهم. وبزيادة التوتر والعنف بين المجتمعات المحلية، قرر رئيس الأساقفة والإمام العيش معًا في منزل رئيس الأساقفة لتأمين الحماية لبعضهما ولكي يصبحان قدوة للسلام والتماسك على الرغم من النزاع الدائر.

المناصرة

كان لجهود برنامج التعاون بين الأديان أيضًا دور فعَّال في جذب الانتباه الدولي للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى. فباستثناء الاهتمام المتزايد لوسائل الإعلام من ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ إلى يناير/كانون الثاني ٢٠١٤، ظلت الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى مهملة إلى حد كبير من قبل المجتمع الدولي. وفي ضوء إدراك الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية بفضل برنامج التعاون بين الأديان وما استوحته من القيمة الرمزية للبرنامج، سعت الوكالة حثيثًا لتوسيع جهودها في المناصرة من خلال التواصل مع منتديات المؤسسات الخيرية الإسلامية واستكشاف فرص تقديم رسائل مشتركة بشأن قضايا المناصرة. وتكوّن شعور بأن هذه العلاقة قادرة على المساعدة في التوسع في نشر رسائل المناصرة التي تبعثها الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية ليس بسبب سمعة منتديات المؤسسات الخيرية الإسلامية داخل القطاع وحسب ولكن بسبب

تأثير حافز اتحاد رأي المنظمات الإسلامية والمسيحية معًا على صانعي القرار السياسي. ومع تركيز معظم استجابة الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية الأولية للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى على المناصرة ومع استثمار مساحة كبيرة من وقتها في تحليل الوضع، تمكنت الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية أيضًا من تقديم جزء كبير من قدرتها الاستيعابية على المناصرة إلى المؤسسات الخيرية الإسلامية التي لم يكن لمعظمها تواجد في البلاد وكانت قدرتها على مناصرة هذه القضايا محدودة.

ومن خلال هذا الرابط بين الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية ومنتديات المؤسسات الخيرية الإسلامية نمت العلاقات بين المنظمات الإسلامية والكاثوليكية العاملة في جمهورية أفريقيا الوسطى سعيًا لتوسيع نطاق هذه القيمة الرمزية إلى إيصال المساعدات على أرض الواقع. وقد صرحت البارونة بريدج في برلمان المملكة المتحدة في يونيو/حزيران ٢٠١٤ قائلة: "إذا حصل المجتمع المسيحي في جمهورية أفريقيا الوسطى على المساعدات الغذائية من منظمات المساعدات الإسلامية في المملكة المتحدة فهذا من شأنه المساعدة في إعادة بناء الثقة بين المجتمعات المحلية التي هي في أمس الحاجة إليها". وكانت الرؤية التي تمثلت في تعزيز التماسك الاجتماعي من خلال البرامج الإنسانية المشتركة متعددة الأديان وتطبيق أعمال برنامج التعاون بين الأديان ورسائله عاملاً دافعًا على طريق تكوين علاقات عمل بين منظمات المساعدات الإسلامية والكاثوليكية عند الاستجابة للأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الاستثمار والإنجازات

كانت الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية تنسق فعليًا أعمال مناصرة كثيرة في جمهورية أفريقيا الوسطى واشتركت منتديات المؤسسات الخيرية الإسلامية في هذه القضايا وحضرت الاجتماعات بانتظام. وقد كانت منتديات المؤسسات الخيرية الإسلامية من دفع منظمة المساعدة الإسلامية وهيئة المعونة الإسلامية للتوجه إلى الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية للاستفسار عن دور الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية في جمهورية أفريقيا الوسطى والتماس التوجيه بشأن كيف لهم أن يدعموا العمل في الشراكة. واستجابة لطلبات منظمة المساعدة الإسلامية ومنتديات المؤسسات

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ ب سوكول

الإمام موسى بوا والأخت ماريا كونسيتا في زونغو، مقاطعة إكواتور، جمهورية الكونغو الديمقراطية، عبر النهر من بانغوي، عاصمة جمهورية أفريقيا الوسطى.
ويعمل القائدان الدينيات معاً في التخفيف عن الجروح التي قسَّمت المجتمعين المسيحية والمسلم في جمهورية أفريقيا الوسطى.

الخيرية الإسلامية، عقدت الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية اجتماعًا بين عدداً من المؤسسات الخيرية الإسلامية ونظيراتها من منظمات خدمات الإغاثة الكاثوليكية الأمريكية لمناقشة فرص التمويل والشراكة والبرامج المشتركة المحتملة.

ونتيجة لذلك الاجتماع، قام كل من الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية وهيئة الإغاثة الإسلامية ومنتديات المؤسسات الخيرية الإسلامية وهيئة المعونة الإسلامية ببعثة مشتركة دامت أسبوعًا في جمهورية أفريقيا الوسطى. وكان ذلك استثمارًا في بناء علاقات العمل بين المنظمات. وتمكنت هذه المجموعة من زيارة مشاريع عديدة ليكرروا بذلك منهجية برنامج التعاون بين الأديان وكان الممثلين من الكاثوليك والمسلمين والبروتستانت الذين عملوا معًا لتضميد جراح النزاع وحاولوا تحقيق الوساطة والمصالحة. وأتاحت هذه الزيارة أيضًا للمنظمات إجراء تقييم مشترك للاحتياجات الضرورية والتعرف كذلك على خيارات التمويل المشترك ووضع البرامج على نحو تعاوني. وإضافة إلى ما سبق، ساعدتهم البعثة على توسيع رسائل المناصرة التي تبعثها المجموعة حيث كانت إضافة كبيرة للقيمة الرمزية ومنحت أيضًا من شاركوا في هذه البعثة الفرصة أثناء عودتهم للحديث مع صانعي القرار السياسي والداعمين من منطلق تجربتهم الأولى لهم في البلاد.

ومن خلال الجهود المشتركة بين الأديان، استطاع تجمع المنظمات الدينية غير الحكومية في المملكة المتحدة الوصول إلى صانعي القرار السياسي في المملكة المتحدة لتسليط الضوء باستمرار على الحاجة لدعم التماسك الاجتماعي في جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد مهد ذلك - جزئيًا - الاهتمام الدولي بأعمال برنامج التعاون بين الأديان.

فتجاهل الدين سيحد بشدة أي تحليل للوضع الراهن في البلاد. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى نفسها، ترى المجتمعات المحلية المؤسسات الدينية بوصفها مصدر للهدوء والمأوى. وتجد غالبية الكنائس محاطة بمخيم للنازحين يوفر الإغاثة للمجتمعات المسيحية والمسلمة التي لجأت له. وقد أتاحت هذه البعثة المشتركة أيضًا الفرصة للتعاون في البرامج حيث تمول هيئة الإغاثة الإسلامية حاليًا منظمات خدمات الإغاثة الكاثوليكية لتنفيذ برامج الإيواء والأمن الغذائي وصار لها وجود أكثر استمرارية في بانغي.

إلا أن هذه العملية لا تخلو من التحديات. فقد كانت المنظمات الخمس (الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية ومنظمات خدمات الإغاثة الكاثوليكية وهيئة الإغاثة الإسلامية ومنتديات المؤسسات الخيرية الإسلامية و هيئة المعونة الإسلامية) التي قامت بهذه البعثة المشتركة وباستضافتها بحاجة إلى استثمار وقدرة استيعابية ضخمة ولاسيما عند تنظيم الزيارة إلى بانغي. ويتطلب الحفاظ على هذه العلاقات بالمثل الاستثمار والقدرة الاستيعابية التي لا تُتاح دائمًا بسبب المطالب التنافسية. وعلى الرغم السهولة النسبية في تنسيق الاتصالات وجهود المناصرة مباشرة عقب البعثة المشتركة إلا أنه بمرور الوقت يصبح التنسيق بين المنظمات الخمس أكثر تحديًا.

الفرص

بالرغم من هذه التحديات، تستمر الأزمة في جمهورية أفريقيا الوسطى وسيصبح من الضروري زيادة جهود تعزيز التماسك الاجتماعي في البلاد. وثمة مزايا واضحة في استمرار المنهجية متعددة الأديان في الاستجابة الإنسانية داخل جمهورية أفريقيا الوسطى وفي عمل المنظمات الكاثوليكية والإسلامية معًا. ويُتيح العمل مع منظمات دينية مختلفة وجود منهجية مراعية لأوضاع النزاع وكذلك المساعدة على زيادة رسائل المناصرة وكسب إمكانية التواصل مع صانعي القرار. وما زال ثمة حاجة لمناصرة توفير الظروف الملائمة - مثلاً - للعودة الآمنة لجميع من نزحوا بفعل النزاع وضمان توفير البرامج الإنسانية لظروف العودة هذه.

ويصعب قياس أثر منهجية البرامج متعددة الأديان على تعزيز التماسك الاجتماعي في ضوء الوضع المضطرب. وثمة أمثلة واضحة في عمل منظمات خدمات الإغاثة الكاثوليكية مع المجتمعات الإسلامية على أنَّ مثل هذه الشراكة قد زادت من إيصال المساعدات الإنسانية وسهلت بعض الحوار بين المجموعات هناك. وبالرغم من تميز سياقات الطوارئ عن بعضها وأن لكل منها تحليلها الخاص بها، في بعض المواقف المتشابهة حيث يمثّل الدين دورًا مهمًا في النزاع وفي عملية المصالحة، لا يعد العمل مع منظمات دينية مختلفة ضروريًا وحسب ولكن مفضلاً أيضًا.

كاثرين ماهوني *cmahony@cafod.org.uk* **المنسق الإقليمي في حالات الطوارئ - غرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى، الوكالة الكاثوليكية للتنمية الخارجية.** *www.cafod.org.uk*

١. انظر مقال نزابالاينجا ولاياما وغبانجو صفحة 4.

٢. في حين أنه يُشار إلى تجمع الزعماء الدينيين دوليًا ببرنامج التعاون بين الأديان إلا أن اسمه الرسمي برنامج الاعترافات الدينية في إفريقيا الوسطى.

احترام العقائد وتفادي الضرر: المساعدة النفسية الاجتماعية في الأردن والولايات المتحدة

مريم زوما

على كل من المنظمات الدينية والعلمانية معرفة الطرق التي يمكن أن يُقدم من خلالها الدين المداواة والدعم والتي يمكن أيضًا أن تتسبب في إيذاء اللاجئين وطالبي اللجوء.

قدمت المنظمات القائمة على العقيدة تاريخيًا مجموعة متنوعة من الخدمات للاجئين وطالبي اللجوء بغض النظر عن دين هؤلاء الأفراد أو انتمائهم الديني، ولا تختلف هذه المساعدات عن تلك التي تقدمها نظيراتها العلمانية. وتسترشد المنظمات القائمة على العقيدة بقيمها الدينية وتسعى للتواصل مع مؤسسات دينية أوسع للحصول على الموارد التي قد لا تقدر المنظمات العلمانية على الحصول عليها. وإضافة إلى ما سبق، يستخدم كثير من اللاجئين وطالبي اللجوء الدين والقيم الروحية بوصفهما مصدرين للتعايش والاستشفاء والمرونة.[1]

يقارن هذا المقال العمل النفسي الاجتماعي مع اللاجئين وطالبي اللجوء الذي تضطلع به اثنين من المنظمات القائمة على العقيدة، هما: منظمة الهيئة الكاثوليكية للرفاه في الشرق الأدنى في عمّان، الأردن، ومنظمة البحارة الدولية في مدينة نيويورك. فمن ناحية، تقدم منظمة الهيئة الكاثوليكية للرفاه في الشرق الأدنى يد العون للسكان العراقيين والسوريين والفلسطينيين والأردنيين وتوفر لهم المساعدات الطبية والغذاء والإسكان والتعليم بغض النظر عن الخلفية الدينية للفرد، وتقدم كذلك هذه المنظمة التمويل لكنيسة مبشري مريم الفرنسيسكان في الأردن لبرامج التعليم المسيحي (التي تُقدم حصريًا لعائلات مسيحية). أما منظمة البحارة الدولية فمنظمة دينية اجتماعية لوثرية تابعة للكنيسة الإنجيلية اللوثرية في أمريكا التي توفر أساسًا مساكن مؤقتة لطالبي اللجوء والمهاجرين القادمين من دول أمريكا الوسطى والجنوبية والشرق الأوسط وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

فوائد المنظمات القائمة على العقيدة التي تقدم المساعدة النفسية الاجتماعية

يتحدث كثير من اللاجئين وطالبو اللجوء الذين عملت معهم في الأردن والولايات المتحدة عن أهمية العقائد الدينية واندماجهم في المجتمعات المحلية الدينية بوصفها مصدرًا للدعم الروحي والعاطفي والاجتماعي. وتستطيع المنظمات القائمة على العقيدة من خلال أنشطتها مساعدة طالبي اللجوء واللاجئين على الشعور بالانتماء وتوفر لهم نوع من الشعور بالألفة. فعلى سبيل المثال، درّست كنيسة مبشري مريم الفرنسيسكان الكتاب المقدس في مجموعة أسبوعية داخل ديرهم. وقد أعربن كثيرات من المشاركات كيف تطلعن للانضمام لهذه المجموعة نظرًا لما قدمته لهن من نشاط روحي واجتماعي في ظل محدودية الموارد التي يحظى بها اللاجئون للإنفاق على الأنشطة الترفيهية. وقد منحت الدراسة الأسبوعية للكتاب المقدس اللاجئين مساحة لمعرفة المزيد عن دينهم والتفاعل مع المجتمع المحلي واكتشاف الموارد والخدمات المتاحة لهم من قبل المنظمات الأخرى فضلاً عن أنها ساعدتهم على مسايرة الضغوط التي يتعرضون لها.

وتقدم منظمة البحارة الدولية المساكن المؤقتة لطالبي اللجوء والمهاجرين الذين خرجوا مؤخرًا من مراكز الاحتجاز، ويزور أيضًا موظفو منظمة البحارة الدولية والمتطوعون طالبي اللجوء والمهاجرين المحتجزين في مراكز الاحتجاز في جميع أرجاء نيو جيرسي لتزويدهم بالدعم العاطفي والاجتماعي.[2] ويأتي كثير من متطوعي منظمة البحارة الدولية من التجمعات اللوثرية في مدينة نيويورك ويشاركون في هذا البرنامج بوصفه وسيلة لتفعيل إيمانهم بدينهم. وتدرب منظمة البحارة الدولية المتطوعين قبل إجراءهم زيارات لمراكز الاحتجاز حتى يعرفوا أن غرض الزيارة ليس جذب الأتباع بل تقديم الدعم العاطفي والاجتماعي. ولكن إذا جاء المحتجزون على ذكر مدى أهمية العقائد الدينية لهم فبإمكان المتطوعين الاشتراك مع المحتجزين في حوار حول هذا الموضوع. فعلى سبيل المثال، تحدث أحد المهاجرين المحتجزين إلى متطوعي منظمة البحارة الدولية قائلاً إنَّ قراءة الكتاب المقدس ساعدته على أن يكون إيجابيًا خلال إقامته في الاحتجاز، وهكذا شعر هذا المحتجز بالأريحية لمشاركة هذه المعلومات عقب لقائه مع أحد المتطوعين لمدة ساعة ثم شاركه المقاطع من الكتاب المقدَّس التي يُحب أن يقرأها وأخيرًا أعرب المحتجز عن شعوره بالراحة لإجراء هذا الحوار. في حين لا يشعر الموظفون في المنظمات العلمانية بالراحة عند الانخراط في حوارات بشأن العقيدة.

ويتحدث طالبو اللجوء الذين يمكثون في دار ضيافة منظمة البحارة الدولية أيضًا عن أهمية العقائد الدينية. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد طالبي اللجوء الذي عرّف نفسه بصفته مسيحيًا أن البقاء في مكان مسيحي ساعده على الشعور بالثقة والأمان. فالمساعدة تخلق بيئة يشعر فيها اللاجئون وطالبو اللجوء بالأمان وبالتقبل وبالثقة وجميعها أمور مهمة لرفاههم العقلي والعاطفي. وتساعد الرموز والصور الدينية على خلق مساحات مألوفة ومطمئنة لطالبي اللجوء واللاجئين. وعلاوة على ما سبق، يمكن أن يساعد الموظفون الذين يشاركون في الشعائر الدينية والذين يحترمونها - سواء كانت من دينهم أم من دين آخر - على بناء جسور الثقة مع العملاء وتكوين روابط اتصال فعَّال مع كل من المنظمة والمجتمع الأوسع. وفي المقابل، قد لا تقدر المنظمات العلمانية التي تقدم خدمات مماثلة على خلق بيئة ترعى العملاء الذين يشيدون بالدين والقيم الروحية بوصفها جوانب مهمة لرفاههم العاطفي فهذه المنظمات تفرط في استخدام التدخلات العلاجية الغربية التي تختلف كثيرًا عن طرق الأشخاص الذين يخدمونها في التعايش ما يسبب الألم النفسي لهم.

وإضافة إلى تقديم الدعم الروحي والعاطفي والاجتماعي، لدى المنظمات القائمة على العقيدة روابط مع الشبكات الاجتماعية الأخرى، مثل: أماكن العبادة، وهي قادرة على جذب الموارد والمتطوعين من خلال هذه الشبكات. فعلى سبيل المثال، تعمل منظمة البحارة الدولية مع التجمعات اللوثرية لتوظيف المتطوعين لزيارة مراكز الاحتجاز بينما تستخدم كل من منظمة الهيئة الكاثوليكية للرفاه في الشرق الأدنى وكنيسة مبشري مريم الفرنسيسكان شبكاتهم الكنسية لإيجاد الموارد وتوزيعها، مثل: الإسكان والأثاث والملابس لعملائهم اللاجئين. ويمكن أن يتواصل الموظفون مع طالبي اللجوء واللاجئين الذين يتبعون العقائد الدينية نفسها التي تتبعها المنظمة القائمة على العقيدة ويتجمعون في أماكن العبادة التي تزودهم بمزيد من المساعدة الروحية. وعلى صعيد آخر، لا تحظى المنظمات العلمانية بروابط اتصال مع أماكن العبادة.

القيود والمخاطر

تواجه المنظمات الدينية أيضًا قيودًا وقد تضر ببعض الأفراد الذين يعتنقون دينًا مغايرًا لدين المنظمة، فهم قد يتعرضون للاضطهاد بسبب دينهم أو للتشكيك في صحة معتقداتهم أو للشعور بأن سلطة عُليا قد تخلت عنهم في وقت محنتهم. حتى إن بعض الأفراد يخافون طلب المساعدة من المنظمات الدينية خشية أن يضطروا للتحول عن معتقداتهم الدينية. وعلى موظفي المنظمة القائمة على العقيدة الانتباه لمثل هذه القضايا وإذا ما أعرب طالبو اللجوء واللاجئون عن مثل هذه المخاوف وجب على الممارسين مساعدتهم على اكتشاف طرق أخرى مفيدة للتعايش وإحالتهم - إذا لزم الأمر - لمنظمات أخرى.

وقد يشعر طالبو اللجوء واللاجئون بالقلق إزاء تلقي المساعدة من منظمة قائمة على العقيدة لا تعتنق دينهم نفسه. حتى إن بعض العملاء يظنون أن مثل هذه المنظمات لا تقدم المساعدة إلا للأفراد الذين يعتنقون الدين نفسه الخاص بالمنظمة وأحيانًا يعتقد خطأً بعض العملاء ذوو دين المنظمة نفسه أنهم سيحظون بمعاملة أفضل من غيرهم. وقد يشعر العملاء الذين يعتنقون دين المنظمة نفسه بالضغط للإفصاح عن دينهم عند تلقي المساعدة من المنظمات الدينية.

وقد تتسبب الرموز والصور الدينية في إشعار العملاء من الأديان المغايرة بالبعد عن المنظمة. فقد كان أحد المتطوعين في منظمة البحارة الدولية يرتدي صليبًا أثناء تحدثه مع مهاجر محتجز في مركز الاحتجاز قدم نفسه بوصفه مسلمًا، وحينها شعر المحتجز بالانزعاج من الصليب وأوضح أنه مُسلم ولا يرغب في التحول عن دينه. وهكذا، على موظفي المنظمات الدينية إعطاء رسائل جلية إلى المجتمع المحلي مفادها أنهم يقدمون المساعدة لجميع الأفراد بغض النظر عن معتقداتهم الدينية وأن يتجنبوا إظهار رموزهم الدينية.

ومن الأهمية بمكان لموظفي كل من المنظمات الدينية والعلمانية أن يكونوا ضليعين في المبادئ الأساسية للأديان التي يتبعها عملائهم. وعلى المنظمات الانتباه لبعض الممارسات والالتزامات واحترامها، مثل: القيود الغذائية والأعياد الدينية. وعلى الموظفين أيضًا - إن أمكن - محاولة إدماج تقاليد العملاء الروحية في نشاطات المنظمة أو عقد احتفالات ثقافية إذا ما وصفها العملاء بأنها تعني شيئًا مهمًا لمجتمعاتهم وطريقًا لرفاههم النفسي الاجتماعي ولا سيما إذا كانت تناسب السياق المحلي. وبناءً على طلب زوج مسلم وزوجته المسيحية من طالبي اللجوء، بارك قس منظمة البحارة الدولية طفلهم حديث الولادة مستخدمًا تقاليد كلا الدينين.

أخيرًا، على المنظمات الاستعداد للانخراط في حوار الأديان والقيم الروحية مع عملائهم نظرًا لأن كثيراً من السكان النازحين يرون الدين عاملاً مهماً للتعايش والمداواة وعلى

كل من المنظمات الدينية والعلمانية تدريب موظفيهم على المبادئ الأساسية لأديان عملائهم. ويجب إجراء مزيد من الأبحاث متعددة التخصصات وتكوين مزيد من أطر الممارسات من قبل الأخصائيين الاجتماعيين والعاملين في مجال الصحة العقلية والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية سعيًا لضمان النظر إلى الدين والقيم الروحية بوصفها شيئًا قيماً يستحق أن يكون موضوعًا للحوار مع طالبي اللجوء واللاجئين ولضمان عدم تسبب ممارساتهم في إحداث مزيد من الضرر النفسي الاجتماعي أو العاطفي.

مريم زوما *zomamaryam@gmail.com* كانت حتى وقت قريب متدربة على العمل الاجتماعي في منظمة البحارة الدولية *http://sihnyc.org* وهي حاليًا مرشحة لنيل درجة الماجستير في العمل الاجتماعي في مدرسة سيلبرمان للعمل الاجتماعي في كلية هانتر في جامعة مدينة نيويورك. *www.hunter.cuny.edu/socwork*

١. جوزدزياك إي وشاندي دي(2002) "الافتتاحية: الدين والقيم الروحية في الهجرة القسرية"، مجلة دراسات اللاجئين، المجلد 15، العدد 2.
٢. للحصول على معلومات بشأن تأثير الاحتجاز، راجع العدد 44 من مجلة الهجرة القسرية عن "الاحتجاز، وبدائل الاحتجاز، والترحيل". www.fmreview.org/ar/detention

المساحة الدينية والمساحة الإنسانية

مي نو

لدى الكنيسة البروتستانتية الرسمية في المغرب (Église Évangélique au Maroc, EEAM) كنائس في عدة مدن في المغرب. وبعد التدهور الذي تلى الاستقلال، شهدت كنائس الطائفة الإنجيلية في المغرب في العقد الأخير من القرن العشرين ارتفاعاً كبيراً في العضوية من الطلاب الواصلين إلى البلاد من جنوب الصحراء الأفريقية لكنَّ ذلك مثّل في الوقت نفسه تحدياً: فظهور المهاجرين غير النظاميين من جنوب الصحراء الإفريقية عادة ما يهدفون إلى عبور المغرب نحو أوروبا لكنَّ المطاف ينتهي بهم في حالة شبه استيطان في البلاد. وهكذا إثر هذا التحدي، بدأت الكنيسة الإنجيلية في المغرب عام ٢٠٠٣ بالعمل مع اللاجئين والمهاجرين في المغرب من خلال ذراعها الاجتماعي: اللجنة الدولية للمساعدات.

وتنصب إحدى النشاطات الأساسية للجنة في توفير المساعدة وبرنامج مساعدة الطوارئ الذي يضم الغذاء والمعونة الطبية والتبرع بالبطانيات والمرافقة الروحية للمسيحيين الذين يطلبونها. وعادة ما يُقدَّم هذا النوع من المساعدات في أثناء جلسات "الزيارات القصيرة" في كنائس الطائفة الإنجيلية في المغرب في عدة مدن في جميع أنحاء المغرب. ومع ذلك، لم يخل الطريق من التحديات أمام إعادة توجيه هذا الذراع من الكنيسة نحو المهاجرين غير النظاميين من منطقة جنوب الصحراء الإفريقية. فهناك توتر مستمر إذ تارة تكون اللجنة الدولية للمساعدات منظمة كنسية تركز على الرعاية الشخصية والرعوية وتارة تكون كأي منظمة غير حكومية تضع تركيزها على الكفاءة والمهنية.

وهناك حالة من الغموض تسود داخل اللجنة الدولية للمساعدات بين طبيعتها الإنجيلية والإنسانية ويؤثر هذا الغموض على رسالتها وأهدافها وقراراتها التنظيمية. وليست القضية هنا مسألة "إما هذا أو ذاك" بل إنها مسألة غموض والتباس لا يمكن إزالته نظراً لأنه مرتبط ارتباطاً جوهرياً بتنظيم اللجنة وتاريخها. وأتت هذه القضايا نتاج محاولة المنظمة تفسير معاني "المقدس" و"العلماني" على أرض الواقع وتوضيح دور الدين في العمل الإنساني المتَّسم بالتناقضات والتوتر ما يعكس بدوره تناقضاً في دورها في الفضاء العام.

لكّن دراسة أحد الفاعلين الجنوبيين القائمين على العقيدة مثل اللجنة الدولية للمساعدات ستساهم في تعميق فهمنا لبعض الفاعلين الأصغر حجماً ممن يشاركون في الأنماط "الأخرى" للعمل الإنساني التي غالباً ما لا تكون منظورة ما يوسّع بدوره تعريفنا للعمل الإنساني. ومع أنَّ المساحة الدينية هي في الوقت نفسه مساحة عابرة للقوميات ومساحة إنسانية أيضاً، فتمثل اللجنة الدولية للمساعدات مثالاً عن كيفية تحول مثل هذه المجتمعات الدينية إلى فاعلين خاصة في مواجهة نقص في الخدمات التي تقدمها الدولة بل مواجهة العدوانية التي قد تنشط على السطح أحياناً تجاه المهاجرين.

وكما يقول رئيس اللجنة الدولية للمساعدات "نحن نخترع كلما مضينا في طريقنا". فالعمل الارتجالي والاختراع كانا من أهم الطرق التي سعت فيها اللجنة الدولية للمساعدات لإدارة الانتقال من العملية التي يديرها الراعي إلى تنظيم متنام يمثل مساحة الموارد للمهاجرين استجابة لعمليات عامة أوسع تؤثّر على مجتمعها.

مي نو *mngo44@gmail.com* مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في جامعة سوينبيرن للتكنولوجيا، أستراليا. *www.swinburne.edu.au*

العمل الإنساني القائم على العقيدة في شمال ميانمار

إدوارد بينسن وكارين جاكت

لقد كانت استجابة المنظمات القائمة على العقيدة إزاء التهجير في شمال ميانمار ملحوظة، لكنَّ استمرار العلاقات المفتوحة والتعاونية مع المجتمع الدولي ما زالت تمثل تحدياً قائماً ومستمراً.

مع استئناف النزاع المسلح عام ٢٠١١ في شمال ميانمار، هُجِّر عشرات الألوف من الأشخاص. وبعد ثلاثة سنوات، ما زال هناك ٩٩ ألف مُهجَّر ونازح داخلي في البلاد. وفي هذه المنطقة في ميانمار التي يسود فيها السكان المسيحيون، كان للمنظمات والمجتمعات المعمدانية والكاثوليكية دوراً حيوياً في توفير المساعدة. فمنذ تحوّل كاشين في أواخر القرن التاسع عشر إلى المسيحية، والكنائس توفر الخدمات العامة التي لا توفرها الحكومة. وعبر الأجيال، حصلت هذه العملية على الشرعية لهذه المنظمات، والأهم من ذلك أنَّها حصلت على ثقة السكان. وفي مرحلة مؤخرة بعد النزاع عملت الكنائس ومجمعاتها على توفير الخدمات بمنطقية لتكون ملاذات آمنة وأماكن يمكن للمجموعات من خلالها الاستجابة إلى الحاجات الإنسانية المباشرة للأشخاص الذين ينتمون إلى طوائفهم بل حتى لأفراد الجماعة الدينية نفسها سواء أكانوا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة أم غير ذلك من المناطق.

وفيما وراء تاريخ المنظمات القائمة على العقيدة في مساعدة تلبية حاجات الناس، أُثير جدل على أنَّ نجاح تلك المنظمات يعود في بعضه إلى الوضع الذي يتيح لهم التعاون مع كلا طرفي النزاع. ولم يكن لحكومة ميانمار وإن كانت تهيمن عليها الطبيعة البوذية خيار كبير إلَّا بقبول الكنائس والمنظمات القائمة على العقيدة التي استجابت لحاجات النازحين من خلال شبكاتها الدينية الممتدة. وبحكم طبيعتها، تشعر المنظمات القائمة على العقيدة أنَّ من واجبها الاستجابة إلى حاجات المدنيين وحتى لو لم تكن لتلك المنظمات الخبرة الكبيرة في العمل الإنساني، فهي تنظر لنفسها على أنَّها لا تملك خياراً آخر. وفي حين ما زالت المنظمات الدولية تناضل من أجل الحصول على الوصول المنتظم والقابل بالتنبؤ به لأكثر من نصف السكان النازحين الموجودين في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة، فليست هذه مشكلة بالنسبة للمنظمات القائمة على العقيدة ولا بالنسبة لكوادرها وموظفيها. لقد كان توفير الأرض المناسبة في أغلب الأحيان عائقاً أساسياً أمام توفير المأوى في العملية الإنسانية، لكنَّ هذه المشكلة حُلَّت من خلال توفير الملاجئ والمخيمات الواقعة داخل مجمعات الكنيسة.

فبصغر حجمها أصبحت تلك المنظمات مفيدة ليس في تجنب المشكلات الموجودة في المخيمات المكتظة فحسب بل في المساعدة أيضاً في تعزيز قدراتها على الاستجابة بمرونة. فقد نشأت المنظمات وتطورت بطريقة عضوية حسب الحاجات الطارئة، وتعلمت من ظهورها السابق واستفادت من الخبرات المعرفية السابقة والعلاقات التي أقامتها مع النازحين من قبل. وبدلاً من توجيه الاستجابات واسعة النطاق التي تتركز على جميع المستفيدين اللذين يتسلَّمون القدر نفسه من الجهد لضمان العدل والمساواة انتهجت هذه المنظمات القائمة على العقيدة مقاربةً تمكّن فيها كل فرد أو كل اسرة من تلقي ما يحتاجونه بالضبط. وأتاح برنامج ممول دولياً لبؤر التركيز المحددة مسبقاً في المخيمات على الاستجابة لحاجات النازحين الخاصة. وكان من الشائع جداً لدى المنظمات القائمة على العقيدة وعند توقف قنوات التمويل مؤقتاً أن تتمكن من جمع الدعم من الكنائس المحلية أو التجار لضمان استمرار المساعدات.

المنظمات القائمة على العقيدة: المزايا والقيود

من مزايا المنظمات القائمة على العقيدة وضوح سلسلة القيادة التي تمكن من اتخاذ القرارات بناءً على الهيكلية المتَّبعة في الكنائس لدى الأساقفة الكاثوليك والرهبان المعمدانيين ليكون لديهم القرار الأخير. وفي حين قد يبذل القادة قليلاً من الوقت في الميدان (وهذا الأمر الذي يمكن أن يقال إنَّه ينطبق أيضاً على كبار الأشخاص في المنظمات الدولية) فلديهم عديدٌ من كوادر الدعم ممَّن يفعلون ذلك وممَّن يشكّلون جزءاً من شبكة قوي. والمنظمات القائمة على العقيدة تؤمن باسمها: كنيسة كاشين المعمدانية، وجمعية خدمات كاورنا ميانمار الاجتماعية[1] خدمات ميانمار الاجتماعية (كاريتاس ميانمار). وتصف مؤسسة ميتا للإنماء قوتها الدافعة على أنَّها تجسيد لكلمتين هما :المحبة اللطف، وهما من الكلمات الموجودة في العقيدة البوذية مع أنَّ قيادة هذه المنظمة قيادة مسيحية. ورغم وجود أدلة تشير إلى ممارسة نشاطات التبشير، لم يكن ذلك روريا لأن المستفيدين كانوا بالأصل ملتزمين بعلاقتهم مع موفر الخدمات الإنسانية الذي يعرفونه وذلك بأن يكونوا جزءاً من عقيدته.

إدوارد بيسن

ومع كل هذه الإيجابيات، تعاني المنظمات القائمة على العقيدة من قيود وتحديات بصفتها مستجيبة إنسانية. فمع تولي دور المستجيبين الإنسانيين على نطاق واسع في أزمة كاشين، أظهرت المنظمات القائمة على العقيدة عدداً من الميول المتعلقة ببنياتها وكوادرها وتفويضاتها التي أثارت الجدل حول بعض التحديات التي تواجهها في الاستجابة. فأولاً، قد يكون تبديل الموظفين ودورانهم عالياً جداً وهنا قد يكون بعض الموظفين ذوي خبرة عالية ومهنية، فيُستَبدل بهم أشخاص أقل خبرة على أساس الدين أو العلاقة بالكنيسة.. وثانياً، في القطاعات الفنية يُلاحظ أنَّ المعارف في المعايير الدنيا قد تكون غير موجودة. وثالثاً، ممارسة التوثيق ضعيفة ولا يوجد شفافية ولا يوجد نظم للمحاسبة الفعالة، وذلك قد يؤدي إلى تقويض ثقة المموِلين ويُضعف التمويل التي ستتسلمه تلك المنظمات، وقد تُبنى طلبات المنظمات تلك من أجل التمويل مطلقاً على المنطق بأنَّها منظمات إنسانية دون توفير مقاربة تحليلية كبيرة للوضع العام الذي يستجيبون له.

وهناك شاغل آخر هو قضية الحيادية. ففي حين هناك بعض الأمثلة حول المخيمات الكاثوليكية التي تستجيب إلى حالات النازحين المعمدانيين، والعكس صحيح، هناك مقيمون في المخيمات الذين ينتمون إلى مجموعة كنيسية معينة إذ إنَّ النازحين ينتقلون إلى أقرب مؤسسة تشاركهم عقيدتهم وهذا ما قد يُنظر إليه على أنَّه مناقض للمبادئ الأساسية للعمل الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك تساءل البعض حول العلاقة الدينية الموجودة حالياً بين النازحين وكنيستهم على أنَّها مكبرة إلى الحد الذي تفتقر إلى بعض الضوابط الضرورية بين موفر الخدمات ومتلقي المساعدات. وهذا الأمر قد يَحد من مساءلة المنظمات القائمة على العقيدة أمام المستفيدين وقد يَحد أيضاً من مشاركة المستفيدين في تحديد المساعدة التي تلائم حاجاتهم على أحسن وجه.

المساعدات الدولية

مع استمرار النزوح في سنته الرابعة، كانت السنتان الماضيتان قد شهدتا رفعاً لمستوى المساعدة الإنسانية

الدولية. لكن الجمع بين النطاقين ما زال تحدياً لعدة أسباب مختلفة. فأولاً، لم تنشط بعض أجزاء الاستجابة الدولية (مثل المجموعات العنقودية) قبل ١٨شهراً من استئناف الحرب ولم يقل صعوبة كما هو متوقع الجهود الرامية إلى توفير المعايير المعترف بها دولياً إزاء هذا العمل. وثانياً، قد يكون هناك شعور بعدم الرضى تجاه اعتماد المنظمات الدولية على الكوادر العاملة المغتربة الذي يتسم بالطبيعة المؤقتة ما دامت المنظمات القائمة العقيدة المحلية موجودة. وثالثاً، يشير البعض إلى أنَّ تأثير المنظمات الدولية له آثار تتعلق بالاستعمار الجديد ما يضيف إلى غياب الثقة بما تحمله هذه المنظمات من نوايا حقيقية. وأياً كانت الحقيقة، من الواضح أنَّ الاختلافات التنظيمية الكبيرة إنَّما هي اختلافات ثقافية.

وليست الاختلافات ثقافية فحسب لكنها هيكلية أيضاً ففي حين ينظم المجتمع الإنساني الدولي استجابته من خلال القطاعات تسعى المنظمات القائمة على العقيدة المحلية إلى انتهاج وجهة نظر أكثر اتساعاً وشمولية وتسعى إلى مخاطبة جميع الحاجات للنازحين. وبالنتيجة قد تُسأل المنظمات القائمة على العقيدة ويُطلب إليها أن تَحضر مجموعة واسعة من منابر التنسيق ما يؤدي إلى الإحباط بالنسبة لهم. وسيكون أيضاً للمنظمات الدولية في العادة خطوطاً واضحة لرفع التقارير والإبلاغ وتبادل المعلومات بين الميدان ومقراتها العامة في يانجون (المدينة الأكبر في ميانمار). ومع ذلك قد تقوم هيكلة المنظمات القائمة على العقيدة حول حدود دينية معينة ومنها على سبيل المثال الأبرشيات الكاثوليكية أو الأعراف المعمدانية وبعض تلك المنظمات لا يوجد لديها أي ظهور وحضور في يانجون، في حين هناك بعضها الآخر حتى لو أنَّ لديها مكاتب في يانجون فليس لديها القدرة الكبيرة على رفع التقارير بالمعلومات والتشارك بها عبر مكاتبها الوطنية أو مع إدارتها في يانجون.

وعلى المرء أن يقبل أنَّ التماسك والتقارب بين المجالين سيأخذ وقتاً ربما يصل لسنوات رغم نفاد صبر العالم من ناحية الاستجابات الإنسانية. وللمضي قدماً، يجب أن تكون الرؤية متضمنة لشراكة مفيدة متبادلة. ويجب التعامل مع المنظمات القائمة على العقيدة على قدم المساواة وعلى أساس النِّد للنِّد وليس على أساس شركاء منفذين أو- بأسوأ من ذلك- على أساس مقاولين. وفي الوقت نفسه هناك غياب للعلاقات التبادلية أو التغذية الراجعة إزاء الجهود المتكررة من جانب المنظمات الدولية والمنابر الدولية للوصول إليها وذلك يضع نوعاً من التفضيل لمصلحة بعض المنظمات القائمة على العقيدة المحلية خاصة إذا كان الدعم المالي والاعتراف من المجتمع الدولي هو ما يسعون إليه. ومن السذاجة التفكير بأنَّ المانحين والمنظمات الدولية سوف تسلم ملايين الدولارات دون تحقيق أدنى تأثير على ما يحدث لهذه التمويلات. وتتطلب الأُطر العامة الدولية النزاهة والاستشارة والتشارك بالمعلومات. وبالإضافة إلى ذلك، مع استمرار الأدبيات والتفكير حول الموضوع بالتركيز على فوائد العمل من خلال المنظمات الشعبية والمحلية تتنافس المنظمات القائمة على العقيدة المحلية أيضاً مع المنظمات المحلية الأخرى للتأثير والحصول على المصداقية.

ولا بد من توفير مزيد من التعاون والثقة بين المنظمات الدولية والمنظمات القائمة على العقيدة المحلية وهذا أمر واضح مع أنَّ العقبة الأكبر التي يجب التغلب عليها هي غياب الثقة. ومع أنَّه ليس من الغريب أن يكون هناك تشكيك في الجهود فهناك من الأشخاص من يثير جدلاً إزاء الحقيقة بأنَّه إذا ما دُمج المجالان معاً بحيث يُكمِّل المجال بأحد المجالين الآخرين من ناحية الخبرات والمزايا التماثلية فستكون الاستجابة الإنسانية أكثر تأثيراً مما إذا عمل كل مجال بموازاة أو بمنافسة المجال الآخر. ومن الجهتين، يُطلب وجود إرادة للنظر خارج الصندوق والاعتراف بأنَّه مع إمكانية اختلاف الطرق وطرق التفكير أيضاً والسبل فما يرغب به الطرفان لتحقيقه ويناضلان لأجله هو في النهاية الأمر نفسه.

إدوارد بينسن *benson@unhcr.org* منسق مجموعات الملاجئ مفوضية الأمم المتحدة السامية ميانمار *www.shelternficccmmyanmar.org* كارين جاكت *carine.jaquet@gmail.com* كانت رئيسة مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في ولاية كاشين في عامي 2012-2013 وتعمل حالياً باحثة في معهد البحوث المعاصرة لجنوب شرق آسيا بانكوك. *www.irasec.com*

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تُعبِّر عن رأي الكاتبَين ولا تعبِّر بالضرورة عن آراء الأمم المتحدة ولا مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين

١. مفهوم البوذية للعمل التعاطفي المبني على الحكمة.

تكاليف الأخذ والتسلُّم: معضلات في بانكوك

سابين لاريبو وشارون برودهيد

تمثِّل المنظمات القائمة على العقيدة دوراً محورياً في تلبية الحاجات الأساسية للأعداد المتزايدة من اللاجئين الحضريين في بانكوك. وهذا ما يثير التحديات لكل المشاركين.

هناك أهمية كبيرة لمسألة المنظمات القائمة على العقيدة واستجاباتها للتَّهجير في بانكوك حيث يُقدَّر عدد اللاجئين الحضريين فيها الآن ما يزيد على ثمانية آلاف (أي أكثر من خمسة أضعاف العدد في بانكوك أوائل عام ٢٠١٣) ويستمر العدد بالازدياد. وليست تايلندا عضواً موقِّعاً على اتفاقية عام ١٩٥١ وليس لديها إطار وطني لحماية اللاجئين الحضريين. فاللاجئون يعيشون هناك تحت خطر مستمر للاعتقال والاستغلال والاحتجاز وما لذلك من أثر كبير على حياتهم وسبل كسب أرزاقهم. وبالإضافة إلى ذلك، نظراً لأنَّ أغلبية اللاجئين حديثو القدوم للبلاد، فالدعم المنظم لمجتمع اللاجئين محدود. ويعتمد آلاف اللاجئين في بانكوك على المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على العقيدة في البقاء على قيد الحياة.

والعوائق والمصاعب التي تواجه اللاجئين والجهات التي تخدمهم في بانكوك كبيرة جداً. ولا يوجد سوى مجموعة صغيرة من المنظمات غير الحكومية التي توفّر الخدمات والمساعدة للاجئين الحضريين، وحتى هذه المجموعات تعاني من مشكلات في الموازنة فإما أنَّها تدهورت أو توقفت. وكذلك الخدمات المقدمة للاجئين وعلى الأخص منها المساعدات المادية بدأت بعضها بالانسحاب وغيرها لم يعد كافياً لتلبية الحاجات المتزايدة. ويلقي اللاجئون اليوم عبأهم على المنظمات القائمة على العقيدة وخاصة الكنائس لسد الثغرات في اللوازم المادية التي لم تعد مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أو المنظمات غير الحكومية تغطيها. ويعتمد كثير من اللاجئين الحضريين الآن على المساعدات من الكنائس للبقاء على قيد الحياة، وهذا ما فرض عدداً من التحديات على الكنائس وعلى رسالتها وطوائفها ولا تقل التحديات وطأة على غيرها من المنظمات غير الحكومية العاملة في بانكوك ولا على اللاجئين أنفسهم.

أدوار مشوَّهة

عبّرت المنظمات القائمة على العقيدة عن مخاوفها من أنَّ تقديم المساعدات للاجئين قد يجعلها عن رسالتها الرئيسية والغرض الذي تأسست من أجله.[1] وأوضحت إحدى الكنائس أنَّها كانت تستجيب للحاجة دون أن تشعر بالضرورة أنَّ توفير الخدمة للاجئين هو جزء من مهامها. وهكذا، فإنَّ أي استجابة تستقطب مزيداً من اللاجئين لها وهذا ما ترك أثراً على نشاطات العبادة والأخوة التي ترغب الكنيسة في تعهدها وتوليها. وتحدث أحد القساوسة موضحاً أنَّ عادتهم في تناول الطعام معاً بعد الانتهاء من الصلاة أصبحت محل الجدل إذ كان اللاجئون يسعون إلى المشاركة في العبادة من أجل الحصول على الطعام. وهذا ما شوَّه هدف النشاط وتولّد عنه سوء النية لدى الناس المصلين إزاء اللاجئين، ما جعل مساعدة اللاجئين أمراً غير مستدام. وخلص قائلاً: "حاجات اللاجئين كبيرة جداً لدرجة أننا قد نصرف جميع مواردنا (المالية والبشرية والمرافق) لتوفير الرعاية فقط دون عمل أي شيء آخر. لكننا لا نشعر أنَّ هذا هو ما نودينا لفعله. بل نشعر أننا ننقاد إلى تقديم المساعدة لكن ذلك لا ينبغي أن يستحوذ على التركيز الكلي للكنيسة، وما أسهل أن نقع في ذلك."

وكذلك اللاجئون يشعرون بمشكلة تشوّه الأدوار. فكثير من المسيحيين الذين فرُّوا من بلادهم بسبب الاضطهاد الديني يجدون أنفسهم الآن في علاقة مختلفة عما كانت عليه من قبل بشأن الذهاب إلى الكنيسة. يقول أحد اللاجئين "نشعر أننا لا نذهب إلى الكنيسة للحصول على رضا الله علينا بل نذهب إلى هناك لأغراض أخرى كالحصول على الغذاء أو بعض المساعدة أو التبرعات... ومن الواضح أنَّ [هذا الأمر] ليس جيداً لصحتنا العقلي ولا لإيماننا." ويقول لاجئ آخر: "لا أريد أن أشعر أو أن أصبح كالمتسول..أريد الذهاب إلى الكنيسة دون التفكير في الذهاب إلى هناك للحصول على المساعدة."

وبالإضافة إلى ذلك، قد يكون لتقديم المساعدات المادية أثر على حرية الكنائس في توفير الرعاية الرسولية الصرفة. فقد علّق أحد القساوسة قائلاً: "من أكبر التحديات التي نواجهها أنَّ حاجات مجتمع اللاجئين كبيرة جداً إلى الدرجة التي تصبح فيها جهودنا للبحث عن المساعدة خارج المسار المحدد بهدفنا الأساسي الذي لأجله

تأسست الكنيسة .“ وقد تبدأ المنظمات القائمة على العقيدة تشعر أنَّها أصبحت شبيهة بمنظمات مساعدة اللاجئين وقد أبدى بعض عمال الكنائس الذين قدموا المساعدات علامات من الإعياء من إبداء الشفقة.“ بل شعر بعض اللاجئين الذين تحدثنا إليهم أنَّهم يُعاملون بشيء من الامتعاض. يقول أحد اللاجئين: ”الشعور سيء عندما تقف في الطابور لتسلم قدراً قليلاً جداً من الطعام، وحتى الطريقة التي يتعامل معك فيها عمال الكنيسة والطريقة التي يسلكها مجتمع اللاجئين هناك. ليست خبرة جيدة أبداً.“ ولهذا السبب، يقول بعض اللاجئين إنَّهم يفضلون أكثر تلقي المساعدات من المنظمات غير الدينية. ”نحن نفضل دون تردد الحصول على المساعدة من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين أو أي منظمة غير حكومية أخرى على أن نتلقاها من الكنيسة. لو تحقق ذلك لذهبنا إلى الكنيسة بكرامة لأننا الآن نشعر بالحرج من أن ينظر إلينا الجميع على أننا نأتي إليهم للحصول على المساعدة، بل هناك من يتصرف معنا بوقاحة.“

الحاجة للتنسيق

ليس الغذاء ولا الدعم المالي اللذان تقدمهما مختلف المنظمات في بانكوك كافية بحد ذاتها لتلبية حاجات اللاجئين الأساسية. ولذلك، يطرق كثير من اللاجئين أبواب أكثر من منظمة واحدة لطلب المساعدة. وعادة، يجد اللاجئون أنفسهم في كل مرة مضطرين لسرد الأسباب التي دعتهم لترك بلادهم الأصلية بالإضافة إلى ذكر تفاصيل وضعهم الحالي. وهذا ما يثير مشكلات كثيرة. فالوضع يثير خطر التعرض المتكرر للصدمة النفسية للاجئين ويشجعهم، بغض النظر عن الصدمة التي عانوا منها، إلى ذكر أنهم مستضعفون للحصول على أكبر مساعدة ممكنة. يقول أحد العاملين في الاستشارات مع اللاجئين موضحاً: ”[الأمر الذي] يقلقني، خاصة هنا في بانكوك، هو وضوع اللاجئين ضحايا بمعنى أن يُجبَر الشخص على تجسيد قصته والاقتصار في حديثه على الصدمة النفسية التي تعرض لها أو السبب الذي دعاه إلى القرار والتأكيد على أنه يحتاج إلى المساعدة من الناس. وهذا الأمر لا يعزز القدرة على مقاومة الظروف ولا يعزز الاستقلالية.“ ولسوء الحظ، يعتقد بعض اللاجئين أنَّ التحدث عن قصة صدمتهم النفسية سوف تضمن لهم المساعدات. وتعلّق على ذلك إحدى الراهبات قائلة: ”عندما نسمع القصة ذاتها كل مرة في الوقت ولا نكون قادرين على المساعدة، عندها لا نصدّق القصة.“ وتقول إنَّ أصعب شيء هو ”الإصغاء لقصة أحد اللاجئين الذي يطلب إليهم المساعدة ثم الاضطرار إلى إخباره أنَّ الكنيسة لا تستطيع مساعدتهم.“ وهذا الأمر شائك ومُشكل لجميع المعنيين.

وكذلك الجهات العلمانية التي تقدم الخدمات للاجئين في بانكوك تجد أنفسها في وضع تقييم المساعدات المباشرة للمحتاجين ورفض تقديمها في بعض الأحيان وقد تعاني بالمثل في أداء ذلك التقييم من منطلق حقوق الإنسان. ومع ذلك، تعمل تلك الجهات بالتعاون مع مقدمي الخدمات الآخرين وتشاركهم الموارد ومعايير التنفيذ. وهناك ثمة اجتماعات دورية تُعقد إضافة إلى التواصلات الأسبوعية المرتب لها بالإضافة إلى التفاعلات اليومية غير الرسمية. وتعمل بعض المنظمات على مساءلة ودعم بعضها الآخر. وفي العادة، لا تتمتع المنظمات القائمة على العقيدة بالأسس والمشاركة ذاتها في قضايا اللاجئين رغم أهمية دورها الحقيقي.

ومن الحلول الإبداعية التي ظهرت لمواجهة بعض هذه التحديات إنشاء شبكة مساعدة طالبي اللجوء واللاجئين في بانكوك. وتضم هذه الشبكة المنظمات القائمة على العقيدة ومقدمي الخدمات للاجئين ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين وتسعى إلى تنسيق الخدمات المقدمة للاجئين الحضريين في بانكوك. وتُعقد الاجتماعات كل شهرين وتقدم مساحة حيادية لعقد النقاشات بين مقدمي خدمات اللاجئين والمنظمات القائمة على العقيدة. وتختلف موضوعات النقاش من منظمة لأخرى وتسعى إلى الوقوف على فهم أفضل لعملية تحديد وضع اللجوء أو توضيح ماهية دور مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في الحماية ومناقشة كيفية تبديد الشائعات المنتشرة بين أبناء المجتمعات المحلية. ويَتَّسم هذا المنبر حيث يتبادل المتحاورون المعلومات بالأهمية القصوى لتسهيل نشر المعرفة بين مختلف الفاعلين الذين يحضرون خبراتهم إلى الشبكة في مختلف المجالات. وكانت النتيجة استجابات موقوتة ومنسقة ناجحة للقضايا التي تواجهها مجتمعات اللاجئين. ومن أمثلة ذلك المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على العقيدة وقادة المجتمعات المحلية إذ تحقق الترابط بينها من خلال شبكة مساعدة طالبي اللجوء واللاجئين في بانكوك للاستجابة إلى الابتزاز المالي ضمن مجتمعات اللاجئين، وعملت هذه المجموعات معاً لمساعدة الأفراد المتأثرين ولرفع الوعي ضمن المجتمعات المحلية بمخاطر الابتزاز المالي.

وتعمل شبكة مساعدة طالبي اللجوء واللاجئين في بانكوك أيضاً على فصل مجموعات العمل حسب الموضوعات الحساسة التي تتطلب مزيداً من الدراسة والتعاون بين العاملين مع اللاجئين في بانكوك. وتركز هذه المجموعات حالياً على التعليم والصحة وتُشرك اللاجئين من ذوي المهارات أو الاهتمام في تلك المجالات بالإضافة إلى الناشطين في تأسيس خدماتهم الخاصة القائمة على المجتمع المحلي.

وتوفر الشبكة منبراً تتلقى فيه المنظمات القائمة على العقيدة الدعم والتعزيز في عملها. فعلى سبيل المثال، هناك المنظمات القائمة على العقيدة القلقة إزاء أثر المساعدات على رسالتها في توفير الخدمات للاجئين والتي تسعى إلى الابتعاد عن توفير المساعدات المادية المباشرة. ففي هذا المنبر، تلقى تلك المنظمات التشجيع للاستمرار في المساعدة لكن مع فعل ذلك دون أن تكون منظورة كثيراً عن طريق توفير الموارد المادية والبشرية للمنظمات الأخرى التي تدير الخدمات والنشاطات للاجئين.

ومن الأمور المهمة في هذا السياق التواصل بين جميع الأفراد والمنظمات العاملة مع اللاجئين الحضريين لأنها ستمكن من السعي وراء أعلى معايير المساعدة الضرورية لتعزيز القدرات على تلبية حاجات السكان المخدومين دون أن يكون ذلك على حساب تلبية الحاجات الروحية. والتشارك في حل المشكلات أمر مهم جداً أيضاً وعلى مقدمي خدمات اللاجئين أن يضمنوا إشراك المنظمات القائمة على العقيدة النشطة في مجال توفير المساعدات للاجئين الحضريين ضمن المقاربات التعاونية.

سابين لاريبو *sabinelarribeau@gmail.com* مستشارة مستقلة لقضايا اللاجئين والهجرة وحماية الأطفال. شارون برودهيد *sharonne.b@asylumaccess.org* منسقة شؤون مخاطبة المجتمعات المحلية في منظمة الوصول إلى اللجوء في تايلندا. *www.asylumaccess.org* كتبت المؤلفتان هذه المقالة بصفتيهما الشخصية فقط.

١. تُدرج هذه المقالة آراء الأشخاص المعنيين من خلال المقابلات التي جرت مع شبكة مساعدة طالبي اللجوء واللاجئين في بانكوك ومع ممثلين عن إحدى المنظمات القائمة على العقيدة الذين استشارهم كاتبتا هذه المقالة.

العقيدة وسياسات إعادة التوطين

شوشانا فاين

يمثل التحول الديني لبعض طالبي اللجوء في تركيا فرصاً استراتيجية انتهازية لتعزيز احتمالات إعادة التوطين.

لاحظ الأشخاص الذين يعملون مع طالبي اللجوء واللاجئين في تركيا تزايد عدد اللاجئين الايرانيين الشيعة المتحولين إلى المسيحية أثناء طريق هجرتهم عبر تركيا، واستناداً إلى أن الردة عقابها الموت في إيران، فمن الممكن أن يكون التحول الديني الأساس والسبب الداعم لطلبات اللجوء وإعادة التوطين.

وتعد إعادة التوطين امتيازاً وليس حقاً بموجب القانون الدولي، وتحدث عملية الاختيار في سياق يفوق فيه الطلب على الحصص التي تحددها الدول المستضيفة. وتقسم عملية الاختيار اللاجئين إلى فئات فرعية للاستحقاق بناءً على الاستضعاف نظرياً، ولكنها ترتبط في الواقع بالعوامل السياسة والإنسانية.

وقد قيل في هذا الصدد إنَّ مصالح السياسة الخارجية للولايات المتحدة، وهي أهم دولة لإعادة توطين اللاجئين في تركيا على الإطلاق، قد أثرت سابقاً تأثيراً كبيراً على عملية اختيار اللاجئين لإعادة التوطين. فمنذ أمد بعيد تتحيز عمليات الاختيار لإعادة التوطين للقادمين المفيدين أيديولوجياً، كالأفراد الفّارين من المنظومات الشيوعية خلال الحرب الباردة. ومع التحول في التركيز من إعادة توطين الأقليات الدينية في الاتحاد السوفييتي السابق إلى التركيز بشكل مماثل في إيران، تمنح الولايات المتحدة معاملة تفضيلية بتخفيض معايير الإثبات للأقليات الدينية الإيرانية (البهائيين واليهود والمسيحيين). وفي هذا السياق، يرى بعض طالبي اللجوء من الايرانيين الشيعة في تركيا التحول الديني وسيلة لتعزيز فرصهم للوصول إلى الغرب، وقد أظهرت كثير من الدراسات أن التحول الديني للمهاجرين وطالبي اللجوء من الإيرانيين هو ممارسة لا يُستهان بها.[1]

ويفتح غياب دعم الرعاية الاجتماعية للمهاجرين واللاجئين في تركيا المجال أمام الدعم التطوعي، ومعظمه من جانب

المنظمات غير الحكومية والجمعيات المسيحية، وغالباً ما يكون أفرادها من الإرساليات التبشيرية، وعدد كبير منهم متقن للغة الفارسية وعلى اتصال بالكنائس الناطقة بالفارسية في جميع أنحاء تركيا. وتساعد الإرساليات المهاجرين بتقديم الخدمات لهم، مثل خدمات الترجمة، أو بناء العلاقات بدعوة المهاجرين واللاجئين الناطقين بالفارسية إلى المناسبات الاجتماعية والخدمات الكنسية، وبالتالي المساعدة على بناء العلاقات الاجتماعية والتي تمنح معنى لحياة المهاجرين، فبدونها يصبح الوضع غير مستقر.

وجزء مهم من مسار التحول الديني تأليف الرواية الشخصية عن التحول، ومما لا شك فيه أنَّ بعض هذه الروايات عن التحول "حقيقية"، بمعنى إيمان الأشخاص المعنيين بالدين المسيحي وتغلغله في أنفسهم خلال مرورهم في تركيا. أما للبعض الآخر، يمثل التحول الديني مجرد استراتيجية انتهازية لتعزيز فرص إعادة التوطين.

شوشونا فاين *Shoshana.fine@sciencespo.fr* مرشحة لنيل درجة الدكتوراه في مركز الدراسات والبحوث الدولية للعلوم السياسية في باريس. *www.sciencespo.fr/ceri/en*

١. انظر كوسير أكتشبار إس (٢٠٠٧) ما هي علاقة الرب بذلك؟
(What's God got to do with it?)
و"دور الدين في العوامل المتغيرة الداخلية لشبكات المهاجرين" ، مجلة العالم الإسلامي ودول حوض البحر المتوسط، نوفمبر/تشرين الثاني ١١٩-١٢٠.
(*Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée*)
أو ليمان جي (٢٠٠٧) "تأثير لوكان" "في التزام الإيرانيين المرتدين في طريق العبور. "قضية جيب الخمسينيين الإيرانيين في اسطنبول"، مجلة العالم الإسلامي ودول حوض البحر المتوسط، نوفمبر/تشرين الثاني ١١٩-١٢٠
('A "Lucan Effect" in the Commitment of Iranian Converts in Transit. The case of the Pentecostal Iranian Enclave in Istanbul')

المبادئ والتبشير: ممارسة حميدة في أثيوبيا

زينيبي ديستا

على المنظمات القائمة على العقيدة أن تتأكد أنها من خلال توفير المساعدات الإنسانية الأساسية لن تستغل استضعاف الناس بالتبشير سواءً أكان ذلك صراحة أم ضمنياً.

ألزمت المنظمات الإنسانية التي وقعت على مدونة السلوك لحركة الصليب الأحمر والهلال الأحمر وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في الإغاثة في حالات الطوارئ أنفسها على عدم اللجوء إلى استخدام الاستجابة الإنسانية في تعميق العقائد السياسية أو الدينية.[١] ومع ذلك، الحقيقة هي أنَّ بعض المنظمات القائمة على العقيدة تنخرط في التبشير في سياق تقديم المساعدات سواءً أكان ذلك من خلال النشاطات كالصلاة مثلاً أم من خلال دراسات الكتب المقدسة وتوزيعها أو عرض المواد الدينية ورموزها. ومثل هذه الممارسات حدَّت كثيراً من مساهمات المنظمات القائمة على العقيدة في حماية اللاجئين ودعمهم. وقد عرَّف مجلس الكنائس العالمي في تقرير له عام ١٩٦١ التبشير على أنه إفساد للشهادة المسيحية: "تفسد الشهادة باستخدام التملق والرشوة وممارسة الضغوط غير العادلة أو التخويف سواءً أكان ذلك ضمناً أم صراحةً بهدف إدخال معتنقين جدد للديانة." وفي العام ذاته، انضمت لمجلس الكنائس العالمي عدة كنائس أرثوذكسية تعارض التبشير منذ أبد بعيد.

وتدير كنيسة الإثيوبية تيواهيدو الأرثوذكسية برنامجاً لدعم اللاجئين من خلال لجنة الإنماء والمساعدات العابرة للكنائس التابعة لها في قسم شؤون اللاجئين والعائدين.[٢] ويأتي اللاجئون الذين يدعمهم هذا البرنامج من الصومال وأريتيريا وجنوب السودان والسودان وجمهورية الكونغو الديموقراطية واليمن. وفي فبراير/شباط ٢٠١٤، كان هناك ما يقارب ألفي لاجئ في المخيمات ممن يتلقون التعليم الثانوي من اللجنة إضافة إلى ٢٥٠٠ لاجئ في المناطق الحضرية ممن كانوا يعتمدون على قسم شؤون اللاجئين والعائدين للحصول على الرعاية الصحية والتعليم بعض المال للمعيشة. ووفقاً تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية الطويل في معارضته للتبشير، يتخذ البرنامج موقفاً متشدداً ضد التبشير.

ومع أنَّ موقع الإنترنت الخاص باللجنة يشير إلى المصادر الإنجيلية على أنها مصدر التزامها في مساعدة اللاجئين "فلم ألحظ فيه أي بيان أو رمز ديني مكتوب أو معروض باستثناء ختم المنظمة الذي يحمل رمز الصليب"، وهذا ما ذكره أحد اللاجئين الصوماليين

الذين قابلتهم الكاتبة. وهذه من الممارسات المهمة في فصل الناحية الروحية عن الإنسانية. ومع ذلك، من المهم معرفة أنه حتى الرموز، كالصليب مثلاً الموجود على ختم المنظمة، قد ينظر لها بعضهم على أنَّها من الأمور الحساسة التي تروّج لعقيدة معينة أخرى. ومن المهم أيضاً أنه لا يوجد أي رموز أو إشارات مرجعية في المقر الرئيسي للجنة ولا في المدارس التي يتعلم فيها اللاجئون.

ولدى سؤالنا إذا ما كان أي من موظفي اللجنة يتحدثون إلى اللاجئين في أمور الدين، يجيب دينغ غاه، وهو لاجئ من جنوب السودان قائلاً: "نعم. إنهم يخبروننا أنه علينا أن نكون أقوياء في ديننا لكي نعزز من قدرتنا على مقاومة الظروف السيئة التي نمر بها ونعيشها." وبهذه الطريقة، تعزز اللجنة العقيدة كطريقة من طرق التغلب على الصدمة النفسية والمعاناة دون أن يقول أي من أفرادها للاجئين: "عقيدتي هي الأفضل".

وفي حين يمثل التعليم البيئة الأكثر احتمالاً لحدوث التبشير، يُلاحظُ أنَّ المدارس التي تديرها اللجنة تتبع منهاج الحكومة العلماني كما أنه لا يوجد أي مقررات إنجيلية إضافية على عكس ما تقدمه المدارس الأساسية والثانوية التي تديرها الكنيسة لسكانها المحليين (أي في المدارس غير تلك المؤسسة لأهداف إنسانية). ومن الممكن أن يجد المتطوعون نافذة يستغلونها في التبشير المسيحي من خلال تقديم خدمات الرعاية الصحية للاجئين المرضى و/أو المنهكين نفسياً. لكن اللجنة تسمح للمتطوعين (بمن فيهم اللاجئين) من شتى الانتماءات الدينية بل حتى الذين لا ينتمون إلى دين معين من العمل معهم وتقدم لهم التوجيه حول التصرفات المناسبة وغير المناسبة.

ولا تخضع عملية فرز المتقدمين للوظائف في اللجنة إلى اعتبارات الالتزام بالديانة المسيحية أو أي ديانة أخرى. ومع أنَّ المقابلة مع المتقدم بطلب الوظيفة تتضمن سؤالاً حول معرفته العامة بالكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية/اللجنة، لا يوجد هناك أي توقع من أن يكون ذلك الشخص ملتزماً بالكنيسة. وهكذا، هناك مسلمون وأشخاص من طوائف مسيحية أخرى يعملون مع اللجنة في المقر الرئيسي وكذلك في مخيمات اللاجئين. ومع ذلك، حتى الآن لا يوجد أشخاص من الديانات الأخرى يشغلون أي منصب رفيع، وربما يجب على اللجنة التفكير في هذه النقطة.

الرصد والمساءلة

تتطلب الشراكة بين اللجنة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين التمسك بالمبادئ الإنسانية (بما فيها نبذ التمييز وعدم التبشير) ورصد ذلك ورقابته. ومن هنا، أُوكلت إلى فرق التقييم التشاركي مهمة التقييم الدوري لأداء الدعم الإنساني الذي تقدمه المنظمة. يقول أحمد عبد الله وهو لاجئ من أريتيريا وعضو في إحدى هذه الفرق: "كان انتخابنا ديموقراطياً وكنا نمثل كل جنسية من جنسيات اللاجئين ونراجع كل جانب توصيل الدعم الإنساني. أما بخصوص مسألة فرض الدين، فليس هذا ما نفعله ولم نعاني من أي مشكلة. ولو حدث أن صادفنا ممارسة مثل هذه فسوف نلفت انتباه المنظمة لها لتصويب الوضع." وبالإضافة إلى ذلك، تجتمع لجنة مراكز اللاجئين كل شهر (وتدعو اللاجئين الحضريين والمقيمين في المخيمات لحضور) لمناقشة القضايا المقلقة لهم ولتقديم الشكاوى حسب الأصول. ويتاح أيضاً للاجئين تقديم شكاويهم علناً في الاجتماعات أو سراً بالكتابة أو عبر البريد الإلكتروني.

وربما تظهر مشكلة التبشير تحت غطاء المساعدات الإنسانية لأنَّ التمويل يأتي من مناصري دين معين. ومع أنَّ لجنة الإنقاذ والمساعدات العابرة للكنائس تؤمن تمويلها من هيئات الأمم المتحدة ما يجعلها تحدد بكل وضوح الحدود بين المساعدات الإنسانية والتبشير، فمن الموصى به تمييز عملها الإنساني عن قيمها الدينية في سياق التعامل مع الأشخاص الذين يفرون من الاضطهاد ويسعون للحماية. فبمقدور المنظمات القائمة على العقيدة أن تمثِّل أدواراً حيوية في حماية المُهجَّرين ودعمهم، لكن عليها في الوقت نفسه أن تتمسك بمبدأ الشراكة الإنسانية القائم على نبذ التمييز والامتناع عن التبشير. والاستهزاء بهذا المبدأ سيكون بمنزلة الاستغلال والإساءة.

زينيبي ديستا *zenedesta@gmail.com* **تخرجت مؤخراً في مركز دراسات المساعدات الإنسانية وحصلت منه على درجة الماجستير في التعاون الدولي والمساعدات الإنسانية.**
http://proyectokalu.com

١. pdf.1067-www.icrc.org/eng/assets/files/publications/icrc-002 (انظر المادة 3)
٢. http://eotcdicac.org/index.php/programs/refugee-and-returnee-support

جذور يهودية للمساعدات الإنسانية

ريكاردو أوغمان وإينريكي بوربنسكي

تأسست منظمة هياس عام ١٨٨١ لمساعدة برامج فرار اليهود في روسيا وأوروبا الشرقية[١]. وكان الهدف من تأسيسها في ذلك الوقت توفير الغذاء والمواصلات والوظائف للوافدين الجدد إلى مانهاتن. ويمثل العهد القديم والتلمود عماد ممارستنا ومنهما نبني قاعدتنا الأخلاقية إذ يقدمان تعليمات دينية محددة تفرض مساعدة الغرباء وحمايتهم وتمكينهم من قضاء حياتهم بكرامة بالإضافة إلى مساعدة الجيران.

وتجمع هياس بين التاريخ الطويل لهجرة اليهود وتعرض الشعب اليهودي للاضطهاد، فاستنبطت برامجها الإنسانية من تلك القيم التي حافظت عليها جيلاً بعد جيل. ونحن نستفيد من المعارف التي تعلمناها من آبائنا ممن اقُتلعوا من جذورهم وهُجِّروا من أماكن ولدوا بها وحملوا معهم أحزاناً لموت ممن لم يتمكن من الهرب من تلك الأماكن. وهم بدورهم كان عليهم البدء في حياة جديدة مؤمنين بإمكانية بناء عالم أفضل. وفي حين تتخذ هياس من الحرية والأمن مبدئين رئيسيين لها يرشدان خطاها في ممارساتها على العموم، فترحيبها بالغرباء مستمد من نصوصها الأساسية وحمايتها للاجئين إنما تمثل رسالتها الرئيسية.

وهكذا، تعمل هياس حالياً على إعادة توطين معظم اللاجئين المستضعفين من جميع الأديان والأعراق من جميع أنحاء العالم. لكنَّ هياس، بصفتها منظمة، لا تدعلي أنها تنقل عقيدتها للغير من خلال شبكتها الإنسانية، ولا تنشر عقيدتها على المستفيدين ولا على الشركاء. أما تدريب كوادرنا فلا هدف له سوى الالتزام بالهنية في العمل الإنساني، وخبرتنا العالمية تتمثل في مساعدة الناس من العقائد والأديان الأخرى. ونحن نوضح أنَّ العقيدة ليست ضرورة للتضامن وأنَّ المساعدة إنما هي فعل يعبّر عن احترام إنسانية الغير وليست حكراً على عقيدة دون غيرها.

ريكاردو أوغمان *ricardo.augman@hiaslatam.org.ar*
مدير للبرامج في أمريكا اللاتينية وإينريكي بوربنسكي
مدير *enrique.burbinski@hiaslatam.org.ar*
إقليمي لأمريكا اللاتينية وكلهما يعملان في منظمة هياس.
www.hias.org

١. اسم المنظمة مشتق بالأصل في الإنجليزية من عبارة تعني "جمعية مساعدة المهاجرين العبرانيين " لكنها أصبحت الآن تُدعى "هياس".

التشينيون في ولاية ميزورام، الهند: استجابة قائمة على العقيدة

جيني يانغ

مثَّل مجتمع العقيدة في ولاية ميزورام في الهند دوراً حاسماً ومؤثراً في توفير الخدمات الاجتماعية وتغيير المواقف والتصورات العامة إزاء اللاجئين وتوفير الوصول والمساعدات والوصول إلى الأكثر استضعافاً حيث لا يوجد أي استجابة إنسانية.

منذ الانتفاضة المناصرة للديمقراطية في بورما عام ١٩٨٨، يفر اللاجئون التشينيون إلى ولاية ميزورام في الهند التي تحد ولاية التشينين الحدودية غرب بورما. ونظراً لبعد الموقع وللقيود التي فرضتها الحكومة على سفر الأجانب إلى ولاية ميزورام، عاش التشينيون في ميزورام خارج نظر المجتمع الدولي. وبغياب مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين (مفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين) و أي هيئة دولية للمساعدات الإنسانية، يواجه التشينيون تحديات في الحماية وغياباً في المساعدات الإنسانية إضافة إلى الأعباء الكبيرة المفروضة على الموارد والبنى التحتية في ولاية ميزورام.

ومع أنَّ الحكومة الهندية وفّرت للاجئين المأوى والغذاء فور وصولهم في أواخر الثمانينيات، فقد توقفت هذه الخدمات بعد بضع سنوات ما فرض على التشينيين مصاعب جديدة. وحتى لو كان التشينيون قد فرُّوا من الاضطهاد، فلا تنظر إليهم الهند على أنهم لاجئون بل ينظر إليهم سكان ولاية ميزورام على أنهم مهاجرون اقتصاديون يبحثون عن فرص أفضل للحياة والسبب في ذلك أنَّ النظرة العامة السائدة تعتبرهم فارين من الفقر العام في بلادهم مذكّرينهم بالأعباء التي تسببوا بها على عاتق الميزوراميين.

ورغم بعض التغيرات الإيجابية في الحكومة البورمية خلال الأعوام الماضية، ما زالت العودة الطوعية للاجئين إلى بورما ضعيفة ما يفرض ضرورة الإدماج الآمن والإنساني للتشينيين وذلك من خلال الكنائس الميزورامية والمنظمات غير الحكومية وحكومة الولاية بدعم من الحكومة المركزية والمجتمع الدولي. وخلال فترة الرفع المؤقت للقيود على السفر في أبريل/نيسان ٢٠١١، زرت ولاية ميزورام واضطلعت على الطريقة التي مثلت فيها الكنيسة دوراً حاسماً في هذا الخصوص، إذ قدَّمت الخدمات الاجتماعية لكل من السكان الميزوراميين والتشينيين وحددت اللاجئين غير المخدومين في المجتمع وقدمت إليهم الخدمات وتأكدت من وجود حس من الانتماء للمجتمع والترحيب بعيش التشينيين في ولايتهم.

جيمز باتّي

مجموعة من قساوسة اللاجئين التشنيين يتشاركون بقصصهم في كنيسة محلية في ساهيا، ولاية ميزورام، الهند.

وتتحدث الكنيسة الميزورامية والحكومة وقادة المجتمع المحلي عن الشتينيين على أنهم "أخوة وأخوات" لأنهم مسيحيون مثلهم وينتمون للجذور العرقية ذاتها. ولا يمكن لأحد أن ينكر الدور المحوري الذي تمثله الكنيسة في الحياة الويمية للميزورامين إذ إنّ الطوائف المسيحية في الولاية الهندية لا تركز على الحاجات الروحية للمجتمع المحلي فحسب بل تقدم أيضاً ما يسد به الحاجات المادية والعاطفية والفكرية من خلال المرافق التي تديرها الكنيسة من مستشفيات ومراكز صحية وبيوت العناية بالمسنين ودور الأيتام وبيوت الإيواء والمدارس وبرامج التنمية والمساعدة المجتمعية.

مساهمات المنظمات القائمة على العقيدة

طرحت مجموعة من الأسئلة أثناء زيارتي وتمحور أحدها حول الدور الذي يتولاه المجتمع المدني، خاصة المنظمات القائمة على العقيدة، في توفير المساعدات والحماية للاجئين في إحدى المناطق التي لم يكن فيها وجود للحماية أو المساعدة الإنسانية. وقدَّمت الجماعات القائمة على العقيدة في ولاية ميزورام الخدمات الاجتماعية الرئيسية للاجئين، وتعمل المستشفيات والمراكز الصحية والمرافق التعليمية التي تديرها الكنائس على تكميل دور

الحكومة وتسد الثغرات للتأكد من حصول الفقراء على وجه الخصوص (بمن فيهم اللاجئون) على الرعاية الصحية والتَّعليم في ميزورام. وتتحمل كثير من هذه المستشفيات والمراكز الصحية تكاليف الرعاية الصحية للميزوراميين الأصليين. وبما أنَّ التشينيين والميزوراميين يتشاركون الديانة ذاتها، تعمل الكنيسة منذ أمد بعيد على خدمة الفئتين معاً في البرامج الإنمائية.

فقد بدأت الكنيسة المعمدانية في ميزورام على سبيل المثال مشروع ليديا عام ٢٠١١ لمساعدة التشينيين بالإضافة إلى السكان المحليين من قليلي الدخل وذلك بالشراكة مع طائفتين مسيحيتين أخريتين هما كنيسة لايرام المسيح المعمدانية وكنيسة زومي المعمدانية. وبدأت الكنيسة المعمدانية في ميزورام العمل بإجراء مسح على ١٠ آلاف فرد إذ جمعت أسماء المهجَّرين وحللت حاجاتهم الإنسانية وحددت سبب قدوم كل واحد منهم إلى ولاية ميزورام وركزت على وضع البرامج لخدمة الأكثر استضعافاً والمقيمين لمدة أطول في ولاية ميزورام. ثم أسست ٣٣ مجموعة للمساعدة الذاتية (٨٠٪ منهم كانوا من التشينيين و٢٠٪ منهم كانوا من السكان المحليين) بواقع ٧ إلى ١٥ شخصاً لكل مجموعة. ويساهم الأعضاء بالتمويل شهرياً ثم تودع الأموال في حساب بنكي بأسمائهم. وهناك أيضاً برنامج آخر يركز على تطوير الشباب وواحد آخر للمشورة المجتمعية.

ويركز مشروع ليديا على المشروعات الصغيرة المدرة للدخل لتلك المجموعات ويعمل أيضاً على رفع الوعي بعدة أمور منها على سبيل المثال الفرص التي تمولها الحكومة. ويتضمن المشروع أيضاً نشاطات التَّعليم والتصالح. أما قسم الإغاثة والإنماء في الكنيسة المعمدانية في ميزورام فتقجم التنسيق العام مع الكنائس والمجتمعات المحلية للتشينيين في المناطق الجغرافية الأكثر اكتظاظاً بهم في ولاية ميزورام، في حين يركز قادة المشروع على الأهمية القصوى لعدم فصل اللاجئين التشينيين عن السكان المحليين عند توزيع المساعدات الإنسانية.

ومع أنَّ اللاجئين لم يحصلوا بعد على الاعتراف القانوني بهم، فقد ساهم مشروع ليديا في تمكينهم وتوفير مساحة آمنة لهم حيث يمكن أن يبدأ الحوار المجتمعي في التصدي لمشكلة التوترات بين مجتمع اللاجئين والمجتمعات المضيفة. وبما أنَّ المشروع لم يستثنِ أحداً من اللاجئين عند تحديد السكان المحتاجين للمساعدات فقد حظي بقبول أكبر لدى المجتمع المحلي. وهكذا، جمع المشروع بين التشينيين والميزوماريين في التدريب وأقام المشروع العلاقات البينية التي ساعدت على بناء بيئة أكثر إيجابيةً للاجئين. وحدد المشروع أيضاً بعض المناطق والسكان الأقل خدمة في ميزورام ووصل إليهم وعمل من خلال شبكات الطوائف الكنسية الثلاث في المناطق التي صعب على المسؤولين الحكوميين المحليين الوصول إليها.

وتوفر المنظمات القائمة على العقيدة الرعاية المجتمعية الشاملة بضم المساعدات إلى الترويج للمواقف الأكثر تفضيلاً إزاء التصورات التي يُنظر للمهاجرين بها في المجتمعات المحلية التي تضيفهم. ولا تقتصر الحماية الأساسية للاجئين على منحهم الاعتراف والحماية بالقانون فحسب إذ لا بد من تمكين قبول المجتمع المحلي لهم أيضاً. وفي ولاية، يذهب إلى الكنيسة كل أفراد إنفاذ القانون تقريباً والمسؤولون الحكوميون والموظفون العموميون، لا يمكن التقليل من شأن تأثير الكنيسة على تغيير التصورات العامة للمهاجرين.

وبالإضافة إلى سعي الكنائس نحو تلبية الحاجات المادية والتعليمية للاجئين عن طريق تقديم المساعدات من خلال المستشفيات والمدارس التابعة لها، فقد شاركت الكنائس أيضاً في الجهود التَّعليمية الهادفة إلى مساعدة مجتمع ميزورام في الوصول إلى فهم أفضل للتشينيين واستيعاب السبب الديني الذي يدعوهم إلى الترحيب بالتشينيين الذين يعيشيون معهم وتقديم الرعاية لهم. فقد أطلقت الكنيسة المعمدانية في ميزورام على سبيل المثال مختلف النشاطات التعليمية التي تدور حول منظور ديني لرعاية المهاجرين. ووزعت المنشورات في الكنائس وعقدت اللقاءات التوعوية العامة، بل تحدثت في بعضها من المنبر حول الاستجابة المسيحية للهجرة. وعيَّن المجمع الكنسي البريسبيتاري الميزورامي قسيساً للوصول بوجه خاص إلى التشينيين في عاصمة الولاية، أيزاول، وتضمنت مهامه خدمات الإرسالية والوعظ الديني والخدمات الاجتماعية كما نسّق صلاة جماعية شهرية أطلق عليها اسم "الصلاة من أجل بورما" تتضمن جميع الكنائس والأخويات التشينية في أيزاول.

وساعدت الكنائس إذ تحدثت نيابة عن المستضعفين في مجتمعاتها المحلية على منع النشاطات المعادية للتشينيين في الماضي وتستمر في توفير التعاليم الناقدة لتضمن أن المجتمع لن يكتفي بقبول اللاجئين التشينيين فحسب بل سيرحب بأن يعيشوا معهم أيضاً. وفي أثناء المرحلة

الحالية للتغيير في بورما، هناك فرصة عظيمة لانتهاج مقاربة إقليمية مؤطرة حديثاً سوف توفر الحماية والحلول المستدامة بعيدة الأمد للتشينيين وذلك من خلال العمل مع المنظمات المحلية القائمة على العقيدة المحلية الموثوق بها والتي تعمل في المنطقة منذ عشرات السنين. تلك المنظمات لن توفر الإغاثة الحرجة والنشاطات الإنمائية فحسب بل سوف يكون لها تأثير كبير في رسم ملامح المواقف والتصورات في المجتمعات المضيفة لكي ترحّب باللاجئين بين ظهرانيها.

جيني يانغ *jyang@wr.org* **نائب الرئيس للمناصرة والسياسات، منظمة الإغاثة العالمية.** *www.worldrelief.org*

إشراك النَّازحين في سريلانكا: مقاربة بوذيَّة

إيميلي باري-مورفي وماكس ستيفينسون

تقدِّم منظمة بوذية غير حكومية في سريلانكا نموذجاً يُحتذى به حول قدرة منظمات المجتمع المدني العقيدية ذاتية النمو على مساعدة النَّازحين وحشدهم في امتلاك وتعريف الاستراتيجيات اللازمة لتأمين حمايتهم الذاتية.

غالباً ما يركز الخطاب المتعلق بحماية النَّازحين داخلياً على آليات الحماية النَّازلة من الأعلى إلى الأسفل الدولية منها و/أو الوطنية. وتضع المبادئ التوجيهية لعام ١٩٩٨حول النُّزوح الداخلي وغيرها من الصكوك التي صدرت بعدها كالإطار العام للحلول المستدامة للنازحين لعام ٢٠١٠ الصادرة عن اللجنة الدائمة المشتركة بين الهيئات تركيزها على مسؤولية المجتمع الدولي في التَّرويج "للحماية" و"الحلول المستدامة" خاصة من خلال البرمجة الوطنية وبمشاركة الفاعلين الإضافيين بمن فيهم النازحين حسب المقتضى. لكنَّ التركيز على جدول أعمال النَّازحين داخلياً بقيادة الدولة لا يضع في الاعتبار بجدية بإمكانية أن يصبح معظم المتأثرين بالنُّزوح قادة في تصميم جهودهم الدامجة وتنفيذها بما في ذلك المشاركة النشطة في عملية تعريف مفهومي "الحماية" و"الحلول المستدامة".[١]

ومن أمثلة المنظمات القائمة على العقيدة العاملة في تمكين النازحين داخلياً في المشاركة في تأطير وتنظيم أنفسهم للتصدي للمشكلات التي تهمهم هي منظمة حركة سارفودايا شرامادانا في سريلانكا. ففي الأعوام القليلة الماضية، عصفت بسريلانكا أحداث عدَّة تسببت في نزوح السكان، ومن بين تلك الأحداث الموجات الزلزالية (تسونامي) في المحيط الهندي وحرب أهلية طويلة ومشروعات إنمائية اقتصادية كبيرة أُطلقت مؤخراً. وتعمل منظمة سارفودايا من خلال عدد قليل من الوحدات الوطنية ومئات المنظمات المستقلة قانوناً تطلق على نفسها اسم جمعيات شرامادانا وتعمل على مستوى القرى للتصدي لهموم الإنماء ما بعد النَّزاع من خلال إطار عمل بوذي روحي متيقظ مبني على مفهوم اتسارفودايا (صحوة الجميع) وشرامادانا (التشارك في العمل).

وتسعى الحركة إلى جمع السياسة والاقتصاد والعقيدة الدينية في مقاربة إنمائية ترك على المشاركة المحلية على مستوى القرى ونبذ العنف والاعتقاد بأنَّ الجماعات الإثنية والدينية بتنوعها يمكنها معاً أن تحسِّن من مستوى الحياة على مستوى البلاد كافة. وتعمل سارفودايا لأجل ومع الجماعات البوذية والمسيحية والمسلمة والهندوسية.

القوة والحماية

من أهم مبادرات سارفودايا مبادرة ديشودايا. ديشودايا مصطلح بوذي يشير إلى التحرر الروحي من القيود الفردية والظلم الاجتماعي-الاقتصادي ويوظف البرنامج اليقظة و"الصحوة" لتعريف الحماية "والحلول المستدامة" بالطرق التي تساعد القرويين وعلى الأخص منهم الأفراد الذين أفقدهم النزوح تمكينهم على إدراك عوامل القوى على المستويات المحلية والوطنية والدولية وتأثير ذلك على حياتهم وكيفية استخدامهم لهذا الإدراك في فهم الخطاب المهيمن الذي يحدد آليات وعوامل القوى (ويغيرها).

وتشجع المبادرة القرويين على التفكير الناقد بالقوى وكيفية هيمنتها على المستويات المحلية والوطنية والدولية لإيجاد منابر ومجموعات للديشودايا على المستويات الإقليمية والمحلية والقروية ولحشد المنظمات الحكومية والدولية والعمل معها ولترويج العمل الفردي والمجتمعي المحلي الذي يولد الفهم الصاعد من الأسفل إلى الأعلى حول السلام والتنمية والتصالح في مرحلة ما بعد النّزاع

والأهم من ذلك تحقيق الحماية للأفراد المُهجَّرين. تجمع منتديات ديشودايا الوطنية القرويين بمن فيهم النازحين ليتعرفوا على الفاعلين الدوليين المسؤولين عن السياسات التي تؤثر على حياتهم. ويُحثُّ المشاركون على تحديد ما إذا كانوا أنفسهم يتدخلون ويعملون مع الغير في السعي وراء التغيير. وبين بداية برنامج التمكين المجتمعي في أوائل عام ٢٠١٠ ومايو/أيار ٢٠١١، وصلت المبادرة إلى ٥٠٠ ألف فرد في ٢٤٥ قرية في سريلانكا من القرى التي كانت تؤوي أعداداً كبيرة من النّازحين داخلياً[1].

وتساعد وحدة "الصحوة السياسية" النازحين في تسجيل جماعتهم قانوناً كمنظمة من منظمات المجتمع المدني، ومن ثم تصبح هذه الكيانات التي يمكن للأفراد النازحين من خلالها الاجتماع لمناقشة العمل "الحمائي" والتخطيط له مع البحث في الوقت نفسه عن فرص المناصرة في النقاشات الوطنية والدولية.

ومن أمثلة مشاركة النازحين التي ألهمتها المنابر والمناصرة حل الحماية والحلول المستدامة ما حدث في ترينكومالي، وهي المنطقة الشرقية التي تأثرت بالحرب. فقد نجحت وحدة ديشودايا فيها بحشد سلطات النقل العامة لتقديم مزيد من الخدمات والمواصلات العامة الكافية لإتاحة الفرصة أمام النازحين العائدين للوصول إلى سوق العمل والحصول على الأمن الوظيفي. ومكّنت المبادرة الأطفال من الالتحاق بالمدارس في بلدة ترينكومالي وأتاحت للأسر الوصول إلى نوعية أفضل من مراكز الرعاية الصحية الحضرية. وفي أثناء ذلك، بعد انتهاء النزاع، اتحد أعضاء ديشودايا في جفنا بهدف الترويج لحماية الأطفال النازحين العائدين بتحسين مرافق ما قبل الدخول إلى المدرسة وجمع الأموال لتغطية رواتب المعلمين. وبالمثل، في إقليم بوتالام الغربي حيث يوجد كثير من النازحين، تحدثت مجموعة ديشودايا على المستوى القروي في المنابر العامة لرفع الوعي حول قضايا حماية الأطفال التي تواجهها الأسر النازحة العائدة مؤخراً.

وهكذا، أدت منابر ديشودايا التي يقودها القادة القرويون بمن فيهم النازحون إلى منح الفئات السكانية التي كانت لتُهمش لولا ذلك فرصة الحصول على اعتراف بهم بأنهم مشاركون وقادرة في الحوارات التي تخص حمايتهم. وبإيجاد المنابر التي يتولى فيها النازحون مسؤولية رسم مسارهم المستقبلي، تنأى مجموعات ديشودايا بأنفسها عن دفع أجندة الحماية المبنية على العقيدة وكذلك عن الاحتجاج بأنَّه لا ينبغي إشراك المنظمات الحكومية والدولية في حماية مجتمعات النازحين. وبدلاً من ذلك، تسعى تلك المجموعات إلى التأكيد على أنَّ النازحين السريلانكيين من جميع العقائد والأديان لهم الحق في المشاركة في برامج الحماية وتحديد المبادرات وقيادتها جنباً إلى جنب مع الحكومة والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني. ولذلك، بالإضافة إلى إثارة مسألة من يحدد معنى الحماية، يتساءل النّازحون داخلياً الآن عن كيفية تصميم مبادرات الحماية الحالية وتنفيذها.

إيميلي باري-مورفي *emily.c.barry@gmail.com* طالبة في مستوى الدكتوراه في كلية الشؤون العامة والدولية و ماكس ستيفينسون *mstephen@vt.edu* أستاذ ومدير، معهد السياسة والحوكمة، وكلاهما يعملان في معهد بوليتكنك فيرجينيا وجامعة الولاية. *www.ipg.vt.edu*

١. انظر نانسي فرايزر (2010) أنطقة العدالة: إعادة تخيل الفضاء السياسي في عولمة العالم حيث تقدم فيها الباحثة إطاراً عاماً يمكن أن تتبناه المنظمات العقيدية غير الحكومية لتسهيل وتسريع عملية لاستغلال قدرات النّازحين داخلياً.

٢. وحدة تنسيق شركاء سارفودايا شرامادانا 2011 التقرير النهائي: التمكين المجتمعي للسلام والتصالح والإنماء

منظمة مسكونية لطالبي اللجوء في سويسرا

سوسي موغنيس وفيليسينا بروسيربيو ولويزا ديبونتي

توفّر المنظمة المسكونية المساعدات الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء أثناء سعيهم في الخطوات الأساسية الأولى لإجراءات اللجوء.

من خلال منظمة مسكونية تدعى "مسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء"[1] تمنح الكنائس الإصلاحية والكاثوليكية والميثودية في مدينة بازل المساعدات الإنسانية للمّهجّرين الذين وطئت أقدامهم أرض سويسرا بعد مواجهتهم لتجارب صعبة وخطيرة. وتوفّر مسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء المساعدات

الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء طوال الفترة التي يقضونها في مركز التَّسجيل والإجراءات أثناء سعيهم في الخطوات الأساسية الأولى لإجراءات اللجوء. وليس مركز التَّسجيل والإجراءات بمركز للاحتجاز، بل يسمح لطالبي اللجوء الخروج خلال النهار، وأيضاً لفترات محدودة أثناء العطلة الأسبوعية. وبفضل تعدد الخدمات التي تقدمها مسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء من خلال مركز التَّسجيل والإجراءات وخارجه، أصبحت بمنزلة الاستراحة لعدد كبير من طالبي اللجوء خلال رحلتهم.

وتتوافر الاستشارة الرعوية في جميع مراكز التَّسجيل والإجراءات السويسرية، وذلك بفضل توقيع اتفاقية في عام ١٩٩٥ من قبل الكنائس المسيحية الرئيسية الثلاث والمكتب الفيدرالي للاجئين، وفي عام ٢٠٠٢ وقّع عليها المجتمع اليهودي الوطني أيضاً. وقد شكّلت هذه الأطراف معاً "لجنة وطنية"، وضعت "مفهوماً شاملاً" مشتركاً للعمل الرعوي بين طالبي اللجوء في مراكز التَّسجيل والإجراءات. ووفقاً لهذا المفهوم، يجب أن يضع هذا العمل في الاعتبار تنوع الخلفيات الدينية لطالبي اللجوء إذ يُعرِّف العمل الرعوي في مراكز التَّسجيل والإجراءات بأنه "التزام نحو الإنسان"، ويرفض أي تمييز ديني أو أي شكل من أشكال التبشير. وتُركّز المبادئ التي يقوم عليها العمل الرعوي والمتشاركة بين القطاع الأكبر من الناس على كرم الضيافة والاعتناء الخاص بمن هم أكثر استضعافاً والانفتاح لجميع طالبي اللجوء بغض النظر عن أصولهم أو انتمائهم الديني وتلبية مجموعة واسعة من الحاجات النفسية والمادية.

ويقدم موظفو العمل الرعوي لطالبي اللجوء معلومات عن نظام اللجوء والخدمات التي تقدمها مسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء، بالإضافة إلى معلومات عن المستشارين القانونيين والقائمين بجوار المركز. وتمثل الاتصالات الأولى في بلد اللجوء أهمية خاصة لطالبي اللجوء حيث يكونون في أشد حالات الاستضعاف، فأقل بادرة ترحيب يكون لها قيمة رمزية لديهم أكبر من تأثيرها الفعلي الملموس.

وفريق مسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء ليس مسكونياً وحسب، بل هو أيضاً متعدد الثقافات والديانات يتعاون فيه خمسون متطوعاً من عشر جنسيات مختلفة على تقديم الخدمات الاجتماعية والرعوية،

وهم أشخاصٌ من مختلف الديانات والثقافات، ويتشاركون بسهولة الرؤية التحفيزية للمنظمة وأسلوب عملها، وذلك على الرغم من أنّ الإرشادات التوجيهية للمنظمة قد بنيت وفق سياقٍ مسيحي ودعم الكنائس المسيحية لها.

وتُقام الاتصالات والحوارات الأولية مع طالبي اللجوء خارج مركز التَّسجيل والإجراءات في مقهى يُدار بالتناوب بين فريق من ١٥ متطوعاً على مدار سبعة أيام بالأسبوع، وخلال أوقات العمل، يتناوب المتطوعون المدربون (الذين يتحدثون لغات مختلفة) على تقديم الدعم الوجداني والمشورة والمعلومات العامة عن قانون اللجوء، بالإضافة إلى المساعدة في تحقيق الاتصال بين طالبي اللجوء ومكتب الاستشارة القانونية عند الضرورة، أو في حالة كان طالب اللجوء المرفوض يفكر في العودة الطوعية (من خلال مكتب المنظمة الدولية للهجرة في مركز التَّسجيل والإجراءات)، ويقدم متطوعو مسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء خدمات أخرى عملية مثل دروس اللغة الألمانية ورعاية لأطفال وغيرها.

ويمثل رفع الوعي لمصلحة طالبي اللجوء جزءاً آخر مهماً من رسالة مسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء، فهي تأمل في المساهمة في تنمية مجتمع أكثر ترحيباً، بالحد من التحيز وبناء الجسور بين طالبي اللجوء والمجتمع المحلي، بالإضافة إلى إيقاظ روح التضامن والحوار والقبول المتبادل لتجاوز الفروقات الثقافية والدينية.

سوسي موغنيس *mugnes.assunta@rkk-bs.ch* موظفة في العمل الرعوي بمسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء. *www.oesa.ch* (ناشطة من يناير/كانون الثاني2015). وفيليسينا بروسيربيو *fproserpio@cserpe.org* ولويزا ديبونتي *ldeponti@cserpe.org* هما متعاونتان في مركز الأبحاث للهجرة في بازل. *www.cserpe.org*

١. مسكونية الخدمة الاجتماعية والرعوية لطالبي اللجوء
Ökumenischer Seelsorgedienst für Asylsuchende

اللاجئون الأفارقة والدور الخاص للكنائس في المملكة المتحدة

صمويل بيكالو

أصبح لدى كثير من الكنائس والطوائف الدينية الموارد المادية والاجتماعية اللازمة لمساعدة اللاجئين في المجتمع المحلي على المستوى الفردي وكذلك من خلال جمع اللاجئين معاً.

أصبحت بعض الطوائف الكنسية المسيحية في المملكة المتحدة نقاط ارتباط لتوفير المساعدات للاجئين من شرق أفريقيا والقرن الأفريقي. تُعدّ الكنيسة الخمسينية والكنيسة القطبية (الأرثوذكسية) على وجه الخصوص الديانتين الأساسيتين للاجئين وهما مؤسستان عريقتان وجد فيها اللاجئون الأفارقة الملاذ الآمن والفرصة في اختبار مجتمع أوسع يتجاوز جالياتهم.

بعد الوصول إلى المملكة المتحدة، يُوزَّع أغلبية اللاجئين في مختلف أنحاء البلاد بعيداً عن لندن العاصمة حيث تتركز الجاليات، والسبب في ذلك التوزيع عدم وجود القدرة في العاصمة على استيعاب تلك الأعداد الكبيرة إضافة إلى اتباع الحكومة لسياسة التشتيت لطالبي اللجوء الجدد. وبالإضافة إلى أنّ اللاجئين تعرضوا من قبل إلى الصدمة نتيجة ما مروا به مت تجارب دفعتهم إلى الهرب، فهم يواجهون عدداً من التحديات في التكيف مع الثقافة المحلية والمعايير الاقتصادية لعالمهم الجديد. وفي هذا المنعطف الحساس، غالباً ما تكون الكنائس وغيرها من المنظمات التطوعية الخيرية هي من تتولى عملية التدخل والإنقاذ. ومع ذلك، يبدو أن هناك عوامل معينة تشير إلى أنّ الكنائس وغيرها من الجماعات العقيدية أثبتت استدامة أكبر في توفير المساعدات من الجماعات المجتمعية العلمانية التي تأسست لرعاية اللاجئين الأفارقة.[1]

التطوع: تمثل برامج المتطوعين مـورداً مهماً ومـصـدراً أساسياً لقوة الكنائس. فدونها، سيصعب(إن لم يستحل) إدامة مختلف نشاطاتهم الهادفة إلى تقديم الدعم. أمّـا مجموعات مجتمعات اللاجئين الأفارقة العلمانيين فيبدو أنّهم يفتقرون إلى قاعدة متطوعين بعيدة الأمد بل إنّ أغلبية هذه المجموعات تتعثر في نهاية الأمر.

المـوارد المادية: الأبنية التي غالباً ما تكون مجهّزة بالموارد القيِّمة هي من الأصول ونقاط القوة. فنظراً لتدني أعداد الأشخاص الذاهبين إلى الكنائس في المملكة المتحدة، هناك كثير من الكنائس ممن لديها مساحة واسعة يمكن استغلالها لخدمة جماعات جاليات اللاجئين الأفارقة لغايات العبادة والنشاطات المجتمعية. مثل هذه المرافق ليست متاحة على الدوام لجماعات الجاليات العلمانية.

التوقعات والالتزامات المبنية على العقيدة: مساعدة المحتاجين والأقل حظاً هي جزء من العقيدة والممارسة المسيحية.

الشبكات: تساعد الاتصالات والشبكات الموسّعة على تحديد المحتاجين والقادرين على المساعدة والوصول إليهم. وبالإضافة إلى ذلك، بمقدور قادة الكنائس أن يمثلوا دوراً قوياً في تشكيل المواقف والممارسات وتهذيبها.

ومن هذا المنطلق، تمكنت الكنائس المعنية من توفير نطاق واسع من خدمات الدعم المجتمعي بما في ذلك الوصول إلى اللاجئين حديثي الوصول وخدمات الزيارات التي تمكّن الأشخاص من الحصول على المساعدة بنزاهة وسرية تامة، وخدمات الدعم وفقاً للعمر والجنس والحاجات ودعم الطوارئ للمجتمع الأكبر خلال الأزمة من خلال برامج بنك الطعام على سبيل المثال ودعم إدارة الديون وخطط التفريغ النفسي للأسر ولا يقل عن ذلك أهمية ولو كان أقل ظهوراً الدعم الإيماني المسيحي.

صمويل بيكالو

في مناسبة للكنيسة الخمسينية الحبشية (إثيوبيا وأريتيريا) في ليدز، المملكة المتحدة.

وبالإضافة إلى توفير المساعدات العملية، تقيم الكنائس منبراً لبرامج التطوع وبناء القدرات التي تساعد المُجتمعات كاللاجئين الأفارقة على أن يصبحوا مكتفين ذاتياً في المدى البعيد. فتلك المنظمات تساعد على إنعاش الأمل والهدف في الحياة والشعور بالكرامة المصانة للأفراد المستضعفين من المجتمع المحلي. وعلى النقيض من نظيراتها العلمانية، تتمتع كثير من الكنائس بالموارد المادية والاجتماعية اللازمة والملائمة لجمع الناس بهدف مواجهة التحديات الملحة وتمكين الناس لتحسين مستوياتهم المعيشية.

صمويل بيكالو *Samuel@ayele90.freeserve.co.uk* زميل بحث مستقل/تربوي ومختص في مجال الأقليات وتنمية جاليات اللاجئين. *www.ein.org.uk/bekalo*

١. على ضوء ملاحظات الكاتب والخبرة العملية مع مقدمي خدمات الدعم ومستقبليه خلال عشر سنوات من العمل في المجال.

الاستشفاء بعد الكوارث والدعم في اليابان

كيمياكي كاواي

في ١١ من مارس/آذار ٢٠١١، ضرب شرق اليابان زلزال بقوة ٩ ريختر وتبعه تسونامي عقب نحو ٣٠ دقيقة تقريبًا. وبحلول ٢٢ من يونيو/حزيران، بلغ عدد الضحايا أكثر من ١٥,٠٠٠ من بينهم ٧,٠٠٠ ما زالوا في عداد المفقودين وصار أكثر من ١١٠,٠٠٠ يعيشون في الملاجئ أو المساكن المؤقتة. وقد دُمرّت كثير من قرى المنطقة المتضررة ومدنها بالكامل. وتطوع الآلاف في أنشطة الإغاثة مثلما فعلت بعض الجماعات، من بينها منظمة سوكا غاكاي التي تعد حركة علمانية بوذية والتي سارعت بتشكيل فريق تنسيق الاستجابة في حالات الكوارث.

وقد ارتكزت أفعال أعضاء منظمة سوكا غاكاي المشاركين - الذين عاش معظمهم في المناطق المتضررة - إلى اعتقادهم البوذي بأن لجميع الأشخاص حياة ذات كرامة وقيمة بالقدر نفسه. وهكذا، ظل أعضاء المنظمة عمومًا يدعون أن تتحقق "السعادة لهم وللآخرين" ويسعون لتنفيذ ذلك بطرق عدة من بينها التطوع. وبوصف سوكا غاكاي منظمة قائمة على العقيدة، كان ثمة جوانب عديدة مكنت المنظمة من المساهمة الفعَّالة في جهود الإغاثة من خلال الاستجابة لكل من الاحتياجات المادية والنفسية على حد سواء.

أولاً وقبل كل شيء، قدمت شبكة المراكز المجتمعية التابعة لمنظمة سوكا غاكاي الملاجئ ذات المآوى وإمدادات الإغاثة. واستخدمت أيضًا بعض منازل أعضاء المنظمة كملاجئ محلية أو كنقاط اتصال لتوزيع إمدادات الإغاثة. ثانيًا، أوصل المتطوعون إمدادات الإغاثة إلى مآوى الإجلاء وإلى آخرين - من خلال شبكتنا المجتمعية - من غير المتضررين مباشرة بالكوارث ولكنهم كانوا يعانون جراء انهيار البنية التحتية. وبسبب شبكة هذه المنظمة ومعرفتها بالمجتمع المحلي، تمكن المتطوعون من معرفة أماكن وجود الناس في المناطق المتضررة والإمدادات التي يحتاجونها. ثالثًا، أقمنا حفلات تأبين وصلاة لتقديم الدعم النفسي مع تخصيص صلوات رجونا فيها الاستشفاء السريع للمناطق المتضررة. وأخيرًا، جُمعَت التبرعات لبلديات عدة في المناطق المتضررة.

وبمقدور المنظمات القائمة على العقيدة أن تمثّل دورًا فريدًا في تقديم كل من الدعم المادي والنفسي. إلا أن المنظمات القائمة على العقيدة في اليابان بحاجة لمزيد من التنسيق الفعَّال مع القطاع العام، مثل: الحكومة الوطنية والبلديات المحلية. وقد صرح أكيهيكو موريشيما - زعيم منظمة سوكا غاكاي آنذاك في ولاية مياجي (التي تحملت الوطأة العظمى من التسونامي) - في لقاء معه قائلاً: "قمنا بأنشطة الإغاثة لدينا مركزين أولًا على الأفراد المحتاجين على مرأى منا. ... في حين قد لا تتبع الإدارة العامة بالضرورة المنهجية نفسها. فهم عادة ما يؤثرون الكفاءة والمساواة في الحصول على إمدادات الإغاثة". ولكلا المنهجين نقاط القوة التي يجب أن يكمل بعضها الآخر. وفي حالات الطوارئ، على المنظمات القائمة على العقيدة العمل على نحو مُتضامن لتجاوز الاختلافات في موروثاتهم الدينية. وبهذا الخصوص، جدير بالذكر أنَّه في أبريل/نيسان ٢٠١١ أنشئت شبكة (باسم مشروع التنسيق الديني الياباني للإغاثة في حالات الكوارث[١]) بهدف تنسيق الإغاثة في حالات الكوارث من قبل المنظمات القائمة على العقيدة.

كيمياكي كاواي *kawai@soka.jp* مدير لجنة السلام، منظمة سوكا غاكاي. *www.sgi.org*

١. (المقالة باليابانية فقط)https://sites.google.com/site/syuenrenindex

"الترحيب بالغريب" والتعاون مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين مع المنظمات القائمة على العقيدة

حوسيه ريبرا و ماري-كلاود بواريي

شاركت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين منذ تأسيسها عام ١٩٥٠في النشاطات مع المنظمات العقيدة و المجتمعات الدينية والقادة الدينيين في تنفيذ عمل المفوضية. ومؤخراً ازداد نشاط المفوضية في استكشاف دور العقيدة في الاستجابات الإنسانية.

في شهر ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ عُقد الحوار الخامس للمفوض السامي حول تحديات الحماية لبحث موضوع العقيدة والحماية، وحضر اللقاء أكثر من ٤٠٠ ممثل عن المنظمات القائمة على العقيدة والقادة الدينيين وغيرهم من الشركاء في جلسة دامت يومين في جنيف بالشراكة مع الفاعلين القائمين على العقيدة. وكان ذلك اللقاء أول حوار متعدد الأديان تشارك به المفوضية لاستكشاف القيم المشتركة التي تقوم عليها فكرة حماية اللاجئين في الاديان الرئيسية في العالم. وعززت الجلسة الحوارية أيضاً من تعميق احترام وفهم دور الدين والحياة الروحية في حياة الفئات التي تخدمها المفوضية.

واكتشف المشاركون في الحوار أيضاً أهمية الشراكات القائمة والمحتملة للمفوضية مع المنظمات القائمة على العقيدة. وأكدوا على المبادئ الأساسية التي تسم العمل الإنساني[1] (أي الحيادية ونبذ التمييز واحترام معتقدات الآخرين والتنوع والتمكين والمساواة والإنسانية والحماية إزاء أي نوع من الاشتراط) وأقروا أيضاً بضرورة الاستجابة الى الأوضاع الإنسانية وفقاً لهذه المبادئ.

وفي ختام الحوار، أكَّد المفوض السامي أنطونيو جوتيراس على "المساهمات القيمة التي تبذلها المنظمات الدينية والمجتمعات الدينية أيضاً في حماية اللاجئين والنازحين داخلياً والمهجَّرين." وسلَّط الضوء على عدد من الاقتراحات الملموسة لغايات المتابعة تضمنت مناشدة برسم الخطوط التوجيهية حول محو الأمية العقيدية بين أفراد وكوادر المفوضية.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والمنظمات القائمة على العقيدة

نشرت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في يوليو/تموز ٢٠١٤ ملحوظة للشراكة حددت فيها الإرشادات الواسعة حول المشاركة مع المنظمات القائمة على العقيدة والوصول إليها وكذلك الأمر بالنسبة للمجتمعات الدينية المحلية والقادة الدينيين، وأوردت في تلك الملحوظة أمثلة حول الحالات التي مثل بها الفاعلون العقديون دوراً مهما على المستوى المحلي.[2] وتُقِر ملحوظة الشراكة أنَّ المنظمات القائمة على العقيدة والمجتمعات الدينية المحلية والقادة الدينيين يتراوحون في الحجم ما بين مجموعة مؤلفة من بضعة مؤمنين إلى الديانات العالمية والشبكات الواسعة العابرة للأديان. فهذه المنظمات تضم نطاقاً من الهويات العقيدية والحوافز مع درجات متنوعة من المعارف والرغبة والقدرة والاستطاعة على احترام المبادئ الإنسانية.

ويمثل القادة الدينيون أدواراً مهمة ومؤثرة ضمن مجتمعاتهم الدينية والمجتمع المحلي الأكبر وبتوفير الأمثلة الملموسة، تُظهر الملحوظة أنَّ القادة الدنيين يستفيدون من الثقة وممارسة السلطة الأخلاقية على أفراد مجتمعهم الديني المحلي بل يشكِّلون أيضاً ملامح الرأي العام في المجتمع الأوسع بل حتى على المستوى الوطني والدولي أيضاً. واقتُبست تلك الأمثلة من دراسة مسحية أعدتها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين عام ٢٠١٣ (بدعم من تحالف من المنظمات القائمة على العقيدة) للوصول الى فهم أفضل لمدى توسع الشراكات القائمة بين الفاعلين الدينيين و مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في جميع مراحل اللاجئين وحلقة التهجير. واستكشفت أيضاً الدروس المستقاة والمستفادة وحددت الممارسات الجيدة للمشاركة مع الفاعلين الدينيين.

التَّحديات والفرص

تلتزم مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين كغيرها من أفراد المجتمع الإنساني الأكبر بالتمسك بالمبادئ الانسانية والتأكد من إيلاء الأولوية للحماية في كل نشاطاتها. ولا تشارك المفوضية في شراكات مخالفة ومناقضة لهذه المبادئ وعلى وجه الخصوص لا يمكن استخدام دعمها أبداً للتبشير بديانة ما أو بفرض شروط على توفير المساعدات

بما يخالف المبادئ الإنسانية. ومن ناحية أخرى، يجب الانتباه إلى أنَّ الفاعلين الدينيين أحياناً ما يواجهون التحيز ضدهم من خارج المجتمع الديني الذي ينتمون اليه. ولا بد من مراجعة التحديات الماثلة أمام هذه الشراكات من المنظورين كليهما إذا ما أُريد التغلب عليهما خاصة من خلال التغيرات الإيجابية في المواقف و المقاربات.[٣]

من منظور مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين، تتمثل أهم التحديات في الشراكات وأصعبها عندما يروج الفاعلون الدينيون أو يرفضون ما يلي: الحماس تجاه أعضاء آخرين من أديان أخرى أو إقصائهم والإتيان بخطاب الكراهية أو التحريض على العنف الموجه ضد الافراد والمجتمعات من أديان أخرى أو التبشير و الضغوط على الأشخاص لتغير دينهم بالإكراه كشرط مسبَّق لاستمرار الدعم لهم أو الزواج المبكر وغير ذلك من الممارسات التقليدية المؤذية أو الصور النمطية للجندر أو عدم احترام الحقوق الخاصة للنساء والأولاد والبنات ، وكذلك الأمر بالنسبة لنقاط الاستضعاف في السياقات التي تنتشر فيها آليات المواكبة السلبية و العنف الجنسي والقائم على الجندر، وأيضاً وصمة العار والتمييز الذي يحيط بمصابي متلازمة نقص المناعة المكتسبة (إيدز) ووصمة العار أيضاً والتمييز تجاه المثليات والمثليين ومزدَوجي الجنس والمغيرين لجنسهم وثنائيي الجنس ومجتمعاتهم. وبالإضافة إلى ذلك، قد تفتقر المجتمعات الدينية المحلية للمعرفة الخاصة بالعمليات والاجراءات التي تتبعها المفوضية بما في ذلك أولوياتها الاستراتيجية وأفكارها الخاصة بالنسبة للخطر والاستضعاف والتي يمكن أن تكون مصدراً للإحباط وإساءة الفهم لدى كوادر المفوضية.

وسجَّل كوادر المفوضية أيضاً أن الصعوبة المشتركة بينهم التي يواجهونها فيما يتعلق بالتنسيق في أوضاع الطوارئ المعقدة تتجاوز بل تمتد إلى المجتمعات الدينية المحلية وشبكاتهم والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي. ووثَّق غيرهم التحديات والمخاوف المتعلقة بالشراكة مع الفاعلين الدينيين خاصة المجتمعات الدينية المحلية والقادة الدينيين ويتضمن ذلك التركيز على المقاربات المبنية على الإحسان مقابل مقاربات مبنية على حقوق الانسان إزاء المساعدات الانسانية.

ومن الواضح أنَّ الشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة للاجئين تشكل تحديات خاصة بالإضافة لها وأيضاً للمنظمات القائمة على العقيدة على حد سواء. ومن أحد العوامل في ذلك عدم المساواة المتأصل في السلطة بين منظمة دولية كبيرة ومؤسسة محلية صغير. وهناك تحد آخر يتعلق بإجراءات المفوضية وشروطها التي قد لا تتمكن المنظمات القائمة على العقيدة أو لا ترغب بتلبيتها، وهناك حقيقة أخرى وهي أنَّ دوران الموظفين قد يؤثر على الذاكرة المؤسسية للمفوضية وحضورها في عمق الميدان ما يؤدي في النهاية إلى وضع التعاون الإيجابي الذي استمر طويلاً في خطر.

أمثلة عن الممارسات المثلى

هناك عدد من الأمثلة الخاصة بالممارسات الجيدة في ملحوظة الشراكة وهي موجودة في منشورتين بعنوان لمحة عامة عن مسح أمثلة الممارسات الجيدة وتحليل مسح أمثلة الممارسات الجيدة.

".... حَشدَ قادة المجتمع المسلم في بانغوي / جمهورية أفريقيا الوسطى على بعد ٥ كيلو مترات تقريباً من مخيم اللاجئين على طريق تيرونغولو لإيقاف تقدم الفاعلين العسكريين من غير الدول. وجلست هذه الجماعة فعلياً على الأرض المتسخة لمنع تلك القوات من التحرك. وكانوا يناشدون الناس بالالتزام بتعاليم القرآن الكريم مذكرين الفاعلين المسلحين من غير الدول بواجباتهم تجاههم على أنَّهم إخوتهم المسلمون."

".... لقد مثلت المنظمات القائمة على العقيدة في ميانمار دور الفاصل العازل بين الأطراف المتحاربة وهكذا تمكنت من العمل في كل المناطق حتى عندما وصل النزاع إلى ذروته. ونتيجة للثقة التي استفادوا منها إذ كانوا دعاة جيدين للحماية. وحشدوا الحكومة أيضاً من أجل تولي مسؤوليتها الكاملة تجاه تقديم خدمات التعليم والصحة للنازحين الداخليين في ولاية كاشين. وتمكنوا أيضاً من اطلاق سراح النازحين الداخليين من الاحتجاز إذ إنَّهم تمكنوا من مناصرة قضايا المحتَجزين. وليس لأي منظمة دولية أخرى أو محلية غير حكومية مثل هذا الهامش الواسع للمناورات من أجل الاستجابة للوضع الإنساني."

"لقد كان للاستطاعة والقدرة والمعارف والمهارات التي تتمتع بها المنظمات القائمة على العقيدة والقادة الدينيون المجتمعيون في جيجيجا أثيوبيا أثر في تشجيع المكتب على العمل من كثب معهم على اعتبار أنَّ لديهم القدرة لمعالجة حاجات الحماية لمجتمع اللاجئين وكان هناك نداء بدعوة القادة الدينيين من مجموعة النساء المعارضات لختان الإناث في المخيمات لأن المجتمع كان يفرض تحدياته (على القادة) من منطلق ديني. "

وعلى الرغم من التحديات الماثلة أمام الجانبين ساهمت المنظمات القائمة على العقيدة والمجتمعات الدينية المحلية والقادة الدينيون عن نطاق واسع من نشاطات الحماية في الأوضاع الانسانية بما في ذلك توفير الحماية المادية و تسهيل الوصول الانساني وإعاقة العنف وردعه من خلال الحضور والمصاحبة والوساطة في النزاعات والتوترات بين اللاجئين/النازحين داخلياً من جهة والمجتمعات المضيفة في النزاع أو في أوضاع ما بعد النّزاع والمشاركة في المصالحة ونشاطات بناء السلام ومحاربة كراهية الأجانب والتمييز ومنع التمييز القائم على الجندر أو الجنس والاستجابة له ومنع التجنيد القسري وتحسين ظروف الاستقبال ومصاحبة المُحتَجزين وتوفير الاستشارات القانونية وإدارة قضايا اللجوء والمناصرة للتغيرات التشريعية لإفادة الأشخاص المعيين ودعم إعادة توطين اللاجئين في بلد ثالث و/ أو الاندماج المحلي.

أهلاً بالغرباء

هناك بادرة اخرى انبثقت عن حوار المفوض السامي حول الدين والحماية وكان ذلك المناشدة ببناء الخطوط التوجيهية للقادة الدينيين بهدف تعزيز التسامح واحترام الكرامة الإنسانية وحقوق الإنسان وطالبي اللجوء واللاجئين والمُهجرين والمهاجرين والنازحين داخلياً والأشخاص منعدمي الجنسية. وفي أوائل عام ٢٠١٣ عملت المفوضية مع مجموعة من المنظمات القائمة على العقيدة وشبكاتها والخبراء الدينيين لصياغة نص يتألف من ١٦ تأكيداُ مكتوباً بصيغة المتكلم والتي تنبثق من المبادئ والقيم التي تتشارك بها الأديان الاساسية في العالم. وتهدف الوثيقة الى رفد القادة الدينيين بالفرصة للتأكيد على دور المجتمعات الدينية في "الترحيب بالغريب واللاجئ والنازح داخلياً وغيرهم [.....] وذلك من أجل مواجهة عدم التسامح واحترام حقوق الغرباء في ممارسة دينه بحرية.

والنداء "مرحباً بالغريب" إنما هو بيان بحد ذاته للإيمان ينبثق من مبادئ حسن الضيافة والاحترام والمساواة والقيم أيضاً على أنَّها قيم مغروسة غرساً في الديانات الرئيسية في العالم.

حسن الضيافة: غالباً ما تكون الجماعات الدينية المحلية مثل المجتمعات الدينية المحلية أول من يستجيب إلى الأفراد والعائلات والمجتمعات في المراحل الأولى من مراحل الأزمة الانسانية. فهم يستجيبون لتلك الأزمة نظراً لوجودهم في

مراسم التوقيع لتأكيدات القادة الدينيين في الجمعية العالمية للأديان من أجل السلام التاسع في فيننا، 21 نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

بعض المناطق المنعزلة أو النائية. ونشأ عن الاعتراف بهذه الحقيقة تجدد في الاهتمام بالمشاركة مع المجتمعات تلك من أجل تحسين الوصول إلى الأشخاص الأكثر استضعافاً وتعرضاً للخطر.

الاحترام: احترام تنوع الهويات والقيم والتقاليد هي من العناصر التي لا يمكن الاستغناء عنها في تعزيز حماية الأفراد والمجتمعات المهجَّرة بالقوة ورفع مستوى لدونتها. وعادة ما تكون المجتمعات الدينية المحلية على وعي فريد من نوعه بأنه في معظم دول العالم ومجتمعاتها يمثل الدين أو الاعتقاد حاجة أساسية ، ويوفر غذاءً للأشخاص الذين تهتم بأمرهم المفوضية. ويتخذ القادة الدينيون والمجتمعات الدينية أيضاً المحلية منها مواضع فريدة من نوعها لتلبية هذه الحاجات.

المساواة: ينبغي أن يقوم التعاون بين مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين والفاعلين الدينيين على مجموعة من الأهداف المشتركة، ويجب أن تقوم تلك الأهداف على الاحترام المتبادل والمساواة في علاقة الشراكة بينهما. وينبغي للمساواة أيضاً أن تُترَجم إلى معاملة متساوية وإلى حق الحماية المتساوية ومنحها وفقاً للمعايير الانسانية.

وهذه المبادئ إنَّما تمثل نقطة الانطلاقة وانطلاقة الحوار بين المفوضية والفاعلين الدينيين، وربما تساعد أيضاً في إرشاد الشركاء الذين يرغبون في تأسيس الحوار عبر الأديان وبين الفاعلين الإنسانيين التقليديين منهم وغير التقليديين.

وفيما بين ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ إلى ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٣ وقّع على تأكيدات القادة الدينيين وصدَّق عليها أكثر من ١٧٠٠ قائد ديني وفرد من أفراد المجتمعات الدينية والمنظمات القائمة على العقيدة في العالم ثم أطلقت إطلاقاً رسميا في حفلة توقيع قبل الاجتماع الذي ضم ٦٠٠ قائد ديني في الاجتماع العالمي باسم الديانات للسلام وهو المؤتمر التاسع الذي عُقد في ٢١نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٣ في فيينا.[٤] تستخدم الجماعات الدينية حول العالم الآن التأكيدات والموارد الداعمة كأدوات عملية من أجل تعزيز الدعم للاجئين وغيرهم من المهجَّرين في مجتمعاتهم.

"من القيم الرئيسية لديني أن أرحب بالغريب وباللاجئ وبالنازح وبغيره من الناس" سوف أعامله أو أعاملها كما أحب أن يعاملونني أنا. سوف أتحدى الآخرين حتى القادة منهم في مجتمع الدين وأطلب منهم أن يفعلوا المثل."

حوسيه ريبرا *riera@unhcr.org* مستشار خاص للمدير وماري كلاود بويرييي *poirier@unhcr.org* مساعد بحث في مجال السياسة والقانون وكلاهما يعملان في قسم الحماية الدولية مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. *www. unhcr.org*

١. راجع مدونة السلوك من أجل الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والمنظمات غير الحكومية للإغاثة في حالات الكوارث
www.ifrc.org/Global/Publications/disasters/code-of-conduct/code-arabic.pdf
٢. ملحوظة الشراكة حول المنظمات القائمة على العقيدة و المجتمعات الدينية و القادة الدينيين صادرة عن مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ومتاحة باللغة الإنجليزية www.unhcr.org/539ef28b9.html و باللغة الفرنسية
www.unhcr.fr/53ad6b569.html .للاطلاع على لمحة عامة حول المسح المتعلق بالممارسات الجيدة وأمثلتها زر الموقع التالي http://goo.gl/nLdEeN و للاطلاع على تحليل مسح الممارسات الجيدة والأمثلة يرجى زيارة الموقع التالي
http://goo.gl/YsFnFM. لمزيد من المصادر، انظر الرابط التالي:
www.unhcr.org/pages/501a39ce6.html
٣. مبادئ الشراكة التي أسسها المنبر الإنساني العالمي هي العدالة والشفافية والمقاربة الموجَّهة بالنَّتائج والمسؤولية و التكاملية. انظر المنبر الانساني الدولي ، مبادئ الشراكة ، يوليو/تموز 2007.
http://tinyurl.com/GHP-Principles
٤. وثيقة التأكيدات متعددة اللغات (في اللغات العربية والانجليزية والفرنسية والألمانية والعبرية والروسية والإسبانية والتركية) متاحة على الإنترنت على الموقع التالية
www.unhcr.org/51b6de419.html .

إدماج اللاجئين في أوغندا سيتطلب تشكيل جماعات ضغط متجددة

جورجيا كول

ما زال منح اللاجئين في أوغندا صفة مواطنين قرارًا مؤجلًا.

بالرغم من تمتع أوغندا بتاريخ تقدمي نسبيًا من الاستجابة للاجئين، إلا أنها للأسف تخفق في تجاوز العقبة الأخيرة. وحاليًا، توجه عدد من اللاجئين المقيمين منذ مدة طويلة في أوغندا إلى إدارة الهجرة للتقدم بطلب الحصول على الجنسية إلا أنَّ السلطات قابلت طلباتهم بالرفض لأسباب قانونية مشكوك في صحتها .

وفي ٣٠ من أغسطس/آب ٢٠١٠، قُدّمت عريضة أمام المحكمة الدستورية نيابة عن كثير من اللاجئين الكونغوليين لطلب تفسير القانون المتعلق بفرص اللاجئين في الحصول على الجنسية في أوغندا (أي أن يصبحوا مواطنين أوغنديين). وجاء ذلك في إطار الاستجابة لقلق كثير من الجهات الفاعلة من أن وضع المعوقات على طريق منح اللاجئين جنسية الدولة نوع من الممارسة التمييزية وليس مبررًا تشريعيًا.

ولعل سبب النزاع الرئيسي يكمن في سوء تفسير الفرق بين تسجيل الفرد بوصفه مواطن والتجنُّس. وقد نص قانون المواطنة ومراقبة الهجرة الأوغندي (١٩٩٩) في المادة ١٤ بشأن "المواطنة عن طريق التَّسجيل" على أنه لا يحق لأطفال الأفراد الذين دخلوا أوغندا بصفتهم لاجئين أو لأحفادهم التسجيل بصفتهم مواطنين أوغنديين (كما هو الحال عمومًا في الدول التي يعتمد فيها منح الجنسية على جنسية الآباء وليس على ولادة الشخص داخل أراضي البلاد). وعلى الرغم من عدم تطبيق هذه المادة على من وصلوا بصفتهم لاجئين، يستشهد كثير من الجهات الفاعلة بها خطأً بهدف إنكار حق اللاجئين في الحصول على الجنسية الأوغندية في أي وقت.

لكنَّ المادة ١٦ بشأن "المواطنة عن طريق التجنُّس" تنص على أنه " للمجلس أن يوافق على منح أي أجنبي[1] الجنسية عن طريق التجنُّس بموجب أحكام هذا الباب". وتشتمل هذه الأحكام على أنه: إذا كان الفرد قد عاش في أوغندا لمدة إجمالية تبلغ ٢٠ عامًا، وإذا كان قد عاش في أوغندا مدة عامين كاملين قبيل التقدم للحصول على الجنسية، وكان على معرفة كافية إما باللغة الإقليمية أو باللغة الإنجليزية، وأنه حسن السير والسلوك، وينوي البقاء في أوغندا بشكل دائم، فسيُقبل طلبه بالحصول على الجنسية. وفي حال امتلاك اللاجئين للوثائق الصحيحة - وهو أمر محفوف بعوائق كثيرة أيضًا - لن يصعب على كثير منهم استكمال هذه المتطلبات بعد مرور عقود من الإقامة في أوغندا.

التأجيل المتكرر في المحكمة الدستورية

للأسف، ما زال الطريق لمداولة هذه العريضة من قبل المحكمة - كما هو حال كثير من العرائض الأخرى المُنتظر تفسيرها - محفوفًا بالعراقيل. وعلى الرغم من تحديد مواعيد كثيرة في السنوات التي عقبت تقديم العريضة لجلسة الاستماع الخاصة بها، لم تتمكن المحكمة من بلوغ النصاب القانوني للأصوات المطلوبة لمعالجة مسائل المتقدمين بالطلبات. وبالاستعلام في المحكمة عن الموعد المحتمل لمداولة العريضة - بعد مرور ثلاث سنوات على تقديمها دون حراك - أفاد الموظفون بأن القضية صارت مسيَّسة وأنه من غير المرجح أن تُتَّخذ أي خطوة جديدة فيها دون أن يُعاد تقديمها أو دون ضغط كبير من الأطراف المعنية.

وفي ضوء مادة انتهاء حالة اللجوء الخاصة باللاجئين الروانديين داخل أوغندا ورغبة كثير من المنظمات في إيجاد طرق لتقنين وضع هجرة الروانديين داخل البلاد قبل فقدانهم وضع اللاجئين، طالما أُخبرت أثناء عملي الميداني في أواخر عام ٢٠١٣ أن العائق الوحيد أمام تحقيق ذلك هو قرار المحكمة الدستورية. ومع ذلك، أعلن كثير من الأطراف المعنية، مثل: ممثلي حكومة أوغندا وحكومة رواندا ومفوض الأمم المتحدة السامي للاجئين والمنظمات غير الحكومية، سعيهم لتعجيل إصدار حكم بشأن العريضة ما يدفعهم لتوقع الحصول على تفسير قريبًا.

ومع ذلك، تشير الأدلة إلى أن الأهمية التي تعطيها المنظمات العاملة مع اللاجئين لهذه العريضة لا تُستثمر على نحو مواز في محاولات الحصول على حكم بشأنها. وقد صرحت إحدى شركات الخدمات القانونية في كمبالا التي استؤجرت لتمثيل هذه القضية بأنها لم تتلقى منذ أن تولت هذه القضية في ٢٠١٠ أي دعم قانوني أو مالي من أي منظمة لمساعدتها بشأن هذه العريضة. في حين انتقل ممثل شركة قانونية أخرى إلى جنوب السودان ولم يعد مشاركًا فعّالًا في القضية.

وبهذا صارت مسؤولية دفع العريضة قُدمًا مضطربة. ومن الجلي أن ممثلي حكومة أوغندا في وضع صعب. فهم ممزقون

بين مسؤولياتهم تجاه اللاجئين داخل البلاد وبساطة القانون نسبيًا التي تأتي لصالحهم والاعتبارات السياسية لتقديم تفسير نهائي لقانون قد يُتيح لآلاف اللاجئين بالحصول على الجنسية الأوغندية. وقد كان ذلك حافزًا للسياسيين والبيروقراطيين للسماح للوضع الراهن بالاستمرار من خلال إمساك العصا من المنتصف بين ما هو متوفر من فرص للحصول على الجنسية وإعطاء الانطباع بأنهم يعملون في اتجاه الحصول على حكم ملموس.

وقد نأت مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين - إما لأسباب واقعية و/أو سياسية - بنفسها عن هذه العريضة. وبالرغم من اعتماد نجاح برامجهم بما لا يدع مجالًا للشك على نتائج هذه العريضة، بدا أنهم يفضلون انتظار قرار المحكمة دون الاشتراك مباشرة في دفع العملية قُدمًا. وبالمثل، عقب مرور سنوات عدَّة من الالتباس بشأن وضع العريضة، تراجعت المنظمات غَير الحكومية عن الاهتمام بالقضية التي يشعرون أنَّها تمثل إلى حد بعيد مصالح سياسية رفيعة المستوى أكثر من كونها تفسيرًا قانونيًا ما يجعلها خارج نطاق نفوذها.

وبهذا تكون النتيجة استمرار اضمحلال فرص إقامة الحلول المستدامة داخل أوغندا بشدة. وفي حين يبدو للرأي أن القانون يُتيح للاجئين التَّجنس شريطة أن يفوا بمعايير معينة، يجد اللاجئون طلباتهم - في غياب أي تفسير قضائي واضح لهذه القضية - يُحكم عليها وفقًا لتقدير مسؤولي الهجرة الذين يقابلونها بالرفض الحتمي بانين في ذلك قراراتهم على فكرة شائعة ورائجة بأن اللاجئين لا يحق لهم أن يصبحوا مواطنين.

وعلى الرغم من أنه ما زال غير واضح على من تقع مسؤولية دفع هذه العريضة قدمًا، فمن الجلي أن الالتباس بشأن وضع هذا الجدال وغياب المناقشات عن الأساس القانوني له وتفويض المحكمة الدستورية باتخاذ حكم بصدده لن يُسفر إطلاقًا عن دفع عجلة العريضة إلى مكان أبعد من سجل المحفوظات. وفيما يخص أولئك اللاجئين الكونغوليين والسودانيين والروانديين الذين عاشوا في أوغندا لما لا يقل عن العقدين الماضيين ويتحدثون اللغات المحلية واندمجوا فعليًا كأنهم أوغنديين، من الضروري تنشيط الحوار مجددًا للضغط على المحكمة لإصدار تفسيرها المنشود.

جورجيا كول *georgia.cole@gtc.ox.ac.uk* **تدرس للحصول على درجة الدكتوراه في قسم الإنماء الدولي، جامعة أكسفورد.** *www.qeh.ox.ac.uk*

١. ينص قانون الأجانب (التسجيل والرصد) على أن مصطلح "أجانب" يشمل اللاجئين.

اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ١٩٦٩ واستمرار التحديات أمام الاتحاد الأفريقي

ج أو موسيس اوكيلو

بعد انقضاء أربعين عاماً على دخول اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية حول اللاجئين حيز النفاذ، تثير الحالة البائسة التي يعيشها اللاجئون في أفريقيا هذه الأيام تساؤلات حول ما إذا كانت الاتفاقية قد حققت التوقعات المرجوة منها.

واجهت كثير من الدول في أفريقيا بعد مدة قصيرة من استقلالها تحديات تتعلق بإعادة إعمار البلاد وضرورة توفير الحماية والمساعدة والحلول المستدامة للاجئين الذين هجَّرتهم حروب التحرير والصراع بوجه التفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا. تأسست منظمة الوحدة الأفريقية عام ١٩٦٣.[١] وسُنَّت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين واللجوء في أفريقيا (اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الأفريقية) عام ١٩٦٩ ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٤. وكان الهم الأكبر التصدي للأعداد الكبيرة للأفارقة الفارين من النزاع الناتج عن الصراع ضد الاستعمار. وكما يقول رئيس تنزانيا في تلك الفترة موااليمو جوليوس نيريري : "رأينا اللاجئين يخرجون من بلاد مستعمَرة وكان التفكير لدينا أن نعامل هؤلاء الناس بحسن."[٢] لم يكن من المتوقع أنَّ مرحلة ما بعد الاستقلال ستشهد استمراراً لمشكلة اللاجئين ولا النازحين، لذلك لم يُذكَروا أصلاً في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية.

وفي كثير من أنحاء أفريقيا، تمخض عن الاستقلال اندلاع النزاعات الداخلية في أنغولا و موزامبيق وأوغندا وسيراليون وليبيريا ورواندا على سبيل المثال لا الحصر. وفي السنوات

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين/ ب سوكول

القليلة الماضية، شهدت أفريقيا عودة مستمرة تقدمية للسلام و الاستقرار إلى تلك البلدان في القارة الأفريقية التي كانت تعاني من المشكلات في ذلك الوقت (وأدت بذلك إلى السماح بعودة كثير من اللاجئين والنازحين)، وفي الوقت نفسه ظهرت نزاعات جديدة، على سبيل المثال في جمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان ومصر وتونس وإلى حد قريب مالي وجمهورية أفريقيا الوسطى والصومال التي تشهد حرباً لا تكاد تنتهي وتمخضت عن نزاع ديني سياسي فظيع. وهكذا ربما نجحت أفريقيا من تحرير نفسها من نير الاستعمار، لكنها لم تحرر نفسها بعد من الانتهاكات الداخلية فيها. وفي كل ذلك، تهجَّرت أعداد كبيرة من الناس وكثير منهم يجدون أنفسهم في أوضاع ثابتة ومطولة من التهجير التي تستمر سنوات أو عقود في بعض الأحيان. وعلى عكس الحال الذي كانت عليه السنوات التي قادت إلى الاستقلال، يُلاحظ أنَّ الأسباب الرئيسية للتهجير القسري في أفريقيا اليوم تسببها النزاعات الداخلية مع أنَّ ذلك لا ينفي وجود بعض العوامل الخارجية المؤثرة على الوضع من وقت لآخر.

وقد سُنت اتفاقية الوحدة الأفريقية لتمكين البلدان المستقبلة للاجئين من تحديد المعايير اللازمة للتعامل مع اللاجئين في تلك البلدان، لكنَّ الاتفاقية نفسها لم تخاطب الأحداث التي تقع في الدول الاصلية.[٣] لكنَّ معظم أنحاء أفريقيا هذه الأيام تشهد عدم الترحيب باللاجئين رغم مبدأ المناصرة و التضامن الذي يحيط بعملية إنشاء اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية. وبدلاً من ذلك، تزداد الدول الأفريقية اتباعاً لما فعلته الأقاليم الأخرى فتغلق حدودها وتهدد بتسفير كل من يدخل إليها من اللاجئين بطريقة غير مشروعة. وحتى في البلدان التي تسمح بدخول اللاجئين دون أيِّ مشكلة وحتى لو كان هناك سياسات إيجابية تجاههم ومطبقة فما زالت مشكلة معاملتهم أمراً آخر إذ ليست المعاملة دائماً منسجمة مع معايير الاتفاقية. في الماضي كانت هذه المعاملة توجه من جانب دول فحسبK أمَّا اليوم فحتى المواطنون العاديون يعاملونهم بطريقة سيئة وهذا ما يؤدي إلى إثارة القلق إذ أصبحت المجتمعات المضيفة أكثر عداءً للاجئين. ففي جنوب أفريقيا، على سبيل المثال، الذي كان مواطنوها بالأصل لاجئين لعدة سنوات يشيع سلوك رهَّاب الأجانب وعدم التسامح تجاه اللاجئين.

ومنذ ظهور الإرهاب الدولي، أولت الدول قضية الأمن أولوية كاملة عند النظر إلى طلبات اللاجئين. وهذه المستجدات تهدد بقاء واستمرار مؤسسة اللجوء في أفريقيا. وفي الأيام الأولى بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ قبل ٤٠ عاماً كانت مشاغل الأمن معزوة أساساً إلى النشاطات العسكرية والسياسية التخريبية المشتبه بها التي قد يرتكبها اللاجئون في بلادهم الأصلية. وتضم الاتفاقية أحكاماً خاصة تعالج هذه الشواغل بما في ذلك النص بصراحة على حظر مثل هذه النشاطات التخريبية.[٤] وسعى التشريع المبكر للاجئين إلى السيطرة عليهم وحماية الدولة المستقبلة لهم. وهذا الوضع بالذات لا يزيد من تهديد اللاجئين بالعودة القسرية فحسب بل يصاحبه أيضاً حالات كبيرة وصارخة من الإعادة القسرية. وفي حين تُناط بالدول مسؤولية حماية أنفسها من الضرر، لا ينبغي أن يكون ذلك الواجب مسوغاً للاعتداء على الالتزامات التي قدمتها هذه الدول بموجب الاتفاقية.

أنطونيو وزوجته وأخته وحفيدته على وشك العودة إلى الديار من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى أنغولا بعد أربعين عاماً من تهجير أنطونيو. وحتى لو كان لدى العائلة كثيراً من الأسئلة حول حياتهم الجديدة في أنغولا، فإنّ فرحتهم أكبر من مخاوفهم. تقول ماريا شقيقة أنطونيو "لقد تأثرت كثيراً بشأن عودتي لدرجة أنني لا أستطيع حبس دموعي سوف أرقص عندما نصل إلى الحدود" ورغم العيش لاجئين في بلد أجنبي أربعين عاماً، لا مجال للتشكيك في المكان الذي يشعر أنطونيو بالانتماء إليه. يقول أنطونيو: "أنغولا دياري - إنها بلدي" (أغسطس/آب 2014)

الأداء حتى الآن

في نقاش تاريخ هذه الاتفاقية الذي بدأ قبل ٤٠ عاماً ليست اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية وحدها من يخضع للمراجعة، فأداء الدول الاعضاء أيضاً فيها يخضع للمراجعة من ناحية تحقيق التوقعات المبدئية والرؤية التي جاءت بها الاتفاقية. وعند تبني الاتفاقية في أديس أبابا في شهر سبتمبر/أيلول ١٩٦٩ ودخولها حيز التنفيذ في يونيو/حزيران ١٩٧٤ رُحب بهذه الاتفاقية ترحيباً كبيراً جداً من ناحيتي موقوتيتها و أهميتها. ولقي الترحيب بالاتفاقية دعماً من المجتمع الدولي بمن فيه الفاعلون الإنسانيون ونشطاء حقوق الإنسان والأكاديميون وغيرهم من المجتمع المدني. لكنَّ الأمر الذي كان متوقعاً بعدها تطبيق الاتفاقية خاصة مع كراهية ممانعة بعض الدول الأعضاء لتطبيقها رغم دفع المجتمع الدولي لذلك. ومن الجائز أن يقال إنَّ المجتمع الدولي بذل جهده من أجل الضغط لإخراج الاتفاقية إلى حيز التنفيذ الكامل أمَّا الدول الأعضاء فقد تراجعت عن التزاماتها.

ومع كل ما ذُكر هناك بعض الدول في أفريقيا ما زالت تجاهد للوفاء بالتزاماتها. فقد تبنت أثيوبيا على سبيل المثال وتمارس سياسة الباب المفتوح أمام اللاجئين. فبين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٤ تلقت الدولة حوالي ٤٥٠ ألف لاجئ ، وفي ٢٠٠٩ أُدخلت سياسة الاستيطان خارج المخيمات التي تسمح للاجئين بالعيش خارج المخيمات شريطة أن يتولوا

أمور إعالتهم بنفسهم. وكانت هذه السياسة تنطبق بدايةً على اللاجئين من أريتيريا ثم سرعان ما أصبحت تنطبق على جميع اللاجئين بغض النظر عن جنسياتهم وقومياتهم. وسمحت أثيوبيا بدخول اللاجئين رغم كل التحديات الداخلية المحلية التي تشهدها البلاد ومثال ذلك الأثر الكبير للاجئين على بيئتها الهشة. وكذلك أوغندا تمارس سياسة الباب المفتوح فعرضت على سبيل المثال منح الأراضي للاجئين من أجل زراعتها. وهذان المثالان يمثلان بعض الممارسات الجيدة التي يجب تشجيعها وحثها.

لكن أغلبية البلدان المستضيفة للاجئين في أفريقيا، إن لم يكن جميعها، فقيرة ولا يمكن البدء بها. ومصادرها لا تكاد تكفي لتغطية حتى أبسط حاجات شعوبها ومواطنيها. ويتمثل الأثر على هذه البلدان المستضيفة للاجئين في امتناعها المستمر وتركيز كثير منها على النتائج السلبية اكرام تعاملها تجاه اللاجئين. ويمثل ذلك أيضاً تحدياً أمام مبدأ التشارك بالأعباء الذي تحدد الاتفاقية بشأنه ما يلي : "في حالة وَجدت الدولة العضو صعوبة في الاستمرار بمنح اللجوء للاجئين فللدولة العضو تلك أن تقدم مناشدة مباشرة للدول الأعضاء الأخرى أو من خلال منظمة الوحدة الأفريقية وعلى هذه الدول الاعضاء أن تلتزم بروح التضامن الأفريقية والتعاون الدولي باتخاذ التدابير المناسبة لتخفيف العبء على الدولة العضو المانحة لحق اللجوء." [٥]

وما زال هذا المبدأ المثمَّن مجالاً يمكن عمل الكثير فيه لكنَّ معظم الدول الأعضاء المتشابهة بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والمواجهة لبعض الوقائع الجغرافية لا تجد الأمر سهلاً في إعادة توزيع اللاجئين بين الدول. ولعلَّ الوقت قد حان لاستكشاف خيارات أخرى كتلك الخيارات التي نوقشت في ثمانينيات القرن العشرين في المؤتمر الدولي لمساعدة اللاجئين في أفريقيا.[٦] عندما أُطلقت المشروعات بهدف جذب اهتمام المانحين إلى ما عُرِفَ في ذلك الوقت بمساعدة اللاجئين و إيمائهم.

الحلول

ليست البلدان التي تستضيف اللاجئين وحدها من يحتاج إلى آلية لتحويل صفة اللاجئين بطريقة يمكن التنبؤ و الوثوق بها إلى حل ملائم ومخطط له مستدام لإعادة توطينهم بل إنَّ تلك الآلية مهمة أيضاً للبلدان الأفريقية على حد سواء. وفي الأيام الاولى من توقيع الاتفاقية بُذلت بعض الجهود لتحقيق ذلك الغرض. ففي البلدان الافريقية الجنوبية في ذلك الوقت حُوِّل اللاجئون الداخلون إلى سوازيلاند من جنوب أفريقيا مباشرة عن طريق الجو إلى بلدان أخرى وهي تانزانيا و زامبيا و أوغندا. وكذلك بوركينا فاسو وبينين قدمتا عروضاً مشكورة لتقديم أماكن لإعادة تقطين اللاجئين. لكننا لم نعد نرى مثل هذه المبادرات حالياً من الدول الأفريقية لإعادة نقل اللاجئين من بلد إلى آخر على أساس روح تخفيف الأعباء والتشارك بيها. ويجب على الدولة العضو التي يمكنها ذلك أن تشجع على النظر في تلقي اللاجئين الأفارقة الذين يستوفون الشروط لغايات إعادة توطينهم.

ولإعطاء اللاجئين الأمل والمستقبل الملموس، تضمنت الاتفاقية على بند يسمح بتوظيفهم. لكن استمرار فرض التحفظات الهائلة على هذا البند وعلى البند المشابه له المتعلق بحرية الحركة ليس من الأمور الجيدة. وهذا الامتناع والاصرار على التحفظات على الاتفاقية يتحمل بعض المسؤولية عن التنقل الثانوي للاجئين الباحثين عن سبل كسب العيش. وفي بعض الحالات، اختفت بعض المشاغل الخاصة بالعوامل السياقية التي أدت ببعض الدول في البداية إلى وضع هذه التحفظات. ومع زوال تلك العوامل بقيت هذه التحفظات نافذة ما يقوِّض من قوة نظام الحماية. وهذا بالضبط الذي لا ينبغي للدول الأفريقية أن تسعى له. وفي حالة لم يفعل أحد أي شيء، سوف يضطر كثير من اللاجئين إلى الانتقال بطريقة غير نظامية بحثاً عن حياة أفضل.

الاعتراف بصفة اللاجئين

بموجب تعريف اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٥١، على اللاجئ الذي تستضيفه إثيوبيا أن يثبت أنَّ لديه خوفاً مسوغاً لتعرضه للاضطهاد لكي يتمكن من الحصول على صفة اللجوء، وكانت إثيوبيا تعامل كل حالة على حدة. ومع ذلك، كانت أثيوبيا تمنحهم الاعتراف وفقاً لآلية الاعتراف المباشر بهم والمنصوص عليه بتعريف اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية عند التعامل مع الأعداد الكبيرة من طالبي اللجوء. ومع أنَ هذه الآلية المباشرة لتحديد صفة اللاجئين لم تكن ناتجة عن اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية فقد ساعدت هذه الاتفاقية على أي حال ولو بطريقة غير مباشرة على الترويج لتسريع البدائل أمام عملية بطيئة ومنهكة لتحديد الصفة الخاصة بكل فرد.

وبتوفير الغطاء القانوني للاعتراف باللاجئين، كانت الاتفاقية تغطي حتى الأشخاص اللذين يلجؤون من بلد لآخر لأسباب الكوارث البيئية كالمجاعة والجفاف. وفي هذه الحالة، عملت

الاتفاقية أيضاً على توفير شبكة السلامة والحماية الخاصة بحقوق الانسان بالنسبة للأشخاص اللذين كانوا يُحرمون منها مع أنَّ الاتفاقية لم تنبس بكلمة تجاه ما إذا كان من حق الضحايا للكوارث الطبيعية الشرعي أن يُنظر اليهم على أنَّهم لاجئون. وبالإضافة إلى ذلك وبتعريف اللاجئين الوارد في اتفاقية عام ١٩٥١ وتركيزها المستمر على الفرد وتوفيرها للحماية الأكبر، تمكنت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية من تلبية الحاجات العامة للقارة الأفريقية حتى لو نُظر الى عصر ما بعد الاستعمار على أنَّها قد انقضت منذ زمن بعيد. وهكذا كان لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية قيمة مضافة خلال ٤٠ عاماً الماضية تمثلت في التركيز (في التعريف) على الظروف الموضوعية التي تجبر الناس على الفرار وبعدم ربط الفرار مع تفسير ذاتي غير موضوعي لطالبي اللجوء الأفراد حول ما يتعلق بالمخاطر التي تنشأ عن الأحداث المحيطة بذلك الشخص.

وهذه القيمة المضافة التي استعيرت وطبقت على المشكلة التي واجهتها الدول إزاء خروج أفواج كبيرة هائلة من اللاجئين خلال الحرب في البلقان والتي كانت مصدراً للإلهام للمشروعات القانونية الشبيهة مثل إعلان قرطاجنَّة. وبالمقابل، يمكن لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية أن تستفيد من مناقشات إعلان قرطاجنَّة الذي تركز حول العنف المعمم والاعتداءات الداخلية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان.

لقد مضى الآن أربعون عاماً وبقيت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية المرجعية الأولى للتعامل مع مشكلة اللاجئين في أفريقيا نفسها واستمرت تؤثر إلى درجة كبيرة على التشريعات المحلية لمعظم الدول في القارة الافريقية. وبدلاً من التشريع المحلي المركز على اللاجئين والسيطرة عليهم كانت الدول حديثة الاستقلال في أفريقيا تسن قوانينها محوِّلة التركيز على إدارة شؤون اللاجئين.

وكانت الاتفاقية إلى حد كبير تدور كثيراً حول تطوير اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية عام ٢٠٠٩ فيما يتعلق بحماية النازحين داخلياً ومساعدتهم في أفريقيا (اتفاقية كامبالا ٢٠٠٩) بما أنَّ اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية نفسها لا تغطي الحاجات الأساسية للنازحين الداخلية ومساعدتهم. وفي مايو/أيار ٢٠٠٦، وضعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي اقتراحاً لتعديل اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية بما يتضمن بنوداً جديدة تعالج أيضاً حماية النازحين داخلياً ومساعدتهم. وعندما ظهرت هذه الفكرة لقيت معارضة ليس أقلها من مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين على اعتبار أنَّ المقترح يضع مخاطر كبيرة جداً على نزاهة الاتفاقية وسلامتها.

ومع أنَّ ذلك ربما أنقذ نزاهة اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية وقاد في النهاية إلى اتفاقية كامبالا فهي تمثل أيضاً في الوقت نفسه فرصة ضائعة لتوجيه نظرة ناقدة إلى اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية نفسها وتعديلها حسب اللزوم إلى اللحظة التي كان يتوقع منها أن تفعله بعد ٤٠ عاماً من نفاذها. لا بد أنَّه كان من الواضح وقت تبني الاتفاقية أنَّ تلك الاتفاقية لم تكن كاملة وأنَّها لم تكن خالية من الثغرات. ومع ذلك، لم تخضع هذه الاتفاقية لأي تعديلات وبقيت على ما هي عليه كما سُنت في عام ١٩٦٩ حتى مع تغير المستجدات والأوقات والظروف إلى درجة كبيرة جداً ومع كل النداءات التي هدفت إلى إعادة مراجعتها لبعض الوقت.

لا بد من إعادة النظر في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية ولا بد من النظر من جديد إلى بنودها وأحكامها بما في ذلك تعريف كلمة اللاجئ على ضوء ما تمر به أفريقيا اليوم، ولا بد من ضمان استمرار أن تعكس هذه الاتفاقية الأوضاع الواقعية الحقيقية التي تجبر الناس الآن على الفرار من بلادهم. ربما تغيرت الاوقات لكن الحاجات لم تتغير وما زالت قائمة. أمَّا بالنسبة للسؤال الافتراضي حول ما سيحدث إذا ما ألغيت اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية فالإجابة في أغلب الحالات ستكون أنَّ اتفاقية أخرى سوف تُسَن بدلاً عنها.

ج أ و موسيس اوكيل *jomosesokello54@yahoo.com* كان يعمل إلى أمد غير بعيد ممثلاً لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في أثيوبيا. *www.unhcr.org*

لا شيء في هذه المقالة يعكس الموقف الرسمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين و الكاتب مسؤول مسؤولية كاملة وحده عن هذه الآراء المذكورة في هذه المقالة.

١. ثم تحولت بعد ذلك إلى الاتحاد الأفريقي.
٢. أفريقيا: ضياع البراءة: في مقابلة لمجلة اللاجئين الصادرة عن مفوضية الامم المتحدة السامية للاجئين عام ١٩٩٩.
(Africa: Innocence lost)
٣. باستثناء المادة الخامسة التي تحدد مبادئ العودة الطوعية.
٤. المادة ٣.
٥. المادة الثانية (4)
٦. فقد عُقد المؤتمر في الثمانينيات تحت مظلة الأمم المتحدة ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين و منظمة الوحدة الأفريقية.

من عنف إلى مزيد من العنف في أمريكا الوسطى

إسرائيل ميدينا

كثير من المهاجرون من أمريكا الوسطى يفرون نتيجة العنف وتهديدات العصابات الإجرامية. وتواجه أعداد كبيرة منهم أيضاً النمط ذاته من العنف الذي يهربون منه عندما يعبرون في مسارات الهجرة خلال المكسيك.

في السنوات الأخيرة، أدى العنف في المناطق الحضرية إلى تردي الظروف المعيشية في كل من السلفادور وهندوراس وغواتيمالا. وفي كثير من الأحيان، لا يهاجر الرجال والنِّساء والأطفال بحثاً عن حياة أفضل بل يفعلون ذلك بحثاً عن الحياة ذاتها! وفي أثناء ذلك، تستمر النزاعات على الأراضي بين العصابات. فقد زرعت العصابات بذور العنف والخوف وانعدام الثقة وقاد ذلك في نهاية الأمر إلى تدمير النسيج الاجتماعي والمبادرة التجارية البسيطة التي بقيت في تلك الأماكن. وبالنسبة لكثير من الناس، ليست الهجرة إلا الخيار الوحيد المتاح أمامهم. وفي بعض المناطق في تلك البلدان، تبسط العصابات نفوذها المطلق ويعيش فيها الشباب واليافعون تحت وطأة أشد أنواع الاستضعاف والتعرض للتجنيد القسري في العصابات. ويتعرض المراهقون باستمرار للتهديد والعنف وتُمارس عليهم الضغوط لإجبارهم على الانضمام إلى العصابات أو العمل لها في الترويج للمخدرات أو تولي غير ذلك من أدوار. ومن الأفكار المتكررة في الهجرة الخارجية ارتفاع عدد الأطفال المجبرين على مغادرة بلدانهم ما يعرضهم إلى ظروف خطرة في رحلة الهجرة. وتفضل بعض العائلات رؤية أبنائها وبناتها في المنفى خير من أن يرونهم معرضين لخطر القتل أو الإجبار على الانضمام إلى حياة الجريمة.

لكنَّ العنف يستمر على طول طريق الهجرة. ويمثل الطريق من أمريكا الوسطى إلى الولايات المتحدة الأمريكية محور مصالح مالية كبيرة خاصة للمتجرين بالبشر ومعظمهم يدفع النقود لشبكات الجريمة المنظمة أو يعمل معها. وبالمثل، تبحث شبكات الإتجار بحثاً حثيثاً عن النساء والأطفال من أجل إشباع نشاطهم المربح الآخر على الهامش وهو الاستغلال الجنسي. وهكذا، يكون الأشخاص الذين يسلكون طريق الهجرة معرضين تعرضاً كبيراً للخطر لتلك الأسباب ولأنهم يفتقرون إلى وثائق إثبات الشخصية الضرورية لتأمين عبورهم الآمن من خلال المكسيك. ففور دخولهم الأراضي المكسيكية، سرعان ما يواجهون حلقة منتظمة من الإساءة. وتبدأ الإساءات على يد السائقين على وسائط النقل الذين يتقاضون من المهاجرين أجوراً أعلى من الأجور الحقيقية، ومروراً بالجرائم الشائعة وفساد بعض ضباط الشرطة الذين يطلبون الرشوة للسماح لهم بالمرور، فالاعتداءات من أعضاء العصابات المتنكرين على أنهم مهاجرين وانتهاءً بالعنف من الجماعات الإجرامية المنظمة الممارس على شكل الابتزاز والاغتصاب والتعذيب والاختطاف. وعلى طول الطريق، يُعتصَر كل قرش من أموالهم متى سنحت الفرصة بل قد يفقد بعضهم حياته.

ولا يختلف هذا العنف كثيراً عن العنف الذي يواجهونه في بلدانهم الأصلية. ففي معظم الأحيان، يكون العنف مركّزاً للغاية على نحو مقصود بل يكون دموياً بغية إرهاب الناجين منه. وهكذا، يُختطَف الأفراد ويُجبرون على تقديم أرقام هواتف أقربائهم في الولايات المتحدة الأمريكية ثم تتصل العصابات بأولئك الأقرباء لطلب فدية بآلاف الدولارات لإطلاق سراح المخطوفين. ومع أنَّ الحكومة المكسيكية لا توفر أرقاماً رسمية حول عدد المهاجرين الذين اختُطفوا على أراضيها، تشير اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان إلى أنَّ حالات الاختطاف تُعدُّ بالآلاف سنوياً.[1]

ثم يصبح العنف من الأمور الطبيعية إلى درجة يتوقع فيها المسافرون المرور بنوع من العنف في رحلتهم، وهناك درجة من التسليم بالأمر الواقع. ولعل المثال الأوضح لذلك يتمثل في النِّساء اللواتي يبدأن بتناول أقراص منع الحمل قبل الشروع بالرحلة لأنهن يعلمن بتعرضهن لخطر الاعتداء الجنسي في الطريق.[2] أما من يمكن أن يعتبر أنه كان محظوظاً في طريق هجرته، فهو في أفضل الأحيان لم يتعرض إلا إلى الاعتداء أو السطو والجوع والبرد.

وكما الحال في أغلب الأحيان، لا تمثل المعلومات المتاحة ولا الشكاوى المسجَّلة إلا جزءاً بسيطاً من الواقع. ويُعد إخفاء الشخصية وحجب الذات عن الأنظار المشكلات

الأكبر في الهجرة عبر المكسيك إذ إنَّها تزيد من استضعاف الأفراد المسافرين في الطريق. والخوف من الترحيل واحد من أهم الأسباب المؤدية إلى الامتناع عن التبليغ عن الجرائم. ويعمد معظم المهاجرين بغية الوصول إلى البلد المقصد إلى الاستمرار برحلتهم في أقرب وقت ممكن تاركين ما مروا به من معاناة وراءهم في صمت.

السعي للانتصاف

عبّرت كثير من منظمات حقوق الإنسان وغيرها من جمعيات المجتمع المدني عن تنديدها الواضح والشديد لتلك الإساءات. وخرج بعض المهاجرين أيضاً في مسيرات في جميع أنحاء المكسيك مطالبين باحترام حقوقهم. وأقامت الأمهات القادمات من بلدان أمريكا الوسطى المسيرات الطويلة في مكسيكو سيتي (العاصمة) مطالبات بمعرفة ما حلَّ بأبنائهم وبناتهم المختطفين. ومع أنَّه يمكن ملاحظة نوع من التضامن، ما زال معظم المكسيكيون لا يعلمون بكل ما يحدث للمهاجرين أصلاً.

وعلى خلفية العنف المعمم في المكسيك، ثبت عجز أجهزة الدولة عن إيجاد حل فعال. وفي الواقع، أثبتت الدولة أنها نادراً ما تستطيع إدراك النزوح الداخلي لسكانها بسبب العنف الناتج عن الصراع مع الجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات بل أثبتت أيضاً أنها أخفقت في إدراك معدلات انتهاكات حقوق الإنسان والعنف الممارسة بحق المهاجرين وقياسها. وبالفعل، تظهر سياسة الكيل بمكيالين عندما تغضب الدولة المكسيكية وتطالب بحسن معاملة مواطنيها العابرين للحدود الشمالية مع الولايات المتحدة الأمريكية في حين لا تظهر إرادة سياسية تُذكَر لمكافحة الانتهاكات التي يواجهها القادمون من دول أمريكا الوسطى على حدود المكسيك الجنوبية أو خلال رحلتهم عبر المكسيك.

وفي شهر يوليو/تموز ٢٠١٤، أعلن وزير الداخلية المكسيكي عن استراتيجية لحماية المهاجرين بمنعهم من السفر عبر المكسيك على قطارات البضائع (وهي الوسيلة الأساسية للنقل بالنسبة لكثير من المهاجرين) قائلاً إنَّ الهدف من ذلك حمايتهم من خطر الحوادث في الطريق. ومع ذلك، لا تحل هذه الاستراتيجية مشكلة الإتجار بالبشر أو انتهاكات حقوق الإنسان التي يتعرض لها المهاجرون الذين يعيشون في المكسيك. وعلى أي حال، مثل هذه الاستراتيجية قد تأتي بنتائج عكسية إذا ما لم تُنفَّذ التدابير اللازمة لحماية سلامة المهاجرين ثم السعي إلى تأمين وسائط أخرى للنقل. فآلية الهجرة إنما هي كيان حي ومتغير، ودائماً ما تجد تدفقات المهاجرين طرقاً جديدة للتغلب على المصاعب والعقبات الماثلة أمام الطريق. كما أنَّ هذه الاستراتيجية تمثل خطراً يجبر المهاجرين على الانتشار ضمن الأراضي المكسيكية ما يدفعهم إلى المرور بتجارب أخرى خلال الهجرة تجعلهم محجوبين أكثر عن الأنظار.

وليس لهذا الواقع أي حل سهل وسريع. وفي حين أنَّ منظمات المجتمع المدني أحدثت بعض الضوضاء بخصوص قضية المهاجرين، ما زال هناك حاجة لحركة سياسة منظمة وفعالة وقادرة على دفع الدولة نحو التوصل إلى فعل حقيقي للتصدي لمشكلة الإساءات التي يتعرض لها المهاجرون في المكسيك.

فحق البقاء محجوب عن البشر الفارين من العنف، وقرار المغادرة فُرض عليها فرضاً إضافة إلى العنف الذي يمرون به أثناء الطريق في المكسيك ما يوقع بكل فرد منهم ضحية للعنف ويزيد من معاناته.

ومع استمرار العنف والفقر في بلدهم الأم، لن تُحبَط همم الناس عن الهجرة مهما زادت العقبات والمحظورات. فما من أحد يقدر أن يقول لبشر أن يستسلم ويفقد الأمل في الحصول على حياة أفضل. وأي حل يُسعى إليه لتسوية هذه القضية سيتطلب تحليل جميع العامل والآليات المعنية في عملية الهجرة. وإذا قلّت الجهود، فلا شك أنَّ النتائج ستكون محدودة أيضاً.

إسرائيل ميدينا *Israel_voz@hotmail.com* **عالمة نفس ميدانية تعمل لدى منظمة أطباء بلا حدود، المكسيك.**

جميع الآراء الواردة في هذه المقالة تعبر عن رأي الكاتبة وحدها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة أطباء بلا حدود.

١. اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان 2011. تقرير خاص حول اختطاف المهاجرين في المكسيك
(Informe Especial sobre secuestro de migrantes en México)

٢. منظمة العفو الدولية 2010 ضحايا محجوبون: المهاجرون أثناء حركتهم في المكسيك (Victimas Invisibles, migrantes en movimiento en México).

العمل وإدماج اللاجئين في السويد

ميغيل بيرومنغو

من التحديات الرئيسية التي تواجه اللاجئين الذين يحاولون الاندماج في البلد المضيف لهم إيجاد الوظيفة المناسبة. وقد أدركت السويد هذه القضية وتعمل على تضمين عامل إدماج اللاجئين في سوق العمل.

تقول مسراك (٣٦ عامًا): "العمل مهم لي. وطالما كان لدي عمل. فالعمل بمثابة ابن من أبنائي." قبل أحد عشر شهرًا، انتقلت مسراك من إريتريا إلى السويد للانضمام إلى زوجها الذي كان من إريتريا أيضًا والذي أضطر لمغادرة البلاد قبلها. ولكل منهما صفة اللاجئ ويعيشان حاليًا في ستوكهولم.

ويظن المرء أن اتجاه مسراك المباشر للعمل مثالي لإدماجها في أي سوق عمل. ولكن للأسف، يكافح المهجَّرون واللاجئون وطالبو اللجوء لإيجاد وظائف عندما يصلون إلى البلد المضيف لهم ولاسيما في الاتحاد الأوروبي.

ويعمل أكثر من ٨٠٪ من إجمالي غير مواطني الاتحاد الأوروبي الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٦٤ عامًا ويقيمون في الاتحاد الأوروبي في وظائف منخفضة المهارات أو غير ماهرة أو يُصنفون تحت هذه الوظائف. وفي الدول التي تضع عقبات شديدة أمام الاعتراف بالمهارات الأجنبية (مثل: فنلندا أو جمهورية التشيك)، يُنظر إلى العمال المهاجرين عمومًا على أنهم ذوي تأهيل تعليمي منخفض عن العمال المحليين وأنهم مضطرون للقبول بأعمال ذات ظروف سيئة. ويزيد موطن المهاجرين من تفاقم الاختلافات. فعلى سبيل المثال، يُعترف بالتَّعليم الثالثي الذي حصل عليه ٢١٪ من المهاجرين الروسيين إلى فنلندا في حين لا يتمكن أكثر من ١٠٪ من المهاجرين الصوماليين - ومعظمهم لاجئون - من تحقيق ذلك.[1]

وغالباً ما يُفترض أن المهاجرين منخفضي المهارات ويُنظر للاجئين نظرة أسوأ من ذلك. وأظهرت التحليلات في دول كثيرة سوء أداء اللاجئين دائمًا في الاندماج بسوق العمل عن أداء المهاجرين الآخرين حتى إن كانت مستويات مهاراتهم مماثلة لمهارات نظرائهم. وتحدث "فجوة اللاجئين" تلك بصرف النظر عن عمر الفرد أو كفاءته في اللغة المضيفة.

ويواجه اللاجئون أيضًا محدودية تدابير دعم سوق العمل المتاحة لهم، مثل: إعانات البطالة، مقارنة بالمهاجرين. ويُعد وضع اللاجئين الواصلين مؤخرًا أسوأ في بعض دول الاتحاد الأوروبي، فقد لا يحصلون على أي شيء مطلقًا وبهذا يُحرمون تمامًا من المساعدة على إيجاد العمل.

السويد

اكتشفت الدول التي جربت برامج الإرشاد الوظيفي - تدريبات طويلة الأجل للاجئين ذوي المهارات لتمكينهم من العمل على نحو كامل في شركة ما أو بدء المشروع التجاري الخاص بهم - أن تلك البرامج وسيلة ناجعة للحد من البطالة وزيادة الدخل وتمكين اللاجئين ماليًا. وتقبل السويد أكبر عدد من اللاجئين مقارنة بالدول الأوروبية الأخرى واختارت ما قد يكون منهجًا فريدًا من خلال وضع العمل على رأس الأولويات عند الترحيب باللاجئين. ولا يُترك الواصلون حديثًا من اللاجئين وطالبي اللجوء إلى السويد ينتظرون في المخيمات أو على أنظمة الدعم الاجتماعي ولكنهم يُسجلون في برامج الاندماج في العمل. وبعد تسوية وضع إقامتهم، تصبح خدمة التوظيف العامة الوطنية - وليس مكتب الهجرة أو مجلس المدينة - المنوطة بمساعدة اللاجئين على إيجاد نقطة انطلاقهم في بيئتهم الجديدة. والعثور على وظيفة يقع في قلب ذلك.

عندما وصلت مسراك إلى السويد، أدخلت على الفور في برامج الاندماج في العمل المخصصة للاجئين التي تديرها خدمة التوظيف العامة السويدية (مكتب العمل السويدي). وخلافًا للدول الأخرى حيث ينضم أفراد العائلة لأحد اللاجئين المقيمين فعليًا في الدولة والمتوقع أن يرعاهم نظرًا لأنه أكثرهم استقرارًا، يستثمر هذا البرنامج قدرة كل لاجئ على العمل.

مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين ج. بايفال

مستويات المهارات بين الوافدين الجدد متنوعة جدا ولكنها طبعًا ليست منخفضة دائما. ولا يتعامل مكون تقييم المهارات في برنامج الاندماج السويدي مع المؤهلات الرسمية وحسب، ولكنه يراعي كذلك التاريخ الوظيفي والمهارات الشخصية والخبرات الوظيفية الأخرى وثيقة الصلة. ويُسمح

للاجئين أيضًا بذكر توقعاتهم الشخصية في البرنامج وفي المساعدة التي يرغبون في تلقيها من المستشار الوظيفي في خدمة التوظيف العامة. وتحترم خطة الاندماج في العمل الناتجة اللاجئ بوصفه باحثا عن وظيفة سيتحمل نصيبه من المسؤولية في إيجاد هذه الوظيفة، ويقدم مكتب العمل السويدي الدعم والإرشاد اللازمين إضافة إلى الدورات التدريبية التحضيرية لشرح واقع التوظيف السويدي وهو ما يُعد من وجهة نظر مسراك في حد ذاته شيء مثير للدهشة وبابًا يلجون منه لسوق العمل. وخرجت نتيجة التقييم بقرار إرسال مسراك إلى برنامج جامعي لذوي المهارات العليا حيث يمكن أن تتماشى خلفيتها في الإدارة والتنظيم على نحو مناسب مع الوظائف الشاغرة هناك.

وتصل خدمة التوظيف العامة أيضًا إلى أرباب العمل للتعرف على من يرغبون في توظيف اللاجئين وللتفاوض مع من هم أقل استعدادًا للاستثمار في تطوير المهارات. ويساعد الدعم الحكومي المقدم لإعلانات خبرات العمل والدورات التدريبية التحضيرية في تمهيد الطريق لتعزيز إيجابي متبادل. ويساعد استمرار تقديم المساعدة عقب بدء اللاجئ العمل على ضمان استمرارية الوظيفة التي حصل عليها.

ما بعد الوظيفة

من جوانب القوة الكامنة في البرنامج السويدي أنَّه يسير على طريقين متوازيين لتدريب اللاجئ وإدماجه حيث لا يقضي اللاجئون على سبيل المثال وقتًا طويلاً في الحصول على دورة في اللغة ثم يبدؤون في البحث عن عمل بعدها ولكنهم يفعلون الاثنين معًا على نحو متواز في الوقت نفسه. وبما أن البرنامج لا يركز على إيجاد العمل وحسب فهو يساعد أيضًا اللاجئين على العثور على المسكن المناسب نظرًا لأن سوق العمل المزدهر عادة ما يتسبب في رفع أسعار سوق العقارات. ومنذ بدء البرنامج في ٢٠١٢، طلب ثمانية آلاف لاجئ المساعدة من خدمة التوظيف العامة في العثور على مسكن للإقامة فيه وقد حصل نصفهم على منزل مرض يناسب مكان عملهم. وقد تمكن واحد من بين كل أربعة مشاركين في البرنامج من العثور على وظيفة أو دورة تدريبية وهي بداية مذهلة على طريق تحسين الاندماج في سوق العمل لما يزيد عن أربعة آلاف لاجئ في عام ٢٠١٢ وحده في حين بقي ثلاثة أرباع اللاجئين الآخرين الذين لم يحصلوا على وظائف في برنامج الإدماج تحسبًا لظهور فرص جديدة لهم في المستقبل.

وتتطور النتائج القابلة للقياس ببطء في المشاريع الرائدة. ولهذا السبب قررت الحكومة السويدية أن تقيم نجاح كل فرد على حدة في برنامج الاندماج في العمل حتى إن كان العدد الكلي للاجئين المندمجين متواضعًا في بادئ الأمر. وبما أنَّ البرنامج غير مقيد بمواعيد الرصد النهائية أو قيود الموازنة، فذلك يساعد في إقامة سياسة للهجرة بوصفها نهج طويل الأجل بدلًا من وضع حل سريع لظاهرة مؤقتة.

كان لمسراك توقعات منخفضة عندما جاءت للسويد. أما الآن فهي تعمل في قسم المشتريات بشركة سويدية لمستحضرات التجميل في ستوكهولم. وبفضل برامج الاندماج في العمل، تشعر مسراك بأن مهاراتها تحظى بالتقدير وتفخر بأنها نموذج جيد للاندماج في العمل بالسويد. وتقول أنَّ إريتريا ما زالت موطنها وهذا أمر طبيعي. وإذا قررت مسراك البقاء لمدة أطول في السويد، سيشتمل برنامج الاندماج في العمل أيضًا على وحدات تدريبية مختلفة تبدأ من "القدوم إلى السويد" ثم "كيف تكون مؤثرًا في السويد" وتنتهي بوحدة "التقدم في العمر في السويد". وهكذا، صارت مسراك تملك خيار أمرها. في حين يفتقد كثير من اللاجئين هذه الميزة.

ميغيل بيرومنغو *miguel.peromingo@wapes.org*
مستشار في الرابطة العالمية لخدمات التوظيف العامة.
www.wapes.org

١. المنظمة الدولية للهجرة (2012)، إدماج المهاجرين ذوي المهارات المنخفضة في سوق العمل بالاتحاد الأوروبي
(*Labour Market Inclusion of the Less Skilled Migrants in the European Union*).
http://tinyurl.com/IOM-LabourMarketInclusion

أسرة من اللاجئين تبدأ حياتها الجديدة في قرية تورسبي الصغيرة في السويد. يناير/كانون الثاني 2014

التَّهجير المجمد: الباندیت الكشميريون في الهند

ماهيما ثاسو

في عقد التسعينيات هُجّر حوالي ٢٥٠ ألف شخص قسرياً معظَمهم من "الباندیت الكشميريين" في ولاية جامو وكشمير في الهند. السؤال الآن بعد مرور أكثر من عشرين عاماً هو ما إذا كانت الاستجابة لتهجيرهم حتى الآن يمكن أن تشكل الأساس لإيجاد حلول طويلة الأجل لتهجيرهم الذي طال مداه.

وبصورة عامة، أصبح مصطلحا "اللاجئ" و"النازح داخلياً" معترف بهما ضمنياً كبديل عن الاستضعاف، وبينما تمضي سنوات التهجير ببطء، ومع عدم رغبة الناس أو انعدام قدرتهم على العودة إلى بلادهم، فالضروري ليس مجرد إيجاد تسمية للاستضعاف، بل لابد من تحليل الوضع، لمعرفة ما يريده حقاً النازحون داخلياً، ولتحديد من ما زال مستضعف بينهم.

فمشكلات كالبطالة وشح الوظائف وتدهور الدخل تظل مستمرة لفترات طويلة بعد التهجير، بالإضافة إلى انعزال الناس بسبب افتقادهم لخصوصيتهم الثقافية ومنازلهم الخاصة، وما يعانوه من التدمير النفسي وفقدان الثقة وتدني المكانة الاجتماعية، كما يفتقدون أيضاً عند التهجير إلى الشبكات غير الرسمية للعون المتبادل، والمؤسسات المحلية وترتيبات الخدمات، وكل هذه الأمور المهمة للبقاء والاستمرار. وبسبب قلة المعلومات الموثوق بها والتحليلات عن وضع الذين عادوا إلى بلادهم بعد فترات من التهجير، من المهم معرفة ما إذا كانت العودة للبلاد تمثل حقاً نقطة النهاية للاستضعاف الناجم عن التهجير، أم إنّ طول فترة التهجير تولّد أنماطاً من الاستضعاف طويلة الأمد. ويخفق برنامج الإغاثة وإعادة التأهيل الحكومي في التمييز بين فئات المستفيدين، أو التفرقة فيما بينهم في التعامل، رغم أنّه ليس كل من يحتاج إلى الإغاثة يحتاج إلى إعادة التأهيل، والعكس صحيح، بالإضافة إلى عدم تقديم تقييم لتأثير هذه البرامج.

والحاجة ملحة لإعادة التنميط، فبعض الأشخاص غير المسجلين بعد قد يكونون بحاجة إلى المساعدة. وبعد ثلاثة وعشرين عاماً، أصبح من المطلوب إيجاد حلول أكثر ثباتاً وأطول أمداً تؤدي إلى الانسحاب النهائي من تقديم المساعدات، ومع ذلك فالانسحاب من المساعدات لا يجب أن يحدث فجأةً. فينبغي للسلطات المحلية تهيئة الظروف المواتية لعودة كريمة آمنة، أو للاستيطان في مكان آخر. ولكي تكون الحلول مستدامة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تحقيق الأمن والأمان على المدى الطويل، والتعويض عن الممتلكات المفقودة، وعودة الظروف الاقتصادية-الاجتماعية العادية، والوضع القانوني والسياسي-الاجتماعي الآمن.

ويمكن تقسيم الآثار الناتجة عن التَّهجير إلى أربعة أقسام عامة: تدمير الممتلكات، والحرمان من الوصول إلى الممتلكات، والبعد عن البيئة الاجتماعية-الاقتصادية المعتادة، والتأثيرات النفسية والمادية الناجمة عن العيش في عزلة. وما يجب وضعه في الاعتبار مدة التَّهجير ليس من ناحية الوقت الزمني فحسب بل من ناحية عدد الأجيال المتعاقبة أيضاً.

وتنشأ حالة الاستضعاف المستمرة للمهجرين من مجموعة محددة من العوامل تتضمن: لدونة رأس المال الاجتماعي والاقتصادي بسبب تأثيرات التهجير، وتأثير السياسات والإجراءات الخاصة بالحكومات المضيفة وهيئات المساعدات الدولية. ونظراً لأنّ المسوحات والتقييمات الحالية إلى حد كبير عامة جداً، فهي لا تساعد في إبراز الحالات الفرعية المختلفة بوضوح، ولتحديد ما إذا تحقق الحل المستدام وإلى أي درجة تحقق، من الضروري دراسة كل من العمليات المتبعة للوصول إلى الحلول، والظروف الفعلية للعائدين والأشخاص الذين أدمجوا محلياً أو استوطنوا في أماكن أخرى في البلاد.

فالحقيقة أنّ هذه التجمعات السكانية عاشت في وضع غير محدد لمدة طويلة، وبينما يمكن للنزاعات أن تبقى مجمدة، فلن يكون الأمر كذلك بالنسبة لهؤلاء الأشخاص. وهناك افتراض مستمر بأنّ الاستثمار في الحلول المستدامة لاعتماد المُهجَّرين على أنفسهم يقوّض إلى حد ما من الأهداف الوطنية لتسهيل العودة النهائية إلى البلاد، لكنَّ العودة النهائية قد لا تكون الحل الأفضل والأخير، فإجبارهم على العودة انتهاك صريح لحقوقهم الإنسانية، ولا يصب في مصلحتهم ولا في مصلحة السلطات.

ماهيما ثاسو ar.mahima@gmail.com أستاذ مساعد في كلية الهندسة، جامعة مانيبال، كارناتاكا، الهند.
www.manipal.edu/mit.html

نشرة الهجرة القسرية 'مقالات عامة': نشجع القراء على إرسال المقالات التي يودون المشاركة بها لنشرها في أي جانب من جوانب الهجرة القسرة. ومع أنَّ لكل عدد موضوعاً عاماً (موضوع هذا العد الاستجابات القائمة على العقيدة للتَّهجير) فهناك جزء مخصص للمقالات العامة التي تُعنى بأي محور كان من الموضوعات المرتبطة باللاجئين أو المُهجَّرين أو النّازحين داخلياً أو عديمي الجنسية. بمقدوركم إرسال مقالتكم في أي وقت كان وسوف ننظر في إمكانية نشرها في عددٍ قادم. يرجى مراسلتنا على البريد الإلكتروني fmr@qeh.ox.ac.uk

على السياسية العامة أن تتصدى للنُّزوح في المكسيك

حوسيه رامون كوسيو دياز

خلال جلسات استماع لجنة حقوق الإنسان في الأمريكيتين حول وضع حقوق الإنسان في المكسيك في نوفمبر/تشرين الثاني٢٠١٣، استرعت قضية النازحين داخلياً انتباهي خاصة، وذلك نظراً لوضعها الراهن الخطير، ولتأثيرها المحتمل في المستقبل غير البعيد.

تستضيف دولتنا ما يقدر بحوالي ١٦٠ ألف نازح داخلياً. وحتى عام ٢٠٠٧، كانت هذه الظاهرة نتيجةً لكل من: منازعات الأراضي والنزاعات المحلية والتعصب الديني ومشاريع البناء واسعة النطاق ومشاريع التطوير الحضري القسري وبناء السدود والكوارث الطبيعية ونزاع زاباتيستا. ومنذ ذلك الحين، تمحورت الأسباب الرئيسية لهذه الظاهرة حول: العنف الإجرامي ونشاطات بعض عناصر الأمن والفساد. ومن الواضح استضعاف معظم العائلات والأفراد الذين أجبروا قسراً على ترك منازلهم. ولا ينتهي الأمر عند هذا الحد، بل يتعداه غالباً إلى التعرض إلى إساءات بالغة بالإضافة إلى أعمال الفساد بسبب عدم امتلاك النازحين لمستندات تثبت هوياتهم، وبالتالي عدم حصولهم على الخدمات الأساسية أو حتى على الحد الأدنى من المتطلبات المعيشية. ويبدو التأثير واضحاً على النساء والأطفال والسكان الأصليين للبلاد خاصةً.

وأول ما يجدر ذكره عدم إيلاء المجتمع المكسيكي الاهتمام الكافي لهذه القضية، فواقعياً ما زال الأمر في مرحلة الإنكار. وقد مُنحت هذه القضية بعض التغطية القانونية المحدودة المتمثلة في قانون منع النُّزوح الداخلي والانتباه له في ولاية تشياباس (فبراير/شباط ٢٠١٢، أول دولة تُشرع قانوناً بهذا الخصوص)، بالإضافة إلى تقديم مبادرة إلى مجلس الشيوخ لتشريع القانون العام حول منع النَّزوح الداخلي والتعامل معه في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢، الذي في طريقه إلى الصدور من خلال المجلس[1].

وبالمثل، وافق مجلس الشيوخ على عدة اقتراحات بالمطالبة بتقديم رئيس الجمهورية لتقرير حول وضع النازحين داخلياً بجانب سنِّ السياسات العامة لتقديم المساعدة الواجبة لهم.

وجدير بالذكر أيضاً التعقيد الكامن في الأسباب المؤدية إلى النزوح الداخلي القسري. فعلى سبيل المثال، الإقامة في تشياباس ووجود نزاع و كونك أماً أو حتّى مجرد كونك امرأة، كل هذه الظروف مجتمعةً قد تدفع الأفراد للنزوح من منازلهم. وهناك روابط أخرى مماثلة قد نجدها، فمثلاً، الإقامة في سونورا و ميتشواكان أو أواكساكا والحرب على المخدرات وبناء السدود والانتماء لجماعة عرقية، كل هذه العوامل قد تدفع الأفراد أيضاً للنزوح. وبدون الدخول في حيثيات وتفاصيل خطية مباشرة، فبالإمكان التحذير من مجموعة الظروف التي قد تعرض الفرد لخطر النُّزوح الداخلي. وبناءً على على هذا الاستنتاج، هناك على ما يبدو نوعان من الإجراءات القانونية التي يتعين اتخاذها من خلال المسارات القانونية المختصة.

ويتمثل أول هذه الإجراءات، وهو ذو طابع وقائي، في ضرورة تحديد العوامل العامة المؤدية إلى النُّزوح. وقد تكون هذه العوامل متفاقمة، ولذلك يجب اتخاذ إجراءات عامة لحلها، أما إذا كانت العوامل المؤدية للهجرة القسرية طارئة، فسيكون الإجراء المناسب التصدي لأحد العوامل أو لمجموعة منها لتجنب سير قطاعات أكبر من السكان في هذا الطريق.

أما النوع الثاني من الإجراءات العامة فهو نوع علاجي. وبالنظر إلى أنَّ النُّزوح القسري في حد ذاته انتهاك لحقوق الإنسان، فمن الضروري تصحيح أوضاع أولئك الذين أجبروا على النزوح والذين يعانون من آثاره، بما في ذلك وصمهم بالعار واقتلاعهم من جذورهم والشعور بالإحباط والتفكك الأسري والآمال المحدودة في الإصلاح والتعويض أو الوصول إلى العدالة.

ولذلك يجب علينا أن نبدأ بالاعتراف بأنّ قضية النُّزوح الداخلي إنّما هي قضية خطيرة في المكسيك اليوم، ونظراً للطريقة التي يدير بها القطاع الجنائي عملياته في البلاد، والطريقة التي تُحارَب بها عملياته، فمن المحتمل زيادة أعداد النَّازحين إلى درجة قد تكون كبيرة لا يُستهان بها. ومن هنا، علينا أن نقترح حلولاً بحيث تكون نابعةً من المشاركة الوجدانية للأشخاص بيننا الذين فقدوا كل شيء تقريباً. وتستحق هذه القضية أن تُولى الاهتمام العام من جانب مختلف المتخصصين، وإصدار اللوائح وتنفيذ السياسات العامة الواعية المستمرة، سواءً أكان ذلك لإصلاح ما حدث بالفعل أم للتخفيف من تأثير ما قد يأتي بعد، فهي ظاهرة بطيئة وهادئة وتراكمية، ما يجعلها في أمس الحاجة إلى حل عاجل وواضح الرؤية.

حوسيه رامون كوسيو دياز jramoncd@scjn.gob.mx
وزير المحكمة العليا في الدولة (المكسيك).
www.scjn.gob.mx/Paginas/Inicio.aspx

١. يتضمن القانون أُمور الحماية والرعاية وتنفيذ الحلول المستدامة والتأكيد على التزام الدولة بضمان الحماية الإنسانية و ضمان تمتع المكسيكيين بحقوقهم الإنسانية طبقاً للمعايير الدولية.

تأمَّلات من قرار إقامة المخيمات الصادر عن المحكمة العليا في كينيا

آنا ويرث

تحتفل جماعات المجتمع المدني المجموعات بالنصر الذي حققته مؤخراً في المحكمة العليا في كينيا مذكراً إياها بأهمية الدور الذي يمكن للتقاض الاستراتيجي أن يمثله في إنفاذ حقوق اللاجئين والترويج لها.

في ٢٦ يوليو/تموز ٢٠١٣، أصدرت المحكمة العليا قراراً يعد نقطة دفاع مهمة لمصلحة حقوق اللاجئين. فقد ردَّت المحكمة سياسة حكومية كانت ستخالف، في حالة تنفيذها، الحريات والكرامة للاجئين الذين يعيشون في المناطق الحضرية في كينيا.

وأقام الدعوى في المحكمة منظمة كيتو تشا شيريا وهي منظمة غير حكومية محلية لتصبح القضية تذكاراً بأنَّ التقاضي الاستراتيجي له قوة تعديل المشهد القانوني لجميع اللاجئين. فإذا ما نُفِّذت هذه القوة على النحو المناسب، فسيكون لها القدرة على تقديم ملاذ واسع النطاق للانتصاف من انتهاكات الحقوق وإنشاء فقه حقوقي إيجابي وإرسال رسالة قوية للحكومات والمواطنين مفادها أنَّ اللاجئين ليسوا مجرد أشخاص لهم حاجات بل أناس لهم حقوق يمكنهم المطالبة بها وإنفاذها. وعندما لا يُلقى بال للطعونات التي تُقدَّم بشأن الذراعين التشريعي والتنفيذي للحكومة، تلجأ جماعات المجتمع المدني كتلك التي وصلت إلى النصر في دعواها في كينيا إلى تطويع التقاضي الاستراتيجي كأداة لإنفاذ حقوق اللاجئين وتعزيزها.

اللاجئون الحضريون في كينيا

رغم وجود سياسة غير رسمية لإقامة المخيمات في كينيا منذ التسعينيات، ما زال هناك ١٥٠ ألف لاجئ يعيشون في المناطق الحضرية. وبالنسبة لهؤلاء اللاجئين الحضريين، الحياة طبيعية، فأطفالهم يذهبون إلى المدرسة والبالغون منهم يذهبون للعمل لإعاشة أسرهم واللاجئون يتجذرون في البلاد ويعيدون بناء حياتهم هناك. لكنَّ هذا الوضع الطبيعي تغير في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ وأصبح مهدداً بالخطر.

فبعد سلسلة من الاعتداءات بالقنابل اليدوية في كينيا والمرتبطة بجماعة الشباب الصومالية المسلحة، أصدرت وزارة شؤون اللاجئين بياناً صحفياً في ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٢ تعلن عن قرارها في وقف تسجيل اللاجئين الحضريين وإعادة نقلهم إلى مخيمات اللاجئين. وفي ١٦ يناير/كانون الثاني ٢٠١٣، عُممت رسال بين الوزارات لتفعيل البيان الصحفي منذرة ببدء المرحلة الأولى من "جمع" اللاجئين وحددته بتاريخ ٢١ يناير/كانون الثاني.

وبالنسبة للاجئين الذين اعتبروا المناطق الحضرية في كينيا بلادهم وديارهم لسنوات بل لعقود، يعني تنفيذ هذه السياسة الجديدة نقلاً قسرياً لهم وفصلهم عن المجتمعات المحلية وسبل عيشهم وأسرهم ونزعهم ع بيئتهم التي شكّلت هويتهم وكرامتهم.

وفي ٢١ يناير/كانون الثاني عندما حان وقت تطبيق السياسة، وقفت منظمة كيتو تشا شيرا بشجاعة لتتحدى التوجيه الحكومي وذلك بتوقيع عريضة أمام المحكمة العليا. وبعد مدة وجيزة، رفع سبعة أشخاص من طالبي اللجوء واللاجئين المقيمين في نيروبي عريضة مشابهة لمواجهة التوجيه الحكومي وإبطاله. وفي المرافعات، أوضحت كلا العريضتين الرابط التي أسسها اللاجئون في مجتمعاتهم والطرق التي يمكن لتوجيه إقامة المخيمات أن تؤثر سلباً على تلك الروابط وتمس جميع جوانب حياتهم بما فيها التعليم والعمل والصحة والأسرة وحرية الحركة والخصوصية والكرامة.

وأوضحت منظمة كيتو تشا شيرا الظلم والأثر المزعزع للاستقرار الذي سيلحق بأصحاب العريضة إذا نُفِّذ التوجيه الحكومي فعلاً. ثم توحدت قضية كيتو تشا شيرا وعرائض الأفراد في قضية واحدة، وفي ٢٣ يناير/كانون الثاني، أصدرت المحكمة أوامر مؤقتة بحظر تنفيذ السياسة ريثما تنتهي مرافعات القضية المنظورة أمامها.

وعلى مدار ستة أشهر بعدها، انضم لحركة المنظمة كثير من مجتمع حقوق اللاجئين لتكثيف الضغط وإبراز القضية. وحول العالم، تمكن المدافعون عن حقوق اللاجئين، بمن فيهم منظمة مراقبة حقوق الإنسان ومنظمة النفاذ للجوء، من وضع السياسة المنتهكة للحقوق تحت الضوء العام وذلك بنشرها للقضية في تقريراتها ورسائلها الإخبارية ونشراتها الصحفية. وأبدى المفوض السامي للأمم المتحدة للاجئين أيضاً مساهمة مشكورة في القضية إذ قدَّم إحاطة صديقة للمحكمة بواقع ٢٠ صفحة حول توجيه إقامة المخيمات وعرض شرحاً قانونياً راسخاً لالتزامات كينيا بموجب اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١.

وبفضل الجهود المنسقة، أرسل المجتمع المدني ومفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين رسالة واضحة إلى الحكومة الكينية بأنَّها إذا كانت تريد غض الطرف عن انتهاكات حقوق الإنسان، فلن تفلت هذه الإساءات من متابعة مجتمع حقوق اللاجئين العالمي.

وفي ٢٧ يوليو/تموز، أصدرت المحكمة حكمها لمصلحة اللاجئين الحضريين ونقضت توجيه الحكومة بإقامة المخيمات. وتأكيداً وتذكيراً لقرارها المناصر للاجئين، قررت المحكمة أنَّ السياسة انتهكت عدة أحكام منها المادة ٢٨ من الدستور الكيني المتعلقة بالكرامة الإنسانية والمادة ٢٧ المتعلقة بالمساواة والحرية والتمييز، ولمادة ٤٧ المتعلقة بحق بنزاهة الإجراءات الإدارية والمادة ٣٩ حول حرية الحركة والإقامة. وتوضيحاً لمسوِّغاتها، ساقت المحكمة إشارات مرجعية قوية إلى تقنين هذه الحقوق في القانون الدولية وقانون حقوق الإنسان الدولية وقانون اللجوء الدولي.

ثمَّ ردَّت المحكمة الحجة بأنَّ الأمن الوطني كان من المسوِّغات المعقولة لهذه السياسة، إذ حكمت قائلةً:

"عندما يشار إلى الأمن الوطني على أنّه سبب في فرض أي تدابير تقييدية على التمتع بالحقوق الأساسية، يقع عبئ الإثبات على الدولة في إثبات أنَّ وجد شخص ما أو نشاطه في المناطق الحضرية في ظروف تماثل ظروف هذه القضية يمثل خطراً على البلاد وأنَّ حصره في المخيمات سوف يخفف من الأثر الضار. ولا يكفي أن نقول إنَّ العملية محتومة لمجرد حدوث اعتداءات بالقنابل اليدوية مؤخراً في المناطق الحضري ولا يكفي ذلك لتلطيخ مجموعة من الأشخاص معروفين بأنهم لاجئون باستخدام فرشاة الإجرام العريضة على أساس سياسة..."[١]

وموافقةً على الحجج التي قدمها المعترضون، قررت المحكمة العليا أنَّ السماح بتنفيذ السياسة سيرقى إلى اقتلاع كامل لجذور اللاجئين وحياتهم وسوف يحول دون حصولهم على أي درجة من الحياة الطبيعية في بلد اللجوء.

قوة التقاضي الاستراتيجي

تمثّل القضية الكينية تجسيداً لحقيقة مفادها أنَّ جماعات المجتمع المدني لديها القوى لتوسيع نطاق حكم القانون وإحداث التغييرات الملموسة والقابلة للقياس على القانون والسياسات من خلال التدخل القضائي.

ويسعى التقاضي الاستراتيجي، بالتعريف، إلى تحقيق العدالة على المستوى الفردي وتغيير المشهد القانوني الذي تعيش فيه الحقوق. وكما يتضح من هذه القضية وغيرها، يمكن للتقاضي بل يجب أن يرافقه استراتيجية أوسع للمناصرة

يشارك فيها ويتعاون عدد من أصحاب المصلحة المعنيين والشراكات والحملات الإعلامية والحوارات السياسية. والمهم في الموضوع ضرورة استمرار المناصرة إلى ما وراء الحصول على قرار إيجابي من المحكمة، فحتى القرارات المواتية من المحاكم تتطلب المتابعة لضمان تنفيذها.

ومثال ذلك أنَّه في القرار الكيني، اعتمدت المحكمة اعتماداً كبيراً على التحليلات التي قدمها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين. وتقديم الإحاطات الصديقة للمحكمة ما هي إلا واحدة من عدد من الطرق المتنوعة التي يمكن لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين فيها دعم قدرات المجتمع المدني للجوء إلى القضاء. فهناك ايضاً نطاق لمفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين يتيح تدريب القضاة والمزاولين في تطبيق قانون حقوق الإنسان الدولي وقانون اللجوء الدولي بالإضافة إلى عرض الدعم للقضايا بمراجعة الإحاطات القانونية وتوفير المعلومات الخلفية وتقديم المشورة بشأن أساليب التقاضي. وفي الأوضاع التي تكون فيها مفوضية الأمم المتحدة السامية للاجئين في وضع غير قوي لأسباب دبلوماسية تمنعها من التدخل في القضايا، عليها أن تتيح الموارد بتعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية على تولي شأن التقاضي.

وبالمثل، ينبغي الترويج للتقاضي الاستراتيجي بين مناصري حقوق اللاجئين لأن ذلك أداة مهمة في تعزيز حقوق الإنسان وتقوية الحماية على المستوى المحلي. وبمقدور المنظمات غير الحكومية أن تمثل دوراً مهماً في دعم بعضها لبعض في التدخل القضائي ومن خلال الحملات الإعلامية وتشارك المعلومات والدروس المستفادة والدعم القانوني في تجهيز مستندات المحكمة. وإذا كان التقاضي الاستراتيجي استراتيجياً فعلاً، فعلينا أن نستمر في بناء الشراكات البنَّاءة التي سوف تعزز قدراتنا في استخدام هذه الأداة بفعالية.

آنا ويرث *anna.wirth@asylumaccess.org*
مسؤولة السياسات في منظمة النفاذ إلى اللجوء.
www.asylumaccess.org

١. كينيتو تشا شيرا ضد المحامي العام (2013) إي كيه إل آر، الفقرة 87، الصفحات 38-39

المجلس الاستشاري الدولي لنشرة الهجرة القسرية
يشارك أعضاء المجلس الاستشاري الدولي في نشرة الهجرة القسرية بصفتهم الشخصية ولا يمثلون بالضرورة المؤسسات والمنظمات التي ينتمون إليها.

Lina Abirafeh
UN Rapid Response Team

Guido Ambroso
UNHCR

Alexander Betts
Refugee Studies Centre

Nina M Birkeland
Norwegian Refugee Council

Dawn Chatty
Refugee Studies Centre

Jeff Crisp
Refugees International

Mark Cutts
OCHA

Eva Espinar
University of Alicante

Elena Fiddian-Qasmiyeh
University College London

Rachel Hastie
Oxfam GB

Lucy Kiama
Refugee Consortium of Kenya

Khalid Koser
Geneva Centre for Security Policy

Erin Mooney
ProCap

Kathrine Starup
Danish Refugee Council

Richard Williams
Independent consultant

مع الشكر لكل الجهات التي ساهمت في دعم النشرة في عامي 2013-2014

تعتمد نشرة الهجرة القسرية في تمويلها بشكل كلي على التمويل والتبرعات لتغطية كل تكاليفها بما فيها تكاليف العاملين فيها. ونود التعبير عن امتناننا الكبير لكل الجهات التي ساهمت في دعم نشرتنا خلال السنوات السابقة ونخص بالذكر الجهات التي ساهمت في دعمنا خلال السنتين الماضيتين:

Arcus Foundation • CAFOD • Danish Refugee Council • Henry Luce Foundation • ISIM, Georgetown University • Islamic Relief Worldwide • Lex Justi • Luxembourg Ministry of Foreign Affairs • John D and Catherine T MacArthur Foundation • Mohammed Abu-Risha • Norwegian Ministry of Foreign Affairs • Norwegian Refugee Council/Internal Displacement Monitoring Centre • Oak Foundation • Open Society Justice Initiative • Oxfam • Refugees International • Regional Development and Protection Programme • Swiss Agency for Development and Cooperation/Swiss Cooperation Office - Afghanistan • Swiss Federal Department of Foreign Affairs • UNDP Evaluation Office • UN-Habitat • UNHCR • UNOCHA• US Conference of Catholic Bishops • US Dept of State's Bureau of Population, Refugees, and Migration • Women's Refugee Commission • World Relief

نتقدم بالشكر أيضاً لكل من دعم إنتاج نشرة الهجرة القسرية ونشرها من خلال تبرعاتهم الفردية التي قدموها من خلال صفحة التبرعات على موقعنا على الإنترنت www.fmreview.org/ar/online-giving

مدير جديد لمركز دراسات اللاجئين: البروفيسور أليكساندر بيتس

تولى البروفيسور أليكساندر بيتس منصبه مديراً لمركز دراسات اللاجئين في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٤. ويحمل رتبة الأستاذ المشارك في ليبولد مولير في دراسات اللاجئين والهجرة القسرية وهو مدير مشروع الإبداع الإنساني في مركز دراسات اللاجئين. وتركز بحوثه الأكاديمية موضوعياً على السياسات الدولية للجوء والهجرة والعمل الإنساني وجغرافياً على منطقة جنوب الصحراء الإفريقية. وتتبدل إدارة المركز كل ثلاث سنوات يتناوب عليها أعضاء الهيئة الأكاديمية ذوي الأقدمية في المركز. ويتولى البروفيسور بيتس منصب الإدارة خلفاً للبروفيسورة نور الضحى الشطّي.

محاضرة هاريل-بوند السنوية ٢٠١٤

في الخامس من نوفمبر/تشرين الثاني، تحدثت صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال في الأردن في محاضرة هاريل- بوند السنوية ٢٠١٤ التي أقامها مركز دراسات اللاجئين وكان تركيز الحديث على "الهجرة القسرية القادمة إلى المملكة الأردنية الهاشمية: عبء أم نعمة" للمجتمعات المحلية المكونة للأردن الحديث تاريخ طويل في استضافة اللاجئين، ومن هنا ألقت صاحبة السمو الملكي الأميرة بسمة بنت طلال الضوء على الطرق التي اندمجت فيها جاليات اللاجئين السابقين من شركس وشيشان وأرمن في الأردن، تحدثت أيضاً عن السياسات التي تُشرك مجتمعات اللاجئين وتُدمجهم وما لذلك من نتائج إيجابية على كلا الجانبين وتعزيز التعايش السلمي والمثمر. للاستماع إلى المحاضرة، انقر هنا

http://tinyurl.com/RSC-HBlecture2014

المدرسة الصيفية الدولية في الهجرة القسرية

٦-٢٤ يوليو/تموز ٢٠١٥، أكسفورد

تقدم المدرسة الصيفية الدولية في مركز دراسات اللاجئين منهجاً مكثفاً متعدد التخصصات وتشاركي في دراسة الهجرة القسرية. وتهدف المدرسة إلى تمكين العاملين مع اللاجئين وغيرهم من المهجَّرين للتأمل الناقد في القوى والمؤسسات التي تهيمن على عالم المُهجَّرين. وتستمر الدورة مدة ثلاثة أسابيع وتقدم خير ما تقدمه جامعة أكسفورد في التميز الأكاديمي باتّباع منهج محفز وتشاركي للتعلم الناقد والتأمل. وتستهدف المدرسة الصيفية كلاً من (أ) صانعي السياسات على المستوى الوظيفي المتوسط والمتقدم والممارسين المعنيين في الاستجابة الإنسانية وصناعة السياسات للمهجَّرين و(ب) الباحثين المختصين في دراسة الهجرة القسرية. لمزيد من المعلومات، زر الموقع التالي

www.rsc.ox.ac.uk/study/international-summer-school

مؤتمر الإبداع الإنساني ٢٠١٥

سيُعقَد مؤتمر الإبداع الإنساني السنوي القادم (#HIP2015) في ١٧-١٨ يوليو/تموز ٢٠١٥ في أكسفورد. وسيكون محور المؤتمر لهذا العام "تيسير الإبداع" لمزيد من المعلومات وللاطلاع على الدعوة للمشاركة بأوراق العمل، زر الرابط التالي:

www.oxhip.org/2014/11/hip2015-cfp

دورة قصيرة: اللاجئون الفلسطينيون والقانون الدولي

ستُعقد في ٦-٧ و ١٣-١٤ مارس/آذار ٢٠١٥ (في عمّان و بيروت)

تضع هذه الدورة القصيرة دراسة حالة اللاجئين الفلسطينيين ضمن السياق الأعم لنظام حقوق الإنسان الدولي. وتنظر الدورة ضمن إطار حقوق الإنسان في السياسات والممارسات المتبعة في دول الشرق الأوسط التي تتعدى على حقوق اللاجئين الفلسطينيين. لمزيد من المعلومات، انظر

www.rsc.ox.ac.uk/study/short-courses/palestine-refugees

البروفيسورة كاثرين كستيلو تشارك في إعداد تقرير جديد يحث على إنهاء القساوة والإجبار والتعقيدات التي تسم عمليات طلب اللجوء في أوروبا

(*New approaches, alternative avenues and means of access to asylum procedures for persons seeking international protection*)

تحمل هذه الدراسة عنوان "مقاربات جديدة وطرق وأساليب بديلة للوصول إلى إجراءات طلب اللجوء بالنسبة للأشخاص الباحثين عن الحماية الدولية" وأُعدَّت للجنة الاتحاد الأوروبي حول الحريات المدنية والعدالة والشؤون الداخلية. وينظر المؤلفون إلى أساليب عمل المنظومة الأوروبية العامة لطلب اللجوء لتقييم الحاجة لمقاربات جديدة والنظر في قدرات مثل تلك المقاربات لضمان حق الوصول إلى الحماية بالنسبة للأشخاص الطالبين للجوء في الاتحاد الأوروبي بما في ذلك المعالجة والتوزيع المشتركين لطالبي اللجوء. وبدلاً من مناصرة إضافة مزيد من التعقيد والإكراه إلى المنظومة الأوروبية العامة لطلب اللجوء، تقترح الدراسة التركيز على الاستقبال في الخطوط الأمامية للاجئين وتحديد صفتهم وتعميم ذلك بغية تخفيف التحديات الماثلة في مجال طلب اللجوء أمام الدول الأعضاء وضمان مراعاة حقوق طالبي اللجوء واللاجئين وفقاً للمكتسبات الأوروبية والمعايير القانونية الدولية. التقرير متاح على الإنترنت على الرابط التالي:

www.europarl.europa.eu/RegData/etudes/STUD/2014/509989/IPOL_STU%282014%29509989_EN.pdf

دليل أكسفورد لدراسات اللاجئين والهجرة القسرية

إلينا فيديان-قاسمية وجيل لويتشر وكاتي لونغ وناندو سيغونا (محررون)

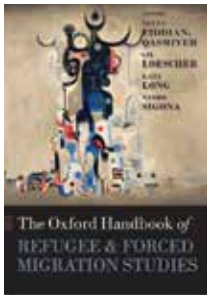

يقيّم الدليل تقييماً ناقداً ولادة ونشوء ميدان دراسات الهجرة القسرية ويحلل التحديات المعاصرة والمستقبلية التي يواجهها الأكاديميون والممارسون العاملون مع الفئات السكانية من المهجَّرين حول العالم. يقع الدليل في ٥٢ فصلاً كتبه كبار الأكاديميين والممارسين وصانعي السياسات ويقدم عرضاً لأهم التحديات السياسية والاجتماعية والمؤسسية الناتجة عن التهجير الجماعي في عالم اليوم. يونيو/حزيران ٢٠١٤. يقع الدليل في ٧٨٤ صفحة ٩٧٨-٠-١٩-٩٦٥٢٤٣-٣. ومتاح أيضاً ككتاب إلكتروني. لمزيد من المعلومات والاطلاع على جدول المحتويات، زر الموقع التالي

http://ukcatalogue.oup.com/product/9780199652433.do

ما علاقة العقيدة بذلك؟

طاهر زمان

يفرض استخدام الوسم المبني على العقيدة مزيداً من التوضيح لتجنب خسارة التماسك والتعرض لآثار ذات عواقب سلبية على السياسات ولتفادي إقصاء الفاعلين القائمة نشاطاتهم على الدين من توفير المساعدات الضرورية للمجتمعات المُهجَّرة خاصة داخل سوريا الآن.

أبرز ظهور "المناطق المحررة" في النِّزاع السوري أهمية العقيدة في النشاط الإنساني، إذ توفر المنظمات القائمة على العقيدة صراحةً معظم الدعم والمساعدات للنازحين السوريين هناك. ويقدم النشاط الإنساني منبراً للكفاح الدائر بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين لتقديم الرعاية والتوجيه، ليس من الناحية الجسدية فحسب بل من الناحية الروحية أيضاً. فالمنظمات القائمة على العقيدة ليست معنية فقط بتلبية الحاجات البيولوجية والمادية للسكان النازحين، بل إنها معنية أيضاً بتشجيع إعادة التفكير في أفضل السبل للتعامل مع العالم، وتقديم إجابات للأسئلة الوجودية التي تواجه الناس في مناطق النِّزاع. وهذا يترك الباب مواربا لاتهامات بالتبشير. وتؤثر كيفية إدارة هذا التوتر على الطريقة التي يُنظر بها إلى الفاعلين القائمين على العقيدة في المجال الإنساني.

ويعترض كثير من الفاعلين الإنسانيين على التصنيف القائم على العقيدة الذي يستثير النزعات الطائفية. وتوضح الرابطة الطبية للمغتربين السوريين الغموض الذي يكتنف التصنيف القائم على العقيدة إذ تركز الرابطة الطبية للمغتربين السوريين على تقديم الخدمات الطبية وتزويد المستشفيات والعيادات بالأدوية والمعدات والمتطوعين في سوريا. ومن الواضح أنّ الأطباء في الرابطة الطبية للمغتربين السوريين (وكلهم رجال) مسلمون متدينون (وذلك بالنظر إلى ملابسهم وطريقة حديثهم). يقول أحدهم: "يمكننا أن نفكر في الإسلام كإطار شامل، وضمنه نجد المسائل الأخلاقية والإنسانية. ... لا تحمل الرابطة اسما دينياً... ولا تركز إلا على التخصص الطبي. ولا يوجد تناقض بين العمل الذي نؤديه وبين دوافعنا وفهمنا الإسلامي. فلا تستطيع الفصل بين الاثنين. فالعمل الإسلامي هو في الأصل عمل إنساني وأخلاقي." وبالنسبة لهم، لكي تكون المنظمة قائمة على العقيدة يجب أن تنشر بصراحة معتقداتها الدينية أو ربما تفرضها على الآخرين، وهذا ما لا يفعله العاملون في الرابطة الطبية للمغتربين السوريين.

فخدمة الإنسانية مع ارتداء اللباس الديني الصريح يوجد توقعات معينة لدى الأشخاص النازحين الذين يتعامل معهم الفاعلون الإنسانيون، وأحياناً يسم ذلك عملهم المستوحى من الدين على أنّه مختلف نوعياً عن عمل المنظمات غير الحكومية والمنظمات الأخرى. ولا ترفض جميع المنظمات التصنيف القائم على العقيدة، إذ تصرح هيئة الشام الإسلامي أنّ الدعوة هي جانب مهم من عملهم بالإضافة إلى الإغاثة والتنمية. وهذا ما يجعلها تنفرد عن المبادرات الإسلامية الأخرى. وأشار مدير المنظمة إلى أنّها "استباقية [....] ولا تتوقف على الخدمات الأخرى المقدمة". فمفهوم الدعوة هو مساعدة النازحين في زيادة قدرتهم على التكيف وتثقيفهم " لمواجهة التطرف والجهل... وإحياء الشعور بالكرامة بطريقة تتناسب مع قيم السكان النازحين".١

وأدى سوء فهم الطريقة التي يستخدم بها الدين في العمل الإنساني إلى إحجام الهيئات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية عن التعامل مع الفاعلين الإنسانيين ذوي الدوافع الدينية. ويتطلب استخدام التصنيف الديني المزيد من التوضيح خوفاً من فقد الاتساق، وأن ينتج عنه آثار سياسية معادية، من استبعاد الفاعلين ذوي الدوافع الدينية من تقديم المساعدات التي تشتد الحاجة إليها في مجتمعات النَّازحين، وخاصة في سوريا الآن.

طاهر زمان *tz3@soas.ac.uk* زميل دراسة أقدم في كلية الدراسات الشرقية والأفريقية *www.soas.ac.uk* وزميل باحث زائر في مركز البحوث حول الهجرة واللاجئين والانتماء، جامعة شرق لندن. *www.uel.ac.uk/cmrb*

1. في مقابلة أجراها المؤلف مع الدكتور معن كوسا، غازي عنتاب، تركيا. 30 أكتوبر/تشرين الأول 2013.